

دور الدبلوماسية الفلسطينية
في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي
تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين
(2005- 2013)



دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس
*

009722340035

Mjundi46@gmail.com

www.for-alquds.org

*

دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي
تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين

(أنس تيسير عبد صلاحات)

*

الطبعة الأولى (2018).

*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005-2013)

أنس تيسير عبد صلاحات

الطبعة الأولى
2018م

الإهداء

إليك فلسطين ... الوطن والحلم الموحد والمستقل

فلسطين تلك التي صنعتني كي أكون هنا، إلى حلمنا بالوحدة الوطنية والتحرر الوطني والاستقلال .

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً، إلى أرواح مؤسسي وقيادات الشعب الفلسطيني الذين حولوا بدمائهم الطاهرة الشعب الفلسطيني من شعب لاجئ إلى شعب تائر على طريق الحرية والاستقلال وعلى رأسهم الشهيد الرمز ياسر عرفات (أبو عمار) .

إلى القابعين خلف زنازين الظلم والقهر شموعاً تذوب أجسادهم لتنبير لنا طريق الحرية والكرامة والاستقلال، منابر الحرية أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال .

إلى كل فلسطيني يحمل راية الحق والحقوق راية التحرير لأرضنا و مقدساتنا وشعبنا، معاً وسوياً على طريق التحرير والاستقلال .

إلى كل الغيورين على مصلحة الشعب الفلسطيني ويسهرون على حمى الوطن .

إلى الذي علمني تقدير المبادئ وكحل عيني بالكبرياء ... والدي الحبيب

إلى الحنونة الصابرة والشمعة التي أنارت دربي ... أمي أعزك الله ودمت لنا ذخراً .

إلى زوجتي الغالية التي كانت لي خير معين وسند .

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء .

إلى كل من قدم لي علماً جديداً وثقافة لا تقدر بثمن أساندني الأعزاء في
جاه
طنية .

إلى مشرف هذه الرسالة الدكتور رائد نعيّرات الذي منحني وقته وجهده
لإتمام هذا العمل .

إلى زملائي وزميلاتي في قسم التخطيط والتنمية السياسية وأصدقائي
وكل من ساندني ووقف إلى جانبي لإتمام هذا العمل والجهد .

أهديكم ثمرة مجهودي العلمي والمعرفي والوطني

الفهرس

11.....	المقدمة
	الفصل الأول
	دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي
15.....	مقدمة
	الفصل الثاني
	مفهوم الدبلوماسية
35.....	مقدمة
36.....	مفهوم الدبلوماسية
39.....	ارتباط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية
41.....	أنماط الدبلوماسية
42.....	أنواع الدبلوماسية الحديثة
44.....	العوامل المؤثرة في الدبلوماسية المعاصرة
46.....	البعثات الدبلوماسية
45.....	مفهوم التنمية ومجالاتها
50.....	مجالات التنمية
52.....	مفهوم التنمية السياسية
56.....	العلاقة بين الدبلوماسية والتنمية
59.....	الدبلوماسية والتنمية في الدول النامية
60.....	الدبلوماسية والتنمية في ظل الاحتلال
61.....	التنمية في ظل الاحتلال
64.....	الدبلوماسية في ظل الاحتلال

الفصل الثالث

نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية

71	مقدمة.....
72	الدبلوماسية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني 1917-1948.....
72	أنماط الدبلوماسية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني.....
75	سمات وخصائص الدبلوماسية الفلسطينية إبان فترة الانتداب البريطاني.....
76	الدبلوماسية الفلسطينية بين عامي 1948-1967.....
77	تخطيط الحراك الدبلوماسي الفلسطيني.....
78	تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية 1964.....
80	الدبلوماسية الفلسطينية بين عامي 1967-1993.....
82	تحقيق مكاسب سياسية على الصعيدين العربي والدولي 1974.....
85	إنجازات محدودة على الجبهة الدولية الغربية.....
86	الدبلوماسية الفلسطينية بعد الخروج من لبنان 1982.....
88	الدبلوماسية الفلسطينية إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987.....
89	مشروع السلام الفلسطيني.....
90	مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991.....
92	الدبلوماسية الفلسطينية ما بعد أوسلو 1993.....
93	أهداف وغايات الدبلوماسية الفلسطينية بعد أوسلو.....
94	إشكالات الدبلوماسية الفلسطينية بعد أوسلو.....
96	الدبلوماسية الفلسطينية بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية.....
98	الدبلوماسية الفلسطينية في حقبة أوسلو بين النجاح والإخفاق.....

الفصل الرابع

تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام والتنمية السياسية في فلسطين

107	مقدمة.....
108	لمحة عن تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل اتفاقية أوسلو.....
112	موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام.....
112	الموقف الأوروبي من مؤتمر مدريد للسلام 1991.....
113	الموقف الأوروبي من اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات.....
116	الموقف الأوروبي من عملية السلام في ظل انتفاضة الأقصى.....
118	موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام بعد العام 2005.....
120	مؤتمر أنابوليس للسلام 2007.....
121	موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة أوباما للسلام 2011.....
121	موقف الاتحاد الأوروبي من طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.....
122	تقييم الموقف الأوروبي من عملية السلام.....
123	محدودية التأثير السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام.....
126	مركزات الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.....
128	الاتحاد الأوروبي ودوره في التنمية والإصلاح في فلسطين.....
130	وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية.....

131	الجانب الإصلاحي في خطة خارطة الطريق
132	الآلية الدولية المؤقتة وآلية بيغاس
135	مساعدة الاتحاد الأوروبي في بناء المؤسسات الفلسطينية
138	تقييم الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين
139	أهداف الاتحاد الأوروبي من تقديم المساعدات للفلسطينيين
142	المساعدات الأوروبية كوسيلة ضغط
144	الآثار المترتبة على المساعدات الأوروبية
144	الآثار الإيجابية
145	الآثار السلبية

الفصل الخامس

الدبلوماسية الفلسطينية وتأثيرها على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين

153	مقدمة
154	أهمية الدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين
156	رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين
159	القيود المفروضة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين
163	أدوات الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره تجاه التنمية السياسية في فلسطين
164	رؤية السلطة الفلسطينية للدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين
166	رؤية السلطة الفلسطينية للتنمية السياسية في فلسطين
189	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

هذا الكتاب يهدف دراسة إلى بيان تأثير الدبلوماسية الفلسطينية، على مواقف ودور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، من خلال توضيح أهمية الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والتعرف إلى رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية الفلسطينية، والتعرف إلى القيود المفروضة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والأدوات التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي لتفعيل هذا الدور، وكذلك التعرف إلى رؤية السلطة الفلسطينية للدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين، وفهم حدود الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على دور الاتحاد الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين، والعقبات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي، والآليات الدبلوماسية التي تتبعها السلطة الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره التنموي، ومن ثم بيان جوانب القوة والنجاح، وجوانب الضعف والإخفاق، لدى الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره التنموي في فلسطين.

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الدبلوماسية الفلسطينية تعاني من بعض عوامل الضعف التي تحد من تأثيرها على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي، الذي يتجلى في ضعف قدرتها على دفع الاتحاد الأوروبي على اتخاذ سياسات فعلية على أرض الواقع، تتناسب مع مواقفه السياسية المعلنة، إلا بالقدر الذي ينسجم مع مصالحه ومواقفه، التي تراعي المتطلبات والشروط الإسرائيلية غالباً.

ولأجل ذلك عالجته الدراسة هذا الموضوع من خلال أربع محاور رئيسية، عالج المحور الأول منها البعد النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع، وتتبع المحور الثاني نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية، وأبرز ملامحها، مع التركيز على الفترة التي تلت اتفاقية أوسلو، وتطرق المحور الثالث إلى تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام والتنمية السياسية في فلسطين، أما المحور الرابع فناقش حدود تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين.

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي تمثل أبرزها في أن الدور التنموي للاتحاد الأوروبي أكبر بكثير من دوره السياسي، وهو يعتبر المانح المالي الأكبر للسلطة الفلسطينية، وأن الهدف من مساعداته هو دعم مسار التسوية السلمية، وأن الدبلوماسية الفلسطينية تمكنت من تحقيق بعض النجاحات على صعيد تطوير الموقف الأوروبي السياسي والتنمية تجاه فلسطين، بينما تكمن أهم عوامل الضعف لدى الدبلوماسية الفلسطينية، في عدم مقدرتها على التأثير على الاتحاد الأوروبي نحو تطوير مواقفه النظرية إلى مواقف عملية، تنتج عنها سياسات فعلية

يطبقها الاتحاد الأوروبي، لدعم التنمية السياسية الفلسطينية على طريق تحقيق وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتفعيل أداء الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، وزيادة الكادر الدبلوماسي الفلسطيني العامل في الاتحاد الأوروبي وتدريبه جيداً، وتوفير المصادر اللازمة لتفعيل دوره هناك، ووضع خطة دبلوماسية فلسطينية واضحة المعالم والخطوط تجاه الاتحاد الأوروبي، تشمل الأهداف والوسائل والآليات، وتتناسب مع حجم وأهمية الاتحاد الأوروبي، وضرورة وضع خطة تنموية فلسطينية واضحة ومحددة، تنسجم مع خصوصية الحالة الفلسطينية، والأهداف الخاصة ببناء الدولة المستقلة.

الفصل الأول
دور الدبلوماسية الفلسطينية
في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي

الفصل الأول

الدبلوماسية الفلسطينية

في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي

مقدمة

تعتبر الدبلوماسية إحدى الوسائل الهامة لتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، كالقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية والإعلامية، وهي في الحالة الفلسطينية اكتسبت في العقدين الأخيرين أهمية خاصة واستثنائية، منذ أن دخلت منظمة التحرير الفلسطينية باب المفاوضات لحل القضية الفلسطينية، ومنذ إعلان الدولة الفلسطينية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988، حيث نشطت الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الدول المؤثرة في عملية السلام، بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وقد زاد هذا النشاط بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام 1993، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف التأثير على تلك الدول في جوانب عدة، أهمها: تأمين دعمها وتفهمها للموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ومراحلها، وكذلك تأمين دعمها المالي للخزينة الفلسطينية من جانب، وللبرامج التنموية في فلسطين من جانب آخر، ودعم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومع تعثر المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتوقفها منذ العام 2010، ولمدة ثلاث سنوات، زاد الحراك الدبلوماسي الفلسطيني بوتيرة متسارعة، وطال دول العالم في القارات الستة، خاصة مع قرار القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة، ونيل الاعتراف الدولي بفلسطين "كدولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة. إن هذا الانجاز الذي حققته القيادة الفلسطينية، والذي أيدته 138 دولة⁽¹⁾، كان نتيجة للدبلوماسية الفلسطينية الحثيثة، التي حاولت التواصل مع كل دول العالم وهيئاته والقوى المؤثرة في دوله، لحشد التأييد الدولي لصالح القضية الفلسطينية، وللحق الفلسطيني في عضوية هيئة الأمم المتحدة.

لم يكن الاتحاد الأوروبي بمنأى عن الدبلوماسية الفلسطينية، فقد حظي باهتمام خاص لدى الفلسطينيين، لما يشكله الاتحاد الأوروبي من ثقل على الساحة الدولية، كقوة عالمية مؤثرة، بالإضافة إلى تأثيره في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأثيره

(1) صوتت لصالح القرار 138 دولة، فيما عارضته 9 دول، وامتنعت 41 دولة عن التصويت، 2012/11/29.

في عملية التنمية في فلسطين، ومواقفه ودوره تجاه القضية الفلسطينية، الذي بدأ قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، إذ انخرطت معظم الدول الأوروبية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ نشأته، واعترفت بإسرائيل وقدمت لها الدعم المالي والعسكري. ثم تطور موقف المجموعة الأوروبية بعد العام 1967، مروراً بعام 1973، وإعلان بروكسل الذي أصدرته المجموعة الأوروبية عام 1973 والذي أكدت فيه أنه من أجل إحلال السلام العادل والشامل يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين⁽¹⁾.

استمرت المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، حيث صدر عام 1977 إعلان لندن الذي اعتبر الفلسطينيين شعباً له هوية، ثم إعلان البندقية عام 1980 الذي دعا إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وإتاحة المجال للشعب الفلسطيني ليمارس بكل حرية حقه في تقرير المصير، بعملية ملأمة محددة في إطار التسوية الشاملة⁽²⁾. ومع انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، انخرط الاتحاد الأوروبي فيها، وكان الممول والمتبرع الأول للجانب الفلسطيني، وقدم ما نسبته 45% من قيمة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ العام 1993، وقد عين الاتحاد الأوروبي مبعوثاً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط منذ العام 1996، ويعتبر الاتحاد الأوروبي جزءاً من اللجنة الرباعية الراعية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي تشكلت عام 2002، وقد تدخل الاتحاد الأوروبي في عملية الإصلاح المؤسساتي ودعم وتعزيز دور مؤسسات القضاء الفلسطيني، وتدريب رجال الأمن الفلسطينيين. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعت لمصلحة السلطة الفلسطينية على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1997، وذلك بهدف تعزيز دور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام، ودعم الاقتصاد الفلسطيني⁽³⁾. وفي ظل انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام 2000، استمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم للفلسطينيين، حيث قدم 250 مليون يورو سنوياً، في الفترة ما بين عامي 2000 و2005، بهدف إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتعزيزه، ودعم الموازنة الفلسطينية، وقد ارتفعت تلك المساعدات عام 2006، حيث بلغت 360 مليون يورو، وفي عام 2007 قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي وقف المساعدات المالية

(1) خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 95.

(2) عبد الكريم، نصر، العلاقات الفلسطينية الأوروبية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 7.

(3) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009، ص 4-5.

بسبب الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية والانقسام وانفصال غزة عن الضفة الغربية، لكن الاتحاد الأوروبي اعترف بحكومة سلام فياض، وتعهد بتقديم الدعم المالي لها، كما تعهد بتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، مع ضمان عدم استفادة حركة حماس وحكومتها من هذه المساعدات المقدمة لقطاع غزة⁽¹⁾.

وعبر آلية فيغاس، التي تعتبر آلية الاتحاد الأوروبي لدعم الشعب الفلسطيني، عبر المساعدة في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الفلسطينية للأعوام 2008-2010،⁽²⁾ وسابقتها الآلية الدولية المؤقتة، والتي تم إنشاؤها لتمويل المشروعات الحيوية في مناطق السلطة الفلسطينية، دون المرور عبر الوزارات الفلسطينية، بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيلها الحكومة الفلسطينية⁽³⁾، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتسيير الدعم للشعب الفلسطيني، وذلك عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية منذ العام 2008، حيث تشمل آلية بيغاس نمطين من الدعم، يتمثل الأول في مساعدات مباشرة لخزينة السلطة الفلسطينية، لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها المختلفة، والنمط الثاني من المساعدات يهدف إلى التحول من المساعدات الطارئة قصيرة الأمد إلى الدخول في عملية تنمية فلسطينية مستدامة، تعتمد على خطة التنمية والإصلاح التي أقرتها السلطة الفلسطينية في عام 2008⁽⁴⁾.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن مراجعو حسابات الاتحاد الأوروبي طالبوا في ديسمبر 2013 بأن يتوقف الاتحاد الأوروبي عن دعم الموظفين الفلسطينيين في قطاع غزة، لأن الأموال تذهب إلى مسؤولين لا يعملون. وقد علل هانز جوستاف مراجع حسابات الاتحاد الأوروبي الذي قاد التحقيقات على مدى 16 شهرا في هذا السياق، علل ذلك بالقول "صرف أموال لموظفين مدنيين لا يعملون لا يفي بأحد الأهداف الرئيسية (للإتحاد الأوروبي) وهو تقديم الخدمات العامة للشعب الفلسطيني".⁽⁵⁾

ونظرا لما يشكله الاتحاد الأوروبي من أهمية كبرى وتأثير على الساحة الدولية، اهتمت الدبلوماسية الفلسطينية به، وجعلته هدفا أمامها بغية التأثير في مواقفه وسياساته

(1) عبد الكريم، نصر، العلاقات الفلسطينية الأوروبية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مرجع سابق، ص 9-10

(2) الاتحاد الأوروبي، آلية بيغاس التابعة للإتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، دليل إرشادي، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية، القدس، 2009، ص 7.

(3) المرجع السابق، ص 7.

(4) عبد الكريم، نصر، العلاقات الفلسطينية الأوروبية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مرجع سابق، ص 11.

(5) وكالة معاً الإخبارية، مراجعو حسابات: على الاتحاد الأوروبي وقف تمويل موظفي غزة، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2013/12/11)، متوفر على الرابط/

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=656559>

تجاه القضية الفلسطينية، لضمان تفهمه ودعمه للمواقف الفلسطينية، وكذلك تأمين أكبر قدر من الدعم المالي لصالح السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتطوير العلاقات الاقتصادية معه. حيث تكثفت الاتصالات الفلسطينية الرسمية مع الاتحاد الأوروبي، وزاد نشاط البعثات الدبلوماسية الفلسطينية في دول الاتحاد، وازدادت وتيرة التنسيق بين الجانبين، وشهدت الاتصالات السياسية بين الجانبين تقدماً ملموساً بالتزامن مع قرار القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة، بهدف الاعتراف بفلسطين دولة في المنظمة الدولية. كما شملت الاتصالات التنسيق والتعاون في مجالات تحقيق التنمية في فلسطين، ارتفع مستوى التنسيق بين الجانبين بعد مؤتمر باريس للمانحين عام 2008، وإقرار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية من قبل السلطة الفلسطينية للأعوام 2008-2010، والتي على أثرها أطلق المفوض الأوروبي فيريرو فالدينير آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي، كأداة لتسيير المساعدات المالية مباشرة باتجاه دعم وتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وإطلاق برنامج شامل للمساعدات التنموية، بما يغطي القطاعات المنصوص عليها في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية⁽¹⁾.

تسعى منظمة التحرير الفلسطينية، والقيادة الفلسطينية إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وتحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين، كهدف نهائي لمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن هدف المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق سلام يقود إلى قيام دولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال التوصل إلى اتفاق سلام دائم، معتبراً أن السلام بالنسبة للفلسطينيين، والحل عبر المفاوضات هو خيار استراتيجي⁽²⁾. من هنا سعت القيادة الفلسطينية إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي، ليصب في خدمة هذا الهدف، من خلال محاولات التأثير في مواقف القوى الدولية المؤثرة في عملية السلام، بهدف استمالة موقفها لصالح الحقوق الفلسطينية، وتأمين دعمها لاستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتحقيق التنمية السياسية في فلسطين، على طريق تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

في هذا السياق حاولت الدبلوماسية الفلسطينية التأثير في سياسات الاتحاد الأوروبي، باعتباره قوة دولية هامة ومؤثرة تجاه عملية السلام، وما يتصل بها من بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية السياسية في فلسطين، لانجاز الهدف النهائي من

(1) الاتحاد الأوروبي، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية، آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، دليل إرشادي، القدس، 2009، ص 6-7.

(2) خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013/9/26)، الخطاب كامل متوفر على موقع شبكة معاً الإخبارية على الرابط التالي/

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=633591>

المفاوضات المتمثل في دولة فلسطينية مستقلة. لكن وبرغم ذلك، هناك بعض المواقف للاتحاد الأوروبي، لم ترقى إلى المستوى المأمول فلسطينياً، مما يضعف دوره ويجعل تأثيره ضعيفاً تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، كما حصل حينما لم يعترف الاتحاد الأوروبي بحكومة حماس عقب فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، وأوقف الدعم الدولي للحكومة الفلسطينية التي ترأسها إسماعيل هنية، رغم أنها حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي، وذلك لعدم اعتراف حكومة حماس بالاتفاقيات السابقة، والالتزامات المترتبة بموجبها على منظمة التحرير الفلسطينية، هذا إلى جانب قيامه بالضغط على السلطة الفلسطينية للاستجابة للمطالب الأمنية الإسرائيلية، بخاصة فيما يتعلق بمحاربة ما تسميه الإرهاب، والعودة للمفاوضات والتخلي عن شرط وقف الاستيطان قبل العودة إليها، واستمرار سكوته عن حصار قطاع غزة، ومختلف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي والمؤسسات والمواطنين الفلسطينيين، مما يعطل ويضعف الجهود التنموية في فلسطين بشكل عام، ويجعل دور الاتحاد الأوروبي مرهون للموقف والإرادة الإسرائيلية في نهاية المطاف. وبناء على ما تقدم يمكن إيجاز مشكلة الدراسة باعتبارها تتمثل في معالجة دور الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، ومدى فاعليتها وقدرتها على التأثير في دوره التنموي في فلسطين، وإدراك الآثار المختلفة المترتبة على هذا الدور التنموي، وانعكاسها على التنمية السياسية في فلسطين، وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، وانجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني.

تسعى هذه الفصل إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي، تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين؟

ينبثق عن هذا السؤال الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها، التي تمثل فيما يلي:

- ما هو مفهوم الدبلوماسية، وما هي أهم أدواتها ومتطلباتها؟
- ما هو مفهوم التنمية السياسية، وما هي أهم عناصرها ومقوماتها؟
- كيف نشأت وتطورت الدبلوماسية الفلسطينية، وما هي أبرز ملامحها؟
- ما هي أبرز ملامح وتطورات الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية؟ وما علاقة الاتحاد الأوروبي بعملية التنمية السياسية في فلسطين؟ وما هي طبيعة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين؟
- ما هي أهمية الدور الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين؟ وما هي أدوات الاتحاد الأوروبي لتفعيل هذا الدور؟
- ما هي العوامل المؤثرة في موقف الاتحاد الأوروبي التنموي تجاه فلسطين؟

- ما هي رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين؟ وما هي القيود المفروضة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين؟
- ما هي رؤية السلطة الفلسطينية للدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين؟

- ما هي الآليات الدبلوماسية التي تتبعها السلطة الفلسطينية لتفعيل الدور التنموي الأوروبي في فلسطين؟ وما العقبات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين؟

- إلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على الاتحاد الأوروبي واستمالاته لصالح المواقف الفلسطينية؟ وما مدى تأثيرها عليه فيما يتعلق بعلاقته بالتنمية السياسية في فلسطين؟

تتمثل الفرضية الأساسية في هذه الدراسة في ضعف الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي، الذي يتجلى في ضعف قدرتها على تأمين دعمه الكامل لصالح المواقف الفلسطينية، ودعم التنمية السياسية في فلسطين، ودفع الاتحاد الأوروبي لترجمة مواقفه المعلنة إلى سياسات فعلية على أرض الواقع، إلا بالقدر الذي ينسجم مع مصالحه ومواقفه، التي تراعي المتطلبات والشروط الإسرائيلية.

تنبثق عن هذه الفرضية فرضية أخرى مفادها أن دور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، والمساعدات التي يقدمها في هذا السياق تركز على مواقفه ومصالحه الخاصة، القائمة على رغبته في دعم عملية السلام ومسار التسوية السلمية، وهو دعم يقف عند الحد الذي تريده إسرائيل، مما جعل الموقف الأوروبي من دعم العملية التنموية في فلسطين مرهون أكثر للموقف الإسرائيلي.

يكمن الهدف الرئيسي من وراء إجراء هذه الدراسة في استكشاف دور الدبلوماسية الفلسطينية فيما يتعلق بقدرتها على التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بدوره التنموي في فلسطين، وذلك من خلال إلقاء الضوء على أبرز ملامح الدبلوماسية الفلسطينية، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، وإلقاء الضوء على رؤية السلطة الفلسطينية لعملية التنمية السياسية في فلسطين، وتوضيح علاقة الاتحاد الأوروبي بتلك العملية، وبيان الأهداف الحقيقية للاتحاد الأوروبي من وراء دعمه للفلسطينيين، والشروط التي يضعها الاتحاد لاستمرار تقديم الدعم، ومن ثم إبراز دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير عليه، فيما يرتبط بعلاقته بالتنمية السياسية في فلسطين.

ينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، تتمثل أهمها فيما يلي:

- بيان أهمية الدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين.

- التعرف إلى رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين.
- توضيح القيود المفروضة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين.
- التعرف إلى أدوات الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره تجاه التنمية السياسية في فلسطين.
- التعرف إلى رؤية السلطة الفلسطينية للدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين.
- فهم رؤية السلطة الفلسطينية للتنمية السياسية في فلسطين.
- إدراك حدود الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على دور الاتحاد الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين.
- التعرف إلى العقبات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي لتعزيز دوره التنموي في فلسطين.
- معرفة الآليات الدبلوماسية التي تتبعها السلطة الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي.
- تحليل وتقييم دور وقدرة الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على دور وموقف الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين.
- تكمّن أهمية الدراسة كونها الأولى من نوعها التي تفحص تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه التنمية في فلسطين، وذلك في مرحلة تهدف من خلالها القيادة الفلسطينية إلى التحول من سلطة إلى دولة مؤسسات عند إنهاء الاحتلال. فعملية التنمية السياسية في فلسطين تكتسب أهمية كبيرة، لارتباطها بجوانب عدة، فالتعددية السياسية والانتخابات وحرية الرأي والتعبير، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة ومكافحة الفساد، وتطوير مؤسسات الحكومة الفلسطينية، وتحسين أدائها، وغيرها من القضايا، تعتبر صلب وعصب التنمية السياسية في فلسطين، والتي تساهم في بناء مؤسسات الدولة المستقلة. من هنا يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان تناول دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بدوره في تلك القضايا المرتبطة بالتنمية السياسية في فلسطين، وكيف أثرت عليه، وفهم تطور موقف الاتحاد الأوروبي ومعرفة مدى اقترابه من الموقف الفلسطيني، أو مراعاته المتطلبات والشروط الإسرائيلية.
- لمعالجة فرضية الدراسة، وللإجابة عن التساؤلات التي تطرحها، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لأهمية هذا المنهج في وصف وتحليل البيانات والمواقف والمنطلقات المتعلقة بدور الدبلوماسية الفلسطينية، ومدى تأثيرها على الاتحاد الأوروبي بصفته من القوى الدولية المؤثرة في عملية السلام، وعلاقة هذا الدور بعملية التنمية السياسية في فلسطين، كما أن هذا المنهج يسهّل عملية جمع المعلومات من مختلف المصادر والمراجع، ويمنح الباحث فرصة تمحيص وتحليل تلك المعلومات وفحصها، والربط فيما بينها وصولاً إلى النتائج، وذلك بالاستعانة

بالكتب والمجلات والدوريات والصحف ومنشورات الانترنت والمقابلات الشخصية، التي كانت عبارة عن أسئلة مفتوحة تم استيفاء إجاباتها ممن لهم صلة بهذا الموضوع. تتناول هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، وعلاقتها بالتنمية السياسية في فلسطين وذلك ضمن الحدود التالية:

الحدود المكانية: تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بالرغم أن الدراسة تسعى لفهم وتحليل دور الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، لكنها تسعى لفهم مدى تأثير تلك الدبلوماسية عليه فيما يتعلق بعملية التنمية السياسية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحدود الزمانية: تعالج الدراسة هذا الموضوع منذ عام 2005 وحتى نهاية العام 2013، وهي الفترة التي يترأس فيها الرئيس محمود عباس السلطة الوطنية الفلسطينية. لكن الدراسة تعطي فكرة عامة عن نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية، من أجل تعزيز القدرة على فهم وتحليل واقعها اليوم.

حظيت الدبلوماسية الفلسطينية ببعض المعالجات العلمية التي اهتمت بها، وتحليل دورها وتطوراتها، وإبراز ملامحها. لكن علاقة الدبلوماسية الفلسطينية فيما يتعلق بتأثيرها على القوى الدولية المؤثرة في عملية السلام، وارتباط هذا التأثير بعملية التنمية السياسية في فلسطين، لم يحظَ بالدراسة والمعالجة الكافية، بالرغم من وجود بعض الدراسات التي اقتربت من هذا الموضوع، وبعض التقارير والكتابات الصحفية، التي لا ترقى إلى مستوى المعالجة العلمية المنهجية العميقة للموضوع. من هنا تأتي هذه الدراسة لتملأ الفراغ البحثي في هذا المجال، وتقدم معالجة علمية عميقة، لمدى تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على القوى المؤثرة في عملية السلام، بشكل خاص الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بعلاقته بعملية التنمية السياسية في فلسطين.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي اقتربت من موضوع دراستنا ما يلي:
دراسة بعنوان " موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009"⁽¹⁾.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معالجة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، في الفترة الزمنية الواقعة بين عامي 1993 و2009، من خلال بيان محددات وأهمية السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وطبيعة الدور الأوروبي في عملية السلام، ومواقف الدول الكبرى داخل الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، كما تناولت الدراسة الموقف الاقتصادي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وتناولت أيضاً التحركات الإسرائيلية المتعلقة بعرقلة الاعتراف بالدولة

(1) إسماعيل، محمد هاشم، موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013

الفلسطينية في الأمم المتحدة. وقد بيّنت نتائج الدراسة أن دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام من الناحية السياسية لا زال محدودا ولا يتوافق مع دوره الاقتصادي، وأن ذلك ناجم عن عدد من الأسباب، يقف على رأسها عدم ارتياح الولايات المتحدة لدور سياسي أوروبي أكثر فعالية في عملية السلام، فضلا عن عدم مقدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية موحدة لدوله، نتيجة تباين مواقف الدول الكبرى فيه.

من الملاحظ على هذه الدراسة أنها ورغم معالجتها لموقف الاتحاد الأوروبي السياسي والاقتصادي تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تتطرق إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية وأثرها على هذا الدور، وتركزت معالجتها فقط للدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، من الناحية السياسية والاقتصادية، واكتفت بمعالجة محددات وطبيعة هذا الدور، وبيّنت الأسباب الكامنة وراء ضعف الموقف السياسي العملي للاتحاد الأوروبي، الذي لا يتوافق مع دوره الاقتصادي. ولهذا يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في دراستنا، عند تناول المحاور المتعلقة بالدور التنموي الأوروبي في فلسطين.

دراسة بعنوان " الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية"⁽¹⁾.

تناولت هذه الدراسة ثلاثة محاور، ناقش المحور الأول منها تأطير الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من حيث ماهيتها وأهميتها للفلسطينيين، والأدوات المطلوبة لتفعيلها، بينما ناقش المحور الثاني المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة، وكيفية دعمها للدبلوماسية الفلسطينية، ودورها في أوروبا وأمريكا اللاتينية والأراضي الفلسطينية، وقدم المحور الثالث نماذج تطبيقية للدبلوماسية العامة الفلسطينية، مثل حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار الفاصل، وحصار غزة، وتقرير جولدستون. وقد خلصت الدراسة إلى أن جهود الفلسطينيين في دبلوماسيتهم العامة ما زالت تقليدية، على الرغم من فعاليتها وأهميتها، لكنها لم ترق إلى تفعيل مختلف الخيوط، وأن معرفة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية بالدبلوماسية العامة سطحية وضعيفة، بعكس حال الجاليات الفلسطينية في الخارج، التي واكبت حركة الدبلوماسية الفلسطينية منذ نشأتها.

نلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على البعد الوصفي، المتعلق بتوصيف الدبلوماسية العامة الفلسطينية، وأهميتها، والأدوات المطلوبة لتفعيلها، ودور المنظمات الأهلية في دعم الدبلوماسية العامة الفلسطينية، في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية

(1) باجس، دلال، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011.

وفلسطين، وقدمت بعض النماذج التطبيقية للدبلوماسية الفلسطينية، مثل حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات وحصار غزة، لكنها لم تتطرق إلى علاقة الدبلوماسية الفلسطينية وتأثيرها على القوى المؤثرة في عملية السلام، بشكل خاص فيما يتعلق بعلاقة تلك القوى بعملية التنمية السياسية في فلسطين.

دراسة بعنوان " موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003"⁽¹⁾.

تناولت هذه الدراسة موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1993 و2003، وذلك من خلال عدة محاور، تناول المحور الأول منها مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي الجديد، وتأثيره على القضايا العربية، وتناول المحور الثاني سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، وتناول المحور الثالث ركائز الدبلوماسية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، أما المحور الرابع والأخير من الدراسة فقد ناقش موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الوضع النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مثل قضايا القدس والاستيطان وغيرها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، تمثل أهمها في أن الاتحاد الأوروبي ورغم أنه يشكل تكتلا اقتصاديا مهما، إلا أنه لم يصبح فاعلا ومؤثرا من الناحية السياسية، وذلك بسبب غياب سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي، ناجمة عن تباين مواقف الدول الأعضاء فيه، كما أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، تأتي في إطار سياسته تجاه المنطقة العربية بشكل عام، وهي سياسة تنسم بالتردد والمحدودية.

ومثل ما سبقها من دراسات، لم تتطرق هذه الدراسة إلى تأثير الدبلوماسية العربية أو الفلسطينية، على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، والقضايا العربية بشكل عام، وهي دراسة ذات طابع وصفي، اكتفت بوصف موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ومواقفه من قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية، مثل قضية القدس والمستوطنات واللجئين وغيرها. دراسة بعنوان " دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية"⁽²⁾،

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية تجاه الأراضي الفلسطينية، حيث عالجت الدراسة الدور السياسي الأوروبي في عملية

(1) طافش، هشام زهير، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

(2) بني فضل، عصام، **دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية**، مرجع سابق.

السلام، منذ انطلاقتها عام 1991، وصولاً إلى مؤتمر أنابولس للسلام الذي انعقد عام 2007. كما بينت الدراسة دور الاتحاد الأوروبي في التخفيف من وطأة السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، خاصة المتعلقة بالجانب الاقتصادي، من خلال تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية وبعض المنظمات الأهلية في فلسطين. كما ناقشت الدراسة دور الاتحاد الأوروبي في دعم العملية السلمية، وكذلك علاقته بعملية الإصلاح في فلسطين، وخلصت تلك الدراسة إلى أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم المساعدات هو حماية أمن إسرائيل، من خلال ربط تلك المساعدات بمدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بمحاربة الإرهاب. من الواضح أن هذه الدراسة ترتبط بموضوع دراستنا في بعض جوانبها، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الاتحاد الأوروبي بمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وهدفه من هذه المساعدات، لكنها لم تتطرق إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدعمه لعملية التنمية السياسية في فلسطين، وإذا ما كانت تلك الدبلوماسية قد نجحت في تطوير الموقف الأوروبي لصالح المواقف الفلسطينية، ولصالح بناء تنمية سياسية فعالة في فلسطين. دراسة بعنوان: "العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي" (1)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية، من حيث ملامحها العامة قبل وبعد اتفاقية أوسلو عام 1993، والدروس المستفادة من هذه العلاقات. تطرقت الدراسة إلى حركة المساعدات الأوروبية المقدمة للسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، بشكل خاص في الإطار الزمني الواقع بين عامي 2000 إلى 2010، وعالجت الدراسة ارتباط المساعدات الأوروبية بطرح السلام الاقتصادي، كما قدمت الدراسة استعراض وتقييم للعلاقات التجارية الأوروبية الفلسطينية. وعرضت الدراسة المساعدات المالية الأوروبية قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، والمساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، وربط تلك المساعدات بوتيرة التقدم في المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما بينت الدراسة محدودية فعالية تلك المساعدات رغم ضخامتها.

انتهت الدراسة بطرح مجموعة من المقترحات الهادفة إلى رفع فعالية المساعدات الأوروبية، بما يخدم متطلبات الإنعاش الاقتصادي الفلسطيني، وتحديات التنمية الشاملة على المدى الطويل، في إطار السعي لتحقيق الأهداف الوطنية

(1) عبد الكريم، نصر، العلاقات الفلسطينية الأوروبية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مرجع سابق.

الفلسطينية، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، القابلة للحياة اقتصادياً.

نلاحظ أن هذه الدراسة اقتصرَت في معالجتها على البعد الاقتصادي في العلاقات الأوروبية الفلسطينية، ولم تتطرق إلى الجوانب السياسية، كما أنها لم تتطرق إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية وأثرها في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والأوروبي، ولهذا يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالدعم الأوروبي لفلسطين، وأثر المساعدات الأوروبية على الاقتصاد والتنمية في فلسطين.

دراسة بعنوان "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية"⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمناطق الفلسطينية في المبادرة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، تناول الباحث فيها الاتفاقية الفلسطينية الأوروبية المؤقتة لعام 1997، التي يفترض أن تستبدل بعلاقة معيارية عند انتهاء المرحلة الانتقالية، وتأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية بحلول العام 2010، كما تناول الباحث انسجام تلك الاتفاقية مع اتفاقية أوسلو التي أجازت للسلطة الفلسطينية الدخول في اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية، كما تناول الباحث الامتيازات التجارية في الاتفاقية الفلسطينية الأوروبية مقارنة مع الاتفاقيات المتوسطة الأخرى، كما بيّنت الدراسة أثر عدم الفصل الجمركي بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، على العلاقة الاقتصادية الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي.

هذه الدراسة تخصصت في البعد الاقتصادي، وتركزت بشكل أساسي على تحليل الاتفاقية الفلسطينية الأوروبية لعام 1997، ولم تتطرق إلى الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، كما لم تعالج دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على الاتحاد الأوروبي، فيما يرتبط بعلاقته بالتنمية السياسية في فلسطين.

من الملاحظ على الدراسات السابقة أن كل منها ركز على جانب معين، قد ركزت دراسة كل من إسماعيل (2011) وطافش (2009)، على معالجة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وقد بيّنت كلا الدراستين أهمية الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية وسياسية، واتفقت الدراستين على محدودية الدور السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، الذي لا ينسجم مع الدور

(1) كنفاني، نعمان، علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2000.

الاقتصادي له، لدعم مسار التسوية والمفاوضات. وركزت دراسة دلال باجس (2011) على الدبلوماسية الفلسطينية العامة، وعوامل نجاحها وضعفها في تفاعلها مع التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واهتمت دراسة عصام بني فضل (2009) بالدور التنموي الأوروبي في فلسطين، في حين عالجت دراسة نصر عبد الكريم (2010) العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الأوروبية.

لم تعالج الدراسات السابقة تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بدوره في التنمية السياسية في فلسطين، من هنا تأتي هذه الدراسة لتستكمل معالجة الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة، من خلال معالجتها لدور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، وبيان جوانب القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى تناولها لرؤية وأهمية الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والقيود المفروضة عليه، فضلاً عن الآليات الدبلوماسية التي تتبعها السلطة الفلسطينية لتفعيل الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، وتقييم دور الدبلوماسية الفلسطينية ومدى نجاحها وفعاليتها، وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره التنموي في فلسطين.

الفصل الثاني

مفهوم الدبلوماسية

الفصل الثاني

مفهوم الدبلوماسية

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى معالجة المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تستخدمها الدراسة، المتعلقة بالدبلوماسية من جهة، والتنمية السياسية من جهة أخرى، وإدراك العلاقة فيما بينهما، خاصة وأن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول دور الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين. يهتم هذا الفصل بشكل أساسي بتعريف الدبلوماسية، وفهم تطورها ووظائفها، وارتباطها بالسياسة الخارجية للدولة، كما يتطرق إلى أنماط الدبلوماسية المعاصرة متعددة الأشكال، وللإحاطة بمفهوم التنمية السياسية، يتناول هذا الفصل أيضاً مفهوم التنمية وأبعادها، مع التركيز بشكل أساسي على التنمية السياسية، من حيث تعريفها ومقوماتها وأهدافها، ثم يناقش الفصل العلاقة بين الدبلوماسية والتنمية.

من الأهمية بمكان معالجة البعد النظري المفاهيمي، كمدخل هام وضروري لمعالجة المشكلة التي تطرحها الدراسة، حيث تنطوي معالجة البعد النظري على أهمية خاصة، في ظل الحديث عن الدبلوماسية الفلسطينية ودورها في التأثير على الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بدوره تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، من أجل إدراك المفاهيم وفهم المصطلحات التي تستخدمها الدراسة، وفهم أبعادها ومنطقاتها. من الجدير التنويه في البداية إلى الصعوبة التي يواجهها الباحث في تحديد معنى المفاهيم والمصطلحات، لأننا نتعامل مع مفاهيم متطورة غير ثابتة، مرتبطة بالسلوك الإنساني، الذي يخضع بدوره للتطور والتغير، تبعاً لظروف الزمان والمكان، ولهذا من الصعب أن نجد اتفاق تام بين الباحثين والمهتمين على تعريفات محددة لهذه المفاهيم، لارتباطها بالظواهر السياسية والاجتماعية، التي تخضع بدورها للتطور والتغيير، ولتأثير الاختلافات بين الحضارات الإنسانية والتجارب المجتمعية، ولهذا لن نجد تعريف جامع شامل لكل مفهوم من المفاهيم التي نعالجها في هذه الدراسة، لأن كل باحث ينطلق من بيئته الخاصة ومنطقاته الفكرية، في تعريفه لتلك المفاهيم، ولهذا سنجد لمصطلح الدبلوماسية عدد من التعريفات، وكذلك التنمية السياسية، قد تتقاطع هذه التعريفات في زوايا وجوانب معينة، لكنها ستختلف في جوانب أخرى، وهكذا.

مفهوم الدبلوماسية

يعود أصل كلمة الدبلوماسية إلى الحضارة اليونانية القديمة، وهي كلمة (diploma) التي تعني الورقة المطوية، حيث كانت تشير إلى الرسائل والوثائق الرسمية التي كانت تطوى بطريقة معينة، وكانت هذه الكلمة تطلق بشكل خاص على الوثائق التي يصدرها الحاكم، ويمنح فيها امتيازات معينة لأشخاص أو جهات. وفي الحضارة الرومانية شمل مفهوم (ديبلوما) تصاريح المرور، التي كانت تمنح للرسول من مجلس الشيوخ أو الإمبراطور، حيث كانت تمنح حاملها حق التنقل عبر الإمبراطورية الرومانية⁽¹⁾.

ومع تطور الحضارة الإنسانية أصبح مفهوم الدبلوماسية يشمل كل ما له علاقة بتوجيه وإدارة العلاقات بين الدول، وقد ظهرت كلمة الدبلوماسية بعد التوقيع على معاهدة وستفاليا عام 1646م بين الدول الأوروبية، التي أرّخت لبداية المنتظم السياسي الدولي الحديث والمعاصر، وأرست أسس وملامح العلاقات الدولية المعاصرة، واعتبرت فاتحة لما عُرف بدبلوماسية المؤتمرات، وأقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، مما ساهم في إقامة علاقات مستقرة إلى حد ما بين الدول⁽²⁾. ومع استمرار الشد والجذب والصراعات في أوروبا، بعد الثورة الفرنسية وحروب نابليون، عُقد مؤتمر فيينا عام 1815، الذي وضع قواعد ترتيب المبعوثين الدبلوماسيين من حيث أسبقياتهم، وقد أقرت اتفاقية فيينا للعام 1961م للعلاقات الدبلوماسية هذا الترتيب، بعد الحروب الطاحنة التي شهدتها أوروبا والعالم، والتي كانت أهمها الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث تطورت العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وأصبحت تخضع لقواعد القانون الدولي⁽³⁾.

ومن حيث تعريف الدبلوماسية، فقد تنوعت وجهات النظر حول تعريفها، حيث يرى البعض أنها أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، من خلال التأثير على الدول والجماعات المختلفة في الخارج، بهدف كسب تأييدها، ومنهم من عرفها بعلم وفن المفاوضات، فهي وفقا لهذه النظرة علم لكونها تستند على قواعد وقوانين أصول، وهي فن لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة، ويرى

(1) الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 11.

(2) الحلوة، محمد إبراهيم، العلاقات الدولية، في: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 288.

(3) جمعة، أحمد محمود، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 24-23.

آخرون أنهارعاية المصالح الوطنية في السلم والحرب، وممارسة القانون الدولي العام.⁽¹⁾

ويعرفها آخرون بأنها فن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ، وإدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض⁽²⁾. بينما يرى آخرون أن الدبلوماسية تعني " فن إدارة الشؤون الدولية لأمر يتطلب دقة الملاحظة والقدرة على التوجيه والإقناع"⁽³⁾. ويرى الدكتور حسن صعب بأن الدبلوماسية "علم وفن وقانون وتأريخ ومؤسسة ومهنة، فهي علم لأنها تتطوي على القواعد والأصول المحددة، التي تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها في العلاقات الدولية، وهي فن لأنها تستلزم الموهبة والقدرة والإقناع عند من تُنَاط بهم ممارستها، وهي قانون لأن قواعد وأصول ممارستها أصبحت موحدة بين مختلف الهيئات الدولية وأشخاص القانون الدولي، وبالتالي أصبحت جزءاً هاماً من القانون الدولي العام"⁽⁴⁾.

ويعتقد الدكتور سامي الخفاجي أن الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة، وسيادتها محترمة في الخارج، وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفاوضات السياسية، ومتابعة مراحلها وفقاً للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية، وهي بهذا -حسب الخفاجي- تكون مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية، التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق الأحكام الخاصة بالقانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباعدة، وفي إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات⁽⁵⁾.

ويعرفها الدكتور مأمون الحموي بالقول أنها " ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية، وهي علم وفن، لما تتطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة، وهي فن لأنها لا تُكتسب بالدراسة فقط، لأنها بالأساس تركز على المواهب الخاصة، التي أساسها اللباقة وحسن الكلام وفنه، والفراسة وقوة

(1) مدونة العلوم السياسية على شبكة الانترنت، في مفهوم الدبلوماسية، (2010/11/27)، متوفر على الرابط التالي - <http://onlypoliticalscience.blogspot.com/2010/11/blog-post.html>

(2) الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 12.
(3) فياض، هيثم توفيق، الدبلوماسية : المساومة القسرية والسياسة الدولية، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 107.
(4) المرجع السابق، ص 111.
(5) الخفاجي، سامي، الدبلوماسية : سلاح فاعل في تحديد مصير الإنسانية والحضارة، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21-22.

الملاحظة⁽¹⁾. ويرى الدكتور هيثم فياض أن الدبلوماسية وفقا لمفهومها العصري، تعني مجموعة من القواعد والأعراف الدولية، والإجراءات والمراسيم والشكليات، التي تُعنى بتنظيم العلاقات بين أشخاص وأعضاء القانون الدولي، كالدول والمنظمات الدولية، مع ضرورة إتباع الأصول والأعراف التي تشملها مبادئ القانون الدولي، كما أن الدبلوماسية تعتبر علم وفن وإجراء المفاوضات السياسية، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية⁽²⁾.

على أية حال، ومهما اختلفت التعريفات السابقة التي أشار إليها الباحث، إلا أننا نلاحظ أنها تتفق في مجملها على عناصر رئيسية، تشكل الأسس التي تستند عليها الدبلوماسية كعلم وفن وممارسة وقانون، فهي قانون لأنها تركز على قواعد النظام الدبلوماسي الذي يحدد قواعده القانون الدولي، وهي فن وأسلوب في التعامل بين الدول، وتطوير العلاقات والتعاون فيما بينها، تعتمد على المواهب الشخصية واللباقة وقوة الملاحظة، وتعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، لتحقيق الأهداف الخارجية الخاصة بها. وهي ممارسة ونشاط وسلوك دولي تطور واختلفت وسائله وأساليبه، تبعا لتطور المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، وترتبط بشكل أساسي بالعلاقات الخارجية للدول وبطريقة إدارتها وتوجيهها.

ارتباط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية

لكي نفهم العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية من جهة، والدبلوماسية من جهة أخرى، لا بد لنا أن ندرك ونفهم معنى السياسة الخارجية، حيث يرى محمد الحلوة أن السياسة الخارجية هي: "القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات"⁽³⁾. ويعرفها الدكتور عطا محمد زهرة بأنها "عبارة عن برنامج عمل شامل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات"⁽⁴⁾.

والسياسة الخارجية بهذا المفهوم تعتبر جزء من نشاط الدولة الموجه بالذات إلى البيئة الخارجية، تجاه الدول الأخرى، أو المنظمات الدولية والإقليمية، أو التكتلات السياسية والاقتصادية، وهي تشكل جزء أساسي من السياسة العامة للدولة، على المستوى الداخلي والخارجي، وهي مجموعة من الأهداف السياسية التي يتم تصميمها

(1) الحموي، مأمون، الدبلوماسية، ط2، دون دار نشر، دمشق، 1985 ص4.
(2) فياض، هيثم توفيق، الدبلوماسية : المساومة القسرية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص

(3) الحلوة، محمد إبراهيم، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 284.
(4) زهرة، عطا محمد صالح، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 38

للمساعدة في حماية المصالح القومية للدولة، هي باختصار السلوك السياسي الخارجي للدولة، الذي غالبا ما يتسم بالفعالية والتأثير⁽¹⁾. وحينما تحدد الدولة أهدافها الخارجية، يأتي هنا دور الدبلوماسية كأداة أو وسيلة من وسائل تنفيذ هذه الأهداف، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى، كالقوات المسلحة والوسائل الإعلامية والأدوات الاقتصادية، وقد تستخدم الدولة الدبلوماسية كأداة وحيدة لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية، وقد تستخدم معها أيضا الأدوات الأخرى، والدبلوماسية تكون أكثر فعالية حينما تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى، مثل القوات المسلحة، أو الأدوات والوسائل الاقتصادية والإعلامية، وهي أداة كذلك يمكن أن تستخدم وقت الحرب ووقت السلم.

هنا تكمن العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، باعتبار الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية، وأداة من أدوات تنفيذها، ولهذا تقوم الدول بممارسة وتنفيذ الدبلوماسية الخاصة بها، من أجل الدفاع عن مصالحها وبلوغ الأهداف المعدة مسبقا، والتعامل مع الدول الأخرى، حيث تتحرك الدولة في المحيط الإقليمي والدولي خدمة لمصالحها وتحقيقا لأهدافها، ولهذا نجد هناك ترابط وثيق بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، باعتبار السياسة الخارجية هي المظلة التي تعمل في إطارها الدبلوماسية.

ولا يقتصر دور الدبلوماسية كأداة تنفيذية للسياسة الخارجية فحسب، بل يتجاوز دورها ذلك بكونها أيضا أداة تحضير وإعداد للسياسة الخارجية، وذلك من خلال تزويد صناع السياسة الخارجية بالتقارير والمعلومات والتقديرات والنصائح حول البيئة الخارجية للدولة، من خلال جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وعن الأوضاع السياسية والقضايا المتعلقة بها، وتقييم مواقف الحكومات إزاء القضايا الراهنة، وإرسال ذلك عبر التقارير إلى صناع القرار في الدولة، من خلال بعثاتها الدبلوماسية المنتشرة في مختلف دول العالم، وبهذا تكون الدبلوماسية قد شاركت بشكل غير مباشر في توجيه وصنع السياسة الخارجية، التي ما أن تضع الأهداف الخارجية للدولة، حتى تكيل للدبلوماسية تنفيذها باعتبارها أحد الأدوات التنفيذية لها.

(1) العجومي، محمود عبد ربه، *الدبلوماسية (النظرية والممارسة)*، دار زهران، عمان، 2011،

أنماط الدبلوماسية

تتميز الدبلوماسية المعاصرة بتعدد الأشكال والصور والأنماط، فقد تطورت الدبلوماسية من دبلوماسية مؤقتة إلى دبلوماسية دائمة، ومن دبلوماسية ثنائية بين دولتين إلى دبلوماسية ثلاثية ومتعددة الأطراف، قائمة بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، والتكتلات السياسية والاقتصادية القائمة في هذا العالم، كما تطورت أشكالها وأساليبها، وطرق ممارستها. يمكن للباحث إجمال أهم أنماط الدبلوماسية المعاصرة فيما يلي:

- 1- الدبلوماسية الثنائية: التي تقوم على الاتصال والمفاوضات بين دولتين، وتعنى بمصالحهما المشتركة⁽¹⁾.
- 2- الدبلوماسية الجماعية أو دبلوماسية المؤتمرات: وهي تقوم على عقد المؤتمرات التي تدعو إليها الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية أو الوكالات الدولية المتخصصة، يُطلق على هذا النوع من الدبلوماسية أيضا "الدبلوماسية متعددة الأطراف"، وهي تتسم بسرعة الحركة، وتستهدف التوصل إلى حل لمشكلة معينة، أو الاتفاق على معاهدة أو التوصل إلى اتفاقية في مجال معين⁽²⁾.
- 3- الدبلوماسية البرلمانية أو دبلوماسية المنظمات الدولية: حيث تجري ممارستها من خلال الدورات العادية التي تعقدها المنظمات الدولية، في ظل وجود الوفود الدائمة للدول، حيث تعتبر المنظمات الدولية بمثابة برلمانات عالمية لطرح القضايا والمشكلات العالمية للمناقشة العامة، وذلك في ظل المتطلبات الدولية المتزايدة للسلام والأمن⁽³⁾.
- 4- دبلوماسية الإعلام: وهي الدبلوماسية القائمة على الاتصال والتعامل مباشرة بين الشعوب والتنظيمات السياسية والحكومات⁽⁴⁾.

(1) فياض، هيثم توفيق، الدبلوماسية: المساومة القسرية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 184.

(2) الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 20.

(3) المرجع السابق، ص 21.

(4) فياض، هيثم توفيق، الدبلوماسية: المساومة القسرية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص

- 6- الدبلوماسية المغلقة: وتسمى أحيانا دبلوماسية الخط الساخن، حيث تجرى اتصالات بين قادة الدول، يتم خلالها توضيح مواقف الدول بشأن الأزمات، ويجري من خلال هذه الاتصالات تحقيق تفاهات، أو تنسيق مواقف حيال قضايا دولية تهم الجانبين⁽¹⁾.
- 7- الدبلوماسية الشعبية: وهي الاتصالات التي تتم بين الشعوب، كتلك التي تقوم بها وفود شعبية أو طلابية أو عمالية أو رياضية، وليست لها صفة حكومية، الغرض من هذا النمط الدبلوماسي هو التقريب بين الشعوب⁽²⁾.

أنواع الدبلوماسية الحديثة

اتسعت أنشطة الدبلوماسية وواجباتها مع تطور العلاقات بين الدول، ولم تعد تقتصر على أداء المهمات والوظائف التقليدية، ودخلت ميادين عدة، اقتصادية وثقافية وعسكرية وعلمية، وكل ما يمكن أن تشتمله العلاقات بين الدول، حيث أصبحت الدبلوماسية تمارس على نطاق واسع، بكافة أنواعها ووسائلها. فقد تطورت الدبلوماسية من حيث وظائفها ومهامها، وأصبحت كما ذكرنا تتحرك في مختلف المجالات ذات العلاقة بين الدول، وتهتم بكل ما يتعلق بنشاط ووظيفة الممثلين الدبلوماسيين، وأصبحت عملية دؤوبة ومتحركة، لا تتسم بالجمود، تساهم في صنع وإعداد وتنفيذ القرارات المهمة على الصعيد الدولي للسياسة الخارجية.

ومع التطور الذي شهده العمل الدبلوماسي بين الدول، تطورت الدبلوماسية من أنماطها التقليدية، نحو الأنماط والأنواع الحديثة، التي تركزت بشكل أساسي في ثلاثة أنواع هي:

- 1- دبلوماسية القمة: وهي التي تمارس على مستوى القمة بين الدول، وتهدف إلى بحث العلاقات المشتركة وتوحيد المواقف إزاء القضايا الراهنة، يُطلق على هذا النوع أيضا تسمية مؤتمرات القمة. هذا النمط من الدبلوماسية شائع، ويتوقف نجاح دبلوماسية القمة على حسن الإعداد للقاءات القمة، وإعداد مسودات الاتفاقيات، كما أن فشل الدبلوماسية على مستوى القمة قد يمنع استمرارية الجهود الدبلوماسية على مستويات أدنى⁽³⁾.
- 2- دبلوماسية التحالفات: ويطلق عليها أيضا دبلوماسية المحالفات، وهذا النوع من الدبلوماسية يشير إلى النشاط الدبلوماسي الهادف لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية واقتصادية، وقد أسهمت رغبة الدول وتوجهها نحو التحالفات والتكتلات في ظهور هذا النوع من الدبلوماسية، خاصة وأن

(1) المرجع السابق، ص 185.

(2) المرجع السابق، ص 25.

(3) الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 22

الدول تسعى من خلال التكتلات والتحالفات إلى تعزيز نفوذها وتعاونها في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، ولهذا حظيت هذه المجالات باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي، وكل التحركات الهادفة إلى التحالف والتكتل بين الدول تدخل ضمن نطاق دبلوماسية المحالفات⁽¹⁾.

3- دبلوماسية الأزمات: هذا النوع من الدبلوماسية يُمارس خلال فترة الأزمات الدولية، بهدف احتوائها والحيلولة دون تصعيدها، وعادة ما تسعى الدول إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بينها في ظل الأزمات، لاستمرار التشاور وتجنب المخاطر التي يمكن أن تترتب على التصعيد والصدام والحرب⁽²⁾.

العوامل المؤثرة في الدبلوماسية المعاصرة

لا شك أن هناك عدد من العوامل المتداخلة، التي تلقي بظلالها على مجمل العمل والنشاط الدبلوماسي لأي دولة، خاصة في خضم الوضع الدولي الراهن، الذي تميّز بحدوث عدد من المتغيرات في إطار العلاقات الدولية، مما دفع باتجاه ظهور أنماط واستحداث أساليب في إطار العمل الدبلوماسي، لكي يواكب تلك المتغيرات، يمكننا إجمال أهم هذه العوامل فيما يلي:

- التحولات الجذرية التي أصابت المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ممثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الشرقي بشكل عام، ودخول العالم عصر الأحادية القطبية، الذي انطوى على تغيير جوهري في تركيبة العلاقات الدولية، وقيام التكتلات الدولية والإقليمية على أسس جديدة ذات طابع اقتصادي⁽³⁾. ولهذا نشأ ما يُسمى بالدبلوماسية الترابطية، استجابة لنمو التكتلات الإقليمية والدولية، حيث تشكل الدول علاقات سياسية واقتصادية أوثق مع الدول التي تربطها بها روابط إستراتيجية وسياسية واقتصادية وتجارية، كما حصل مع تطوير السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي، التي اتسعت في عضويتها وطبيعة روابطها⁽⁴⁾.

(1) الحلوة، محمد إبراهيم، العلاقات الدولية، في: مبادئ علم السياسية، مرجع سابق، ص 385-386

(2) الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 23-24

(3) جمعة، أحمد محمود، الدبلوماسية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 149-150.

(4) موقع سوريا أون لاين على شبكة الانترنت، الدبلوماسية بين القديم والحديث، دون تاريخ نشر، متوفر على الرابط [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/328.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/328.htm)

- ازدياد وسائل الإعلام وقدرتها على التأثير في الرأي العام، بخاصة الفضائيات والشبكة الالكترونية، وفقدان الدول لسيطرتها المحكمة على وسائل الإعلام وما يتم نشره عبرها، هذا فضلا عن شبكات التواصل الاجتماعي التي اكتسبت أهمية في السنوات القليلة الماضية.
- انتشار عقيدة الديمقراطية وبروز دور الشعوب في التأثير على سياسات الدول، الذي ألقى بدوره ضرورة التوافق مع رغبات الشعوب والناخبين، وهو ما يعكس تأثير الرأي العام على مجمل السياسة الخارجية للدول، بما فيها الدبلوماسية كإحدى أدواتها الهامة⁽¹⁾.
- التغيير النوعي الذي نجم عن تقلص الحدود بين الدول، وتزايد الاعتماد على التجارة، والتداخل المتزايد بين الدول في القضايا كافة، السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والعلمية، الأمر الذي أسهم في دفع الحكومات إلى التعامل مع نطاق واسع من القضايا والمشكلات المشتركة في علاقاتها الإقليمية والدولية⁽²⁾، وهو عامل أثر بدوره على الدبلوماسية المعاصرة، وطبيعة عملها.
- تفاقم المشاكل العالمية، التي تستوجب تضافر الجهود من قبل دول العالم، نظرا لامتداد تأثير هذه المشاكل للحدود القومية، مثل قضايا التلوث البيئي، فضلا عن مشاكل مكافحة الإرهاب والجريمة والفقر والتصحر والأوبئة، وقضايا حقوق الإنسان والمرأة، وغيرها من القضايا ذات البعد العالمي. فمثل هذه القضايا فرضت نفسها على جدول اهتمامات المجتمع الدولي، وتفرض طبيعتها المتشابكة وآثارها الممتدة عبر الحدود القومية، حيث تطلبت مثل هذه القضايا تنسيقا وجهدا دوليا، ولهذا تنعقد حول تلك القضايا مؤتمرات دولية⁽³⁾. لقد فرضت تلك القضايا على الأجهزة الدبلوماسية إعادة تنظيم هياكلها وألياتها وإداراتها وأقسامها، وكوادرها البشرية، بما ينسجم مع تلك التطورات والتغييرات في العلاقات الدولية.
- التفاوت الاقتصادي بين الدول الفقيرة والغنية، وتزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب، وما صاحب ذلك من خلل في مسار التجارة الدولية لصالح الدول المتقدمة، وتضخم ديون الدول النامية، وفرض الشروط القاسية من مؤسسات التمويل الدولي، لإعادة جدولة الديون المستحقة على الدول النامية، مثل خفض الدعم عن السلع الأساسية، وخفض الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة، وتسييس الدول الغنية لعملية منح أو حجب المعونات والقروض⁽⁴⁾، كان هذا من العوامل

(1) شلبي، السيد أمين، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 11.

(2) موقع سوريا أون لاين على شبكة الانترنت، الدبلوماسية بين القديم والحديث، مرجع سابق.

(3) جمعة، أحمد محمود، الدبلوماسية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 161.

(4) جمعة، أحمد محمود، الدبلوماسية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 156-157.

التي أثرت على طبيعة النشاط الدبلوماسي في طبيعة العلاقات بين هذه الدول، خاصة بين الدول النامية، والدول المتقدمة.

البعثات الدبلوماسية

ترتبط البعثات الدبلوماسية بعملية التمثيل السياسي بين الدول، وهذا ما خلق الحاجة إلى اضطلاع عدد من الأشخاص بمهام معينة، ولذا توفد الدول مجموعة من الأشخاص للقيام بتلك المهام، تتكون هذه المجموعة من رئيس البعثة وأعضائها، وتشكل مجموعة المبعوثين ما يُعرف " بالبعثة الدبلوماسية"، ويختلف حجم البعثة الدبلوماسية ومرتبعتها، تبعاً لمدى حجم العلاقة وأهميتها بين الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها.

ومن حيث مرتبة البعثة، فتتحدد حسب أهمية العلاقة بين الدولتين، وحسب مبدأ المعاملة بالمثل، معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى "السفارة"، يرأسها دبلوماسي برتبة سفير، ثم تأتي بعدها من حيث الأهمية التمثيلية "المفوضية"، ويرأسها ممثل دبلوماسي برتبة مبعوث فوق العادة، أو وزير مفوض، وفي حالة رئاسة القائم بالأعمال للبعثة الدبلوماسية، فإن مرتبتها هنا تكون دون السفارة أو المفوضية، لأن القائم بالأعمال يعتبر مبعوثاً من قبل وزير خارجية دولته لدى وزير خارجية الدولة الموفد إليها البعثة، بعكس السفير أو المبعوث فوق العادة والوزير المفوض، الذين يُعتمدون مباشرة لدى رئيس الدولة الموفدين لها، باعتبارهم ممثلين لرئيس الدولة الموفدة للبعثة⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بوظائف البعثات الدبلوماسية، فقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961م على أهم الوظائف الرئيسية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة في الخارج، وذلك على النحو التالي⁽²⁾:

- 1- وظائف تمثيلية تتمثل بشكل أساسي في تمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة المضيفة، وتمثيل حكومة الدولة الموفدة والتحدث باسمها، والسهر على مراقبة الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الدول.
- 2- حماية مصالح رعاياها في الدولة المضيفة، ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي، وحماية مصالح الدولة الأم، وحماية المصالح المشتركة.
- 3- وظائف تفاوضية تتمثل في التفاوض مع حكومة الدولة المضيفة، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاقيات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وتعزيز التعاون بين الدولتين في مختلف المجالات، وغيرها من الشؤون والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين الدولتين، لتحقيق التفاهم بينهما،

(1) الحلوة، محمد إبراهيم، العلاقات الدولية، في: مبادئ علم السياسية، مرجع سابق، ص 386

(2) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، المادة الثالثة، 18/4/1961.

والتوصل إلى اتفاقيات بشأن القضايا الخلافية، أو لتنسيق المواقف حيال القضايا التي تهم الطرفين، أو من أجل إنهاء صراعات قائمة، أو ترتيب الأوضاع وحسم القضايا العالقة.

4- استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المضيفة، بجميع الوسائل المشروعة، وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة الموفدة، حيث تقوم البعثات الدبلوماسية بدراسة مظاهر الحياة الداخلية للدولة المضيفة، كما تدرس السياسة الخارجية لهذه الدولة، وانعكاس الأحداث الدولية على الحياة الداخلية للدولة المضيفة.

5- تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدة لديها، وإنماء علاقاتها الاقتصادية والثقافية والعلمية.

من المهم الإشارة هنا إلى أنه من مهمات المبعوث الدبلوماسي غير المعلنه، هي محاولة التأثير في السياسة الخارجية للدولة المضيفة، وذلك بمقدار ما تكون لهذه السياسة من انعكاسات على الدولة الموفدة، ومحاولة التأثير تكون بالوسائل المشروعة وبدون التدخل في شؤون الدولة المضيفة الداخلية، فهذا الأمر يثير حفيظة الحكومات ويؤدي إلى نتائج عكسية، ويدفع ربما حكومة الدولة المضيفة لاعتباره شخص غير مرغوب فيه. ولهذا على الدبلوماسي أن يكون حذراً ويعرف الخطوط الحساسة التي يتوجب عليه عدم تجاوزها في هذا الصدد، وأن يحرص على استعمال اللغة الدبلوماسية المنطوية على اللياقة واللباقة، مع الدقة في التعبير، والابتعاد عن العبارات التي تثير النفور والاستنكار، واللجوء إلى عبارات مهذبة و"ناعمة" في مجالات الاحتجاج، وعليه أن يكون حساساً تجاه العوامل التي تتحكم في تفكير النظم المختلفة، وأن يكيف نفسه مع المواقف والظروف، وأن يدرك أنه إن اختلف فكراً وسياسياً مع نظام حكم ما، فإنه هناك لكي يتعامل معه وليس لكي يغيره.

مفهوم التنمية ومجالاتها

التنمية مفهوم واسع وشامل ومتشعب، وهي تعني في أوسع صورها إحداث تغيير في المجتمع، لتحقيق التقدم على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، من خلال اعتماد سياسات وآليات قادرة على إحداث التغيير المنشود، باتجاه تحسين الأوضاع العامة في المجتمع، على المستويات كافة، وقد برز هذا المفهوم منذ الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ استخدامه في علم الاقتصاد، للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع ما، بقصد إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي، بما يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة بداخله، ومن ثم انتقل مفهوم التنمية إلى المجالات السياسية والاجتماعية، وغيرها من

المجالات⁽¹⁾. ولهذا تتعدد التعريفات التي عالجتها مفهوم التنمية، منها ما يربط التنمية بالهدف أو الغاية، المتمثل في القضاء على الفقر والبطالة، من خلال توظيف واستثمار مختلف الموارد المتوفرة في المجتمع، ومن تلك التعريفات ما يربطها بتحقيق مستويات معيشة أفضل للأفراد، اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتعليميا⁽²⁾. وبذلك يمكن لنا اعتبار التنمية مجموعة من الجهود المنظمة والمنسقة والمتنوعة، التي تؤدي إلى نماء المجتمع وتقدمه وتطوره في المجالات المختلفة، من خلال دفع المجتمع نحو الأفضل، في المستويات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

ويعتبر الحق في التنمية من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو من الحقوق حديثة التنظيم في النظام القانوني الدولي، حيث جاء في إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986م "أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"⁽³⁾.

مجالات التنمية

نلاحظ من خلال ما سبق أن مفهوم التنمية شامل وواسع، يستهدف مختلف المجالات ذات الصلة بحياة الفرد والجماعة، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولهذا فإن مفهوم التنمية يشمل أبعادا مختلفة، وذلك كما يلي:

أولاً: التنمية المستدامة: وهي تشير إلى تصور تنموي شامل، يرتبط بتطوير الأرض والمجتمع، واستثمار الموارد المتاحة بما يلبي احتياجات الحاضر، ويراعي متطلبات المستقبل، وتستهدف تحسين الغذاء والصحة والسكن والخدمات، ورفع مستوى معيشة الأفراد، ولذلك تسير التنمية المستدامة في ثلاث مجالات رئيسية هي: النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الاجتماعية⁽⁴⁾.

(1) نصر، ممدوح، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007، ص 7

(2) مجلة العلوم الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، موقع المجلة على شبكة الانترنت، (2009/1/9)، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1657>

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 128/41، إعلان الحق في التنمية، (1986/12/4)، مقدمة القرار. الإعلان متوفر على الرابط التالي:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.html>

(4) ديب، ريذا، ومهنا، سليمان، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 3.

ثانياً: التنمية الاجتماعية: ويقصد بها السعي لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وزيادة قدرة أفراده على استغلال طاقاتهم لتحقيق الرفاهية، وذلك من خلال القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، والرعاية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع⁽¹⁾. وتهدف التنمية الاجتماعية إلى حماية المجتمع من العوز والفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجيع التكامل الاجتماعي، وتمكين جميع أفراد المجتمع من الحصول على التعليم والرعاية الصحية⁽²⁾.

ثالثاً: التنمية البشرية: تستهدف الفرد من أجل إحداث تغييرات إيجابية في حياته، وتجعل منه هدفاً في حد ذاته، بما يضمن الوفاء بحاجاته ومتطلباته، وتطوير قدراته وتأهيله للعب دوره في المجتمع⁽³⁾. وهي تشمل التنمية المعرفية والفكرية، من خلال تنمية قدرات الأفراد، والهدف في النهاية هو تنمية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الفرد، وتأهيله تأهيلاً مناسباً، وتنمية قدراته ومواهبه، ليقوم بدوره في المجتمع والحياة.

رابعاً: التنمية الاقتصادية: تستهدف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق زيادة حقيقية على الناتج القومي، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتطوير الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات، وهي تشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق قدر من الرفاه المادي المناسب، والنهوض بالبنية التحتية اللازمة لحياة مستقرة، يأتي ذلك من خلال اشتراك الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في اختيار الطريقة التنموية المناسبة⁽⁴⁾. وعليه فإن التنمية الاقتصادية تهدف إلى استخدام الموارد المتاحة، والتغلب على المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الرفاه الاقتصادي للفرد والجماعة، بما يسمح بتحقيق قدر مناسب ومقبول من العدالة الاجتماعية.

(1) السروجي، طلعت مصطفى، **التنمية الاجتماعية: من الحداثة إلى العولمة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص17.

(2) نصري، سميرة، **التنمية: أبعادها وأهدافها**، مدونة الكاتبة على شبكة الانترنت، (2010/6/4)، متوفر على الرابط التالي: <http://0503samira.maktoobblog.com/74>

(3) إبراهيم، أحمد السيد، **التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية**، الإسكندرية، دار الوفاء، 2007، ص33.

(4) الموسوعة العربية، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، موقع الموسوعة على شبكة الانترنت، دون تاريخ نشر، متوفر على الرابط التالي:

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8104&m=1

خامساً: التنمية الإدارية: تهدف إلى تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم، من خلال تدريبهم وتأهيلهم، وتطوير الهياكل الإدارية التنظيمية، وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتحسين بيئة العمل الإداري بشكل عام⁽¹⁾.

سادساً: التنمية المحلية: تعتمد على تفعيل موارد مجتمع محلي معين، على اعتبار أنها عامل مهم على طريق إحداث التغيير، ويبنى هذا النوع من التنمية على قاعدة العمل من الأسفل، بهدف تعزيز الموارد المحلية⁽²⁾.

من المهم الإشارة هنا إلى أن هذه المجالات يكمل بعضها البعض، والعلاقة بينها هي علاقة ترابطية جدلية، إذ من الصعب أن يتم تحقيق تنمية اجتماعية مثلاً، دون أن ترافقها تنمية في المجالات الأخرى، كالاقتصادية والبشرية، وغيرها من المجالات، وهكذا.

مفهوم التنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، ونظراً لحدثة هذا المفهوم، واختلاف وتباين البيئات السياسية، وما تشمله من ثقافات وقيم وأهداف، فإنه وفي ضوء هذا التباين يصعب تحديد هذا المفهوم بشكل دقيق، خاصة مع الخلط الذي يحصل أحياناً بينه وبين مفاهيم أخرى، مثل التحديث والإصلاح السياسي، فمصطلح التحديث السياسي يشير إلى العملية مستمرة تشمل سلسلة من المتغيرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمع، لتنتقلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث والعصري، بما يشمل المجالات التنظيمية والأنشطة والعمليات والنظم المتعلقة بصنع القرارات السياسية⁽³⁾. أما مصطلح الإصلاح السياسي فيشير إلى تحسين النظام السياسي ومؤسساته، من أجل إزالة الفساد والاستبداد، بما يشمل تغيير وتبديل نحو الأفضل في المؤسسات والممارسات السياسية لتجنب الأخطاء، من خلال تغيير أكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالتطور والتقدم، وبما يشمل

(1) الصرن، رعد حسن، **صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين**، دمشق، دار الرضا، 2002، ص 51

(2) العطري، عبد الرحيم، **مفهوم التنمية**، مدونة الكاتب على شبكة الانترنت، (2007/2/3)، متوفر في/

<http://aelatri.maktoobblog.com/201911/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/>

(3) حميد، خميس، **التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الرابع، 2008، ص 521.

تطوير البناء القانوني، وتحقيق المساواة، ورفع مستوى المشاركة الشعبية، واحترام الحقوق والحريات العامة لجميع المواطنين⁽¹⁾.

أما مفهوم التنمية السياسية فنشير الدراسات إلى أن هذا المفهوم ظهر متأخراً عن مفهوم التنمية الاقتصادية، حيث شكل عقد الخمسينات من القرن الماضي بداية تبلور هذا المفهوم كميدان مستقل، يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية، وبشكل خاص بلدان العالم الثالث، وكان الهدف من هذا المفهوم في البداية، هو إحداث عملية تغيير في تلك الدول، يساعدها على الوصول إلى مستويات أفضل، من خلال تطوير أنظمتها السياسية، لتصبح نظم تعددية تشبه النظم الأوروبية، لترسيخ مفهوم الدولة الحديثة، المستندة على النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية⁽²⁾. ومن ثم ظهر حقل التنمية السياسية، كفرع من فروع علم السياسة، يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ويعتني بقضايا مثل الإصلاح والتحديث السياسي، والتعددية السياسية والفكرية، والتحول الديمقراطي، والمشاركة السياسية، وتطوير أداء المؤسسات السياسية، بما يضمن تعزيز وتوسيع مجال المشاركة السياسية للأفراد، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا المرتبطة بهذا المجال.

وفي هذا السياق، حدد الباحث في مجال التنمية السياسية "لوسيان باي"، في كتابه حول جوانب التنمية السياسية، ستة أزمت على النظام السياسي معالجتها لتحقيق التنمية السياسية، تتمثل في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع، معتبراً أن المساواة تشكل أهم عناصر التنمية السياسية، بالإضافة إلى قدرة النظام السياسي على أداء مهامه التي تؤثر على ثباته، كما قدم "لوسيان" عدداً من المداخل لفهم التنمية السياسية، مثل المدخل الوظيفي النسقي، والمدخل الإداري، ومدخل التطور الاجتماعي، ومدخل الثقافة السياسية، وغيرها من المداخل التي تساهم في فهم التنمية السياسية⁽³⁾. ومن جهته، اعتبر عالم السياسة الأمريكي "جبرائيل ألموند" أن التنمية السياسية تعني قدرة النظام السياسي على معالجة أربع أزمت هي: أزمة بناء الدولة، وأزمة بناء الأمة، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع. وأضاف إلى ذلك استجابة النظام السياسي للتغيرات، سواء كانت داخل المجتمع، أم داخل البيئة الدولية، بشكل خاص مواجهة التحديات المتعلقة ببناء

(1) الخلايلة، هشام سلمان حمد، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 5-6.

(2) الشريفي، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جبهة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 100.

(3) الشريفي، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية مرجع سابق، ص 100.

الدولة، والمشاركة والتوزيع، لأنها بُنى وأنساق متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة⁽¹⁾.

وقد ربطت تعريفات كثيرة التنمية السياسية، بقدرة النظام السياسي على إحداث التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، لزيادة استجابة النظام السياسي للنظم المجتمعية، وتعزيز إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾. وبهذا المنطق تعني عند البعض من المهتمين " تطور حركي يتضمن تنمية قدرات النسق السياسي، الذي يفرض التخصص في الأبنية، والتمايز في الأدوار والوظائف، وهي حركة تعبر عن اتجاه عام نحو المساواة"⁽³⁾. بينما يعتبر آخرون أن التنمية السياسية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، وقادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسيدو إرادة تنموية، تسعى بشكل مشترك مع النظام السياسي، لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية، والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية⁽⁴⁾.

ومن جهته اعتبر "أحمد وهبان" أن التنمية السياسية هي عملية سياسية لها غايات متعددة، تهدف إلى تأكيد فكرة المواطنة، وإيجاد الاستقرار والتكامل في المجتمع، وتوسيع مجال المشاركة السياسية أمام المواطنين، وقدرة الحكومة على تنفيذ القوانين والسياسات في مختلف أنحاء الدولة، وتعزيز قدرة الحكومة فيما يتعلق بتوزيع الثروة، واستناد السلطة الحاكمة إلى القانون والتداول السلمي، لتأكيد شرعيتها، واعتمادها على مبدأ الفصل بين السلطات، بشكل يمكن كل سلطة من العمل باستقلالية عن السلطات الأخرى، وبما يضمن ممارسة الرقابة المتبادلة بينها، ويضيف وهبان في هذا السياق أن هدف التنمية السياسية في نهاية المطاف هو أن يتخلص المجتمع المتخلف سياسياً من كل سمات تخلفه، مثل: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التلغل، وأزمة التوزيع، وأزمة الاستقرار السياسي، وأزمة تنظيم السلطة⁽⁵⁾.

(1) غانم، عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص 56.

(2) المغيربي، محمد زاهي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص 136.

(3) الشريفي، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، مرجع سابق، ص 101.

(4) المرجع السابق، ص 101.

(5) وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص ص 143-145.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن مصطلح التنمية السياسية ما زال من المصطلحات العائمة والغامضة، التي لم يتم الاتفاق على مدلولها وجوانبها، حيث يستعين الباحثون والمهتمون بمؤشرات معينة، كالتحديث السياسي، والبناء الديمقراطي، والمشاركة السياسية، وغيرها من المؤشرات التي تعتبر مداخل لدراسة وفهم التنمية السياسية. كما أن التنمية السياسية تهتم بالأصل بدراسة النظام السياسي من الداخل، وقدرة هذا النظام على حل المشكلات، ومواجهة الأزمات الداخلية، مثل أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، والمشاركة والاندماج والتوزيع، والاستجابة لمتطلبات المجتمع، والقدرة على التحديث السياسي. حيث أن التنمية السياسية ما هي إلا عملية انتقال المجتمع من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة، بما يشمل تطوير مؤسسات النظام السياسي ووظائفها، والقيم والسلوكيات السياسية، كما أنها عملية مستمرة ومتطورة، ولا تقف عند حدود معينة، على اعتبار أن المجتمعات في تطور مستمر، مما يستوجب أيضا الاستمرار والتطور على صعيد تنظيمها السياسي.

وبناء على ما تقدم، يمكن للباحث أن يعرف التنمية السياسية باعتبارها عملية دائمة ومستمرة، تؤدي إلى انتقال النظام السياسي بمؤسساته وهياكله وقيمه إلى حالة من الحداثة، بما ينعكس إيجابا على وظائف النظام السياسي ومؤسساته، ويكرس احترام حقوق المواطنين، ويساهم في حل مختلف الأزمات التي تعيق التطور والتقدم، ويسمح بتحقيق المشاركة السياسية، وبناء الديمقراطية، وتفعيل أداء المؤسسات الحكومية. كما أن عملية التنمية السياسية تشتمل على عناصر معينة، يمكننا فهمها واستنتاجها من خلال المعالجات النظرية التي قدمها الباحث أعلاه، مثل وجود نظام سياسي يتسم بالشرعية، قائم على مؤسسات مستقرة ومبنية على أسس ديمقراطية، ووجود مجتمع يتمتع بدرجة من الثقافة السياسية المساندة لعملية التنمية، في ظل مناخ من الحرية والتعددية السياسية والمساواة، وتحقيق التغير السياسي المتوازن والمدروس والمستمر، والتخلص من مختلف سمات التخلف، ومعالجة الأزمات التي تعتبر مؤشرا للتخلف السياسي، كما أن مفهوم التنمية السياسية يشتمل على مفاهيم التحديث والإصلاح السياسي، لأنه يعتبر أوسع وأعمق.

العلاقة بين الدبلوماسية والتنمية

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الدبلوماسية من جهة، وبين التنمية بمختلف أنماطها وأشكالها من جهة أخرى، فالدول عادة ما تقوم بتنفيذ سياسة خارجية تحافظ على مصالحها، وتنمي علاقاتها مع الدول الأخرى، على المستويات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والثقافية، بما ينعكس بالفائدة على الدول المتعانة، وفي هذا السياق، تقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون " أن إنفاق الولايات المتحدة على مؤسسات ودول خارجية، والقيام بعملية تنموية في تلك الدول بشكل فعال، فإن هذا يكون أحد أفضل الوسائل لتعزيز استقرار وازدهار الولايات المتحدة، حيث يمكن للتنمية أن تقوي الدول الضعيفة والهشة، وتدعم صعود شركاء قادرين على المساعدة في حل المشاكل الإقليمية والعالمية، والترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان"⁽¹⁾، وأكدت كلينتون على " ضرورة الاعتراف بالدبلوماسية والتنمية كجزء من أولويات الأمن القومي الأمريكي، ودور الاستثمارات الذكية في استقرار وأمن الولايات المتحدة في المستقبل"⁽²⁾.

ولهذا لم تعد وظيفة الدبلوماسية اليوم تقتصر على الواجبات التقليدية المعروفة، وإنما تطورت وامتدت إلى مختلف الجوانب التي تهم الدول، بما فيها الجوانب التنموية في الدول، من خلال تسخير العمل الدبلوماسي مع مختلف دول العالم، من أجل الاستفادة في بناء وتعزيز قدرات الدولة ومؤسساتها، وتطوير أدائها الإداري والاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق تعقد الدول اتفاقيات اقتصادية فيما بينها، وكذلك مع المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، لتمويل مشاريع وبرامج تنموية داخلية، وبناء مدن صناعية، وتطوير العلاقات الاقتصادية بما ينعكس على التنمية الوطنية بالإيجاب، خاصة في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي أنتجت تحولات كبيرة وعميقة داخل المجتمع الدولي، وتشابك العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، على المستوى الإقليمي والدولي، مما جعل للدبلوماسية بعد اقتصادي كبير لا يقل أهمية عن بعدها السياسي⁽³⁾. كما يستخدم بعض الكتاب والباحثين مصطلح " دبلوماسية التنمية" في إشارة إلى ضرورة تكثيف النشاط الدبلوماسي نحو جذب المزيد من الاستثمارات، وتقديم الامتيازات للمستثمرين الأجانب، وشرح فوائد الاستثمار في البلاد لرجال الأعمال الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات التي تمنحها الدولة لهم، يدخل

(1) كلينتون، هيلاري، **القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية**، مجلة فورين أفيرز، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص8

(2) كلينتون، هيلاري، **القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 14

(3) بخوش، مصطفى، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 92-93

في إطار هذا النوع من الدبلوماسية كل ما له علاقة بتعزيز التنمية الوطنية على المستويات كافة⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار أيضا، برزت ما تعرف بالدبلوماسية الاقتصادية التي تسعى إلى استخدام الأدوات الاقتصادية، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والتنمية، كتقديم المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية والفنية، أو استقبالها والاستفادة مما تقدمه الدول الأخرى على هذا الصعيد، كذلك تهتم بتشجيع قيام ونمو العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الدول، وتقديم إعانات للمنتجين أو المصدرين⁽²⁾. كما برزت أيضا في هذا المجال ما تُعرف بدبلوماسية المساعدات، حينما تقوم دول بتقديم مساعدات مختلفة الأشكال إلى دول أو شعوب أخرى، سواء في حالات تعرضها لظروف صعبة، مثل الكوارث أو الحروب، أو لمساعدتها على تحقيق التنمية في المجتمعات الأخرى، وهي تمثل مجمل أشكال الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدول المانحة إلى الدول النامية، لخدمة قطاعات معينة، بهدف الارتقاء بهذه القطاعات وتنميتها والتغلب على المشاكل التي تواجهها⁽³⁾. وبغض النظر عن الأهداف الكامنة وراء تلك المساعدات، فإنها تدخل في إطار العمل الدبلوماسي، لما لها من أهمية في مد جسور التواصل والثقة وعمق التأثير في الشعوب المتلقية لها، وباعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية.

من خلال النشاط الدبلوماسي، تستطيع الدول أن تحقق تعاون في المجالات العلمية والثقافية، وتبادل الخبرات العسكرية، من خلال إفاد البعثات الطلابية، وتدريب الكوادر البشرية العاملة في الدولة، في دول أكثر تقدما، وكذلك الاستفادة من خبرات هذه الدول، في مجال دعم التحول الديمقراطي في الدول التي تسعى إلى ذلك، من خلال الاستفادة من القوانين التي تحمي الحريات والحقوق العامة، وتساهم في تطوير المشاركة السياسية، وإغناء التجربة البرلمانية، بل وأيضا ربما يشمل ذلك استجلاب الدعم المادي لتطوير البنية التحتية لمؤسسات الدولة، من أجهزة ومعدات ومباني، وغيرها من أوجه النشاط التي يمكن للدبلوماسية أن تحقق فيها تعاون بين الدول، مما ينعكس على واقع عملية التنمية في الدول المستفيدة، بمختلف أشكالها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

(1) السنوطي، طارق، دبلوماسية التنمية، موقع صحيفة الأهرام على شبكة الانترنت، (2012/12/25)، متوفر على الرابط /

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1138063&eid=1398>

(2) الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 26.

(3) العجمي، مبارك سعيد عوض، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية- 1980-2010، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص 16.

الدبلوماسية والتنمية في الدول النامية

تعاني الدول النامية من مشاكل معقدة، مثل التخلف الاقتصادي وضعف الاستقرار، ومشاكل الفقر والبطالة، وغيرها من المشاكل التي تعصف باستقرار هذه الدول، كما تتميز هذه الدول بعدد من الخصائص المتشابهة فيما بينها، تميزها عن غيرها من الدول المتقدمة، تتمثل أهمها في⁽¹⁾:

- ضعف المستوى المعيشي وتدني مستوى دخل الفرد.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية.
- محاولات الهجرة المستمرة من تلك الدول بحثاً عن مستويات معيشة أفضل، خاصة لدى فئة الشباب.
- التبعية الاقتصادية والاعتماد على الدول الكبرى في العالم.
- اعتمادها على تصدير المواد الأولية.
- وجود صعوبات على المستوى الجغرافي مثل التصحر والجفاف وقلة الموارد المائية، أو عدم استغلال ما هو موجود منها بشكل فعال.
- ضعف الرعاية الصحية مما يسهم في زيادة عدد الوفيات، وانتشار الأمراض والأوبئة.

هذا فضلاً عن جملة من التحديات والمشاكل الأخرى التي تعاني منها هذه الدول، وهي في سعيها للقضاء على هذه المشاكل، وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها، تعين عليها أن تتعاون مع غيرها من الدول، سواء كان هذا التعاون على المستوى القاري، أو المستوى الإقليمي، أو المستوى العالمي، وقد يكون هذا التعاون على صعيد المنظمات الدولية، وذلك بقصد تحقيق قدر من التنمية، لضمان مستوى معيشة أفضل لمواطنيها، وتقليص حجم التحديات التي تواجهها. لهذا ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية التي تجعل من تحسين الوضع الاقتصادي للدولة هدفاً لها، تسعى لتحقيقه عن طريق وسائل اقتصادية مختلفة، حيث تقوم الدول النامية بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المتقدمة والدول الغنية، ومع مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية، التي تستطيع أن تقدم لها العون وتساعد على تحقيق خططها التنموية، مما يضطرها إلى التساوق مع شروط الدول الكبرى والمنظمات الدولية، المتعلقة بتقديم المعونات والقروض، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، والهيكلية الاقتصادية والضرائب، وغيرها من الشروط والمتطلبات.

(1) عبد الواحد، أحمد، التنمية التي يريدها العالم الثالث، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 31172، خريف 2010، متوفر على الرابط التالي/

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233790>

في هذا السياق تكثف الدول النامية نشاطها الدبلوماسي تجاه الدول المتقدمة والغنية، بقصد مساندتها لدعم المشاريع التنموية فيها، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر والبطالة، ودعم البرامج التطويرية والتنموية، وتلقي الدعم الفني من خلال استجلاب الخبرات الفنية في مجالات فنية، مثل الزراعة والصحة والصناعة والتعليم.

الدبلوماسية والتنمية في ظل الاحتلال

يختلف كل من مفهوم الدبلوماسية والتنمية في ظل الاحتلال، عنه في ظل الدولة المستقلة، وذلك تبعاً لاختلاف الغايات والأهداف والأولويات، فالمجتمع الخاضع للاحتلال، يحتل تخلصه من الاحتلال أولويات أهدافه وبؤرة اهتماماته، والجهود الدبلوماسية والتنمية فيه تعمل على تحقيق هذا الهدف، ولهذا من المفيد الإشارة إلى ذلك في سياق الحديث عن الدبلوماسية والتنمية.

التنمية في ظل الاحتلال

من الصعب تحقيق تنمية في ظل الاحتلال، فالتنمية والاحتلال خطان لا يلتقيان، لأن الاحتلال بحد ذاته يعتبر العائق الأكبر أمام أي جهد في سبيل تحقيق أي نمط من أنماط التنمية لدى الشعب الواقع تحت احتلاله، يضع العوائق ويخلق الصعوبات التي من شأنها كبح جماح الجهود المبذولة على طريق تحقيق التنمية، فالاحتلال عادة ما يسيطر على مقومات ومقدرات الشعب المحتل، ويتحكم في موارده الاقتصادية وثرواته، ويسيطر على حدوده ومعابره، ويمنعه من القيام بالتشريعات وسن القوانين اللازمة لتحقيق أي شكل من أشكال التنمية، ويفرض رؤيته الخاصة التي تلبي حاجاته ومتطلباته ومصالحه، على حساب مصالح الشعب المحتل، كما يدمر البنية التحتية، ويمارس الحصار والقمع والقتل والاعتقال ضد الشعب المحتل، ويسيطر على النظام المصرفي والمالي، وعلى النظام التعليمي. باختصار يمكن القول أن الاحتلال لا يسمح بتوفير بيئة ملائمة لتحقيق التنمية بمختلف أشكالها، إذ لا يتاح للشعب الواقع تحت الاحتلال أن يفكر ويخطط لمستقبله، في ظل ارتهان حياته ومقوماته لرغبات الاحتلال.

من جهة أخرى تطغى جهود التحرر الوطني، والرغبة الجامحة في التخلص من الاحتلال على أي أولوية أخرى لدى الشعب الواقع تحت الاحتلال، بحيث ينصب التفكير وتتركز الجهود تجاه التحرر الوطني والتخلص من نير الاحتلال، وتحقيق الاستقلال وتقرير المصير، ويكون التفكير في قضايا التنمية وبناء المؤسسات مؤجل إلى حين التخلص من الاحتلال، على اعتبار أن ذلك يعتبر مطلب أساسي نحو تحقيق الاستقلال وبناء الدولة، والاهتمام بالقضايا التنموية. لأن الحق في تقرير المصير يحمل في ثناياه أسس حقوق الشعوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وأسس حماية موارده الطبيعية، فالاحتلال يؤثر سلباً على التنمية بمختلف أشكالها، ويتنافى مع قيمة وكرامة الإنسان، ويهدر حقوقه كافة⁽¹⁾.

لكن ومن جانب آخر، يسعى قادة الشعب المحتل، وحركاته الثورية إلى تعزيز الثقافة الوطنية لدى شعبهم، وتعزيز صموده، والعمل على تحقيق قدر كبير من التكافل والتضامن المجتمعي، وسيادة القيم التي تحافظ على تماسك وترابط الشعب، وهي في محصلتها قيم لها علاقة بالتنمية، خاصة فيما يتعلق ببعدها الاجتماعي، لأن النضال من أجل التحرر والاستقلال يحتاج إلى تنمية تناسبه، وتتواءم مع خصوصية الحالة التي يمر بها الشعب المحتل، وتشكل دافع ورافعة له، على طريق تحقيق تطلعاته وأمانيه الوطنية، بالاعتماد بالقدر المستطاع على الإمكانيات الذاتية المتوفرة⁽²⁾.

نلاحظ في الحالة الفلسطينية، ورغم الحديث الكثير عن الجهود والخطط التنموية على المستويات كافة، يتم التنويه من قبل المسؤولين الفلسطينيين دائماً على أن تحقيق التنمية بمختلف أشكالها في فلسطين، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التخلص من الاحتلال أولاً، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فالخطط والجهود التنموية التي وضعتها ونفذتها السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، واجهت العديد من التحديات، التي يقف على رأسها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعطل أي جهد تنموي فلسطيني، مما يؤدي إلى وجود تشوهات ناجمة عن سياسات الاحتلال، لا تمنح الفرصة لنجاح الخطط التنموية في فلسطين⁽³⁾. وفي هذا السياق أشارت دراسة أعدها مركز كنعان للدراسات والأبحاث في مدينة نابلس، إلى صعوبة نجاح أي عملية تنموية في فلسطين، وذلك نتيجة غياب السيادة والاستقرار للنظام السياسي في فلسطين، وبينت الدراسة أن الاحتلال وسيطرته على المقدرات الفلسطينية، ومفاصل الاقتصاد الفلسطيني، والوقوف في وجه الطموحات الفلسطينية بالتحرر والاستقلال، أضعف السلطة الفلسطينية، ومنعها من السيطرة على إقليمها، واستغلال مواردها بحرية، هذا فضلاً

(1) المالكي، رياض، تحقيق التنمية المستدامة مستحيل في ظل استمرار الاحتلال، جريدة القدس، (2012/6/22)، متوفر على الرابط /

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/365360>

(2) المصري، هاني، أي تنمية ممكنة في ظل الاحتلال، موقع وكالة معا الإخبارية على شبكة الانترنت (2013/10/20)، متوفر على الرابط /

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=639411>

(3) لبد، عماد سعيد، التنمية الاقتصادية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دون تاريخ نشر.

متوفر على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3963>

عن الفصل بين المناطق الجغرافية الفلسطينية، مما انعكس بنتائج سلبية وخطيرة على خطط وبرامج التنمية، التي تسعى السلطة الفلسطينية إلى تحقيقها وإنجاحها⁽¹⁾. وقد لاحظنا تركيز السلطة الفلسطينية بعد العام 2007 على نظرية بناء مؤسسات الدولة، وذلك كجهد تنموي على الصعيد السياسي، ينسجم مع الطموحات والأهداف الفلسطينية، المتمثلة في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، والتخلص من الاحتلال، ولهذا جاء في برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في آب 2009، برئاسة سلام فياض، أن تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتدعيم البنيان المؤسسي الفلسطيني، وترسيخ دعائم المؤسسات الديمقراطية القوية والكفؤة والفعالة، القادرة على خدمة أبناء الشعب الفلسطيني، تساهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتثبيت الحق الفلسطيني في الاستقلال والتحرر، وإثبات القدرة الفلسطينية على إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال، وفي هذا المجال شمل برنامج الحكومة الفلسطينية سאלفة الذكر، على المبادئ والأسس اللازمة لتحقيق التنمية الفلسطينية بمختلف مجالاتها، بما فيها التنمية السياسية، والتي يقف على رأسها العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال تعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية، وتعزيز بناء المؤسسات الفلسطينية، وتطوير البنية المؤسسية، وتعزيز آليات ومبادئ الحكم الرشيد، وغيرها من المبادئ التي تأتي في إطار تحقيق الأهداف الفلسطينية، المتعلقة ببناء مؤسسات الدولة، كخطوة ضرورية على طريق إنهاء الاحتلال⁽²⁾. لكن من الناحية العملية، يبدو أن هذا الأمر صعب المنال، كما يصعب من جهة أخرى ترجمة ما جاء في هذا البرنامج الطموح، نتيجة عدد من العوامل المؤثرة، التي يقف على رأسها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعيق إمكانية تحقيق تنمية فعلية، تقود إلى حالة تؤدي إلى الاستقلال الفعلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لكن ورغم ذلك، تمكنت السلطة الفلسطينية من تحقيق إنجازات على هذا الصعيد، في مجالات الإصلاح والحكم الرشيد، ومحاربة الفساد، وبناء مؤسسات الدولة، وتطوير هيكليتها، وفعالية الأداء الحكومي للمؤسسات العامة، لكن هذا الأثر

(1) مركز كنعان للدراسات والإعلام، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية في فلسطين، موقع المركز على شبكة الانترنت، (2013/12/10)، متوفر على الرابط/

<http://www.pal-monitor.org/Portal/news.php?action=view&id=597>

(2) للاطلاع على برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، برنامج الحكومة الثالثة عشرة، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، رئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني، 2009.

الإيجابي تراجع بفعل شح الموارد والقيود الإسرائيلية الكثيرة⁽¹⁾، وبفعل الخلل في الرؤية الخاصة بالاعتماد على المانحين. ولهذا فإن تحقيق تنمية سياسية فلسطينية أمر يصعب تحقيقه في ظل الاحتلال، وأن الحديث عن مؤشرات إيجابية للتنمية السياسية في فلسطين، لا معنى له إذا لم يتم التخلص من الاحتلال، كشرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية في فلسطين.

الدبلوماسية في ظل الاحتلال

فيما يتعلق بالدبلوماسية، فإنها في ظل الاحتلال تكتسب دورا استثنائيا خاصا، يتركز بشكل أساسي في شرح قضية الشعب المحتل، وتبيان أوجه عدالتها، بقصد كسب التعاطف الدولي، للمساعدة في تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة بالتححر والاستقلال وتقرير المصير. في هذا السياق، لم تعد الدبلوماسية في المجتمع الدولي حكرا على الدول، بصفتها الشخصية الدولية في المنظومة الدولية، إذ انخرطت حركات التحرر الوطني في النشاط الدبلوماسي الدولي، وذلك من أجل الوصول إلى حلول سلمية للصراعات، وتحقيق الاستقلال وتقرير المصير، فكانت الدبلوماسية في هذا الإطار أحد أبرز أدوات سياستها الخارجية، وظفتها للمساعدة في تحقيق أهدافها الوطنية في التحرر والاستقلال وتقرير المصير، مزوجة بين الدبلوماسية والعمل المسلح المقاوم للاحتلال، وكان لحركات التحرر الوطني دور مؤثر على صعيد تطوير بعض قواعد القانون الدولي، والتأثير في العلاقات الدولية بشكل عام، نتيجة نشاطها الدبلوماسي، وافتتاحها على المجتمع الدولي، والتحالفات الدولية، من خلال اعتماد دبلوماسية تخدم مصالحها بتقرير المصير وإحقاق استقلالها الوطني⁽²⁾.

ولعل تجربة منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر أبرز مثال في هذا السياق، حيث كانت المنظمة أول حركة تحرر وطني تحصل على عضوية مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، بعد تبينها برنامج النقاط العشر، الذي عبّر عن تحول كبير في الفكر والنضال السياسي الفلسطيني، كما ساهمت دبلوماسيتها في تبني المنظمة الدولية مجموعة من القرارات الداعمة للموقف الفلسطيني، وحقه في الحرية والاستقلال، بل وفي مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل.

ومن جهتها أكدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة برئاسة سلام فياض، على الدور الدبلوماسي الذي تقوم به وزارة الشؤون الخارجية، المتمثل بشكل أساسي في

(1) إسماعيل، هنادي هاني، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: رائد النعيرات، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012، ص38-39.

(2) توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2013، ص 13-14.

رفع قدرة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، والمساهمة في تعزيز موقع فلسطين الدولي من خلال تطوير العلاقات الدولية لفلسطين، مع الدول والمؤسسات الدولية، وتوسيع مجالات التعاون معها على المستويات كافة، وذلك لخدمة الأهداف الوطنية الفلسطينية، المتمثلة في التخلص من الاحتلال، والتحرر والاستقلال⁽¹⁾.

بعد هذا الاستعراض للبعد المفاهيمي للدراسة، نلاحظ أن معالجة المفاهيم التي نستخدمها في هذه الدراسة، مثل الدبلوماسية والتنمية السياسية، وغيرها من المفاهيم، تتطوي على درجة من الصعوبة، نظرا لعدم وجود اتفاق تام بين العلماء والباحثين على تعريفات محددة لها، لأنها مرتبطة بظواهر سياسية، متعلقة بالسلوك الجمعي الإنساني، الذي يخضع بدوره لتأثير عوامل الزمان والمكان، واختلاف البيئات الثقافية، والتجارب الإنسانية، ولهذا كان لابد من استعراض عدد من التعريفات لتلك المفاهيم، للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بها.

وفي هذا السياق لاحظنا أن مصطلح التنمية السياسية لا زال من المصطلحات الغامضة إلى حد ما، والتي لم يتم الاتفاق على جوانبها ومدلولها، حيث يستعين الباحثون والمهتمون بمؤشرات معينة، باعتبارها مداخل هامة لفهم عملية التنمية السياسية، ولهذا ركز الباحث على اعتبار التنمية السياسية عملية انتقال المجتمع من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة، وبما يشمل تطوير مؤسسات النظام السياسي ووظائفها، واعتبارها عملية مستمرة ومتواصلة، نظرا للتطور المستمر الذي تشهده المجتمعات، مما يستوجب معه الاستمرار والتطور على صعيد تنظيمها السياسي. هذا إلى جانب ما تشتمل عليه التنمية السياسية من جوانب، يمكننا فهمها واستنتاجها من خلال المعالجات النظرية التي قدمها الباحث في هذا الفصل، مثل وجود نظام سياسي يتسم بالشرعية، تقوم مؤسساته على أسس ديمقراطية، وتوفر مناخ من الحرية والتعددية السياسية، وتحقيق التغير السياسي المتوازن والمستمر.

كما استعرض هذا الفصل وفي سياق معالجته للبعد النظري المفاهيمي للدراسة، جوانب كثيرة متعلقة بالمفاهيم التي ناقشها، مثل أنواع وأنماط الدبلوماسية، والعوامل المؤثرة فيها، ومجالات التنمية، والعلاقة بين الدبلوماسية والتنمية، وكذلك التطرق لموضوع الدبلوماسية والتنمية في الدول النامية، وفي ظل الاحتلال، باعتبار معالجاتها هامة وضرورية، تشكل أرضية للتحليلات في الفصول اللاحقة في هذه الدراسة.

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، برنامج الحكومة الثالثة عشرة، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، مرجع سابق، ص 23-24.

الفصل الثالث

نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية

الفصل الثالث

نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية

مقدمة

يتناول هذا الفصل الدبلوماسية الفلسطينية، من حيث نشأتها وبدايتها، وأهم التطورات التي شهدتها، والمراحل التاريخية التي مرت بها، منذ عهد الانتداب البريطاني، والاستهداف الصهيوني لأرض فلسطين، مروراً بمرحلة ما بعد حرب العام 1948، حتى حرب العام 1967، ومن ثم أهم التطورات التي شهدتها العمل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاقية أوسلو في العام 1993، وحتى العام 2013.

يسعى هذا الفصل إلى إبراز أهم مميزات كل مرحلة، والتركيز على العوامل المؤثرة في الدبلوماسية الفلسطينية، بشكل خاص ما بعد فترة أوسلو، وما شهدته هذه الفترة من تطورات هامة، مثل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسلمها زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما شهدته من أحداث هامة، مثل اجتياح مدن الضفة الغربية، وتنفيذ عملية السور الوافي من قبل الجيش الإسرائيلي، وحصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ومن ثم رحيله، وانتخاب الرئيس محمود عباس لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، والانقسام الفلسطيني في العام 2007، وغيرها من التطورات، وأثر كل ذلك على الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة، ودور الدبلوماسية الفلسطينية في الدفاع عن الحقوق والثوابت الفلسطينية في ظل كل هذه التطورات.

الدبلوماسية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني 1917-1948

يمكننا القول أن ملامح الدبلوماسية الفلسطينية بدأت تتشكل مع الاحتلال البريطاني لفلسطين، حيث بدأ النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني يتبلور، ويأخذ دوره في مقاومة المشروع الصهيوني الذي يستهدف فلسطين، وكذلك السياسة البريطانية التي ارتأها الفلسطينيون منحازة للحركة الصهيونية، ومنذ ذلك الوقت بدأت تتطور الدبلوماسية الفلسطينية التي اتخذت عدة أشكال وأنواع، وتميزت بمجموعة من الخصائص.

أنماط الدبلوماسية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني

يمكننا التمييز بين نمطين أنماط من الدبلوماسية الفلسطينية التي تبلورت إبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، تمثل النمط الأول منها في دبلوماسية المؤتمرات، التي جاءت في إطار التحرك الفلسطيني ضد الأطماع الصهيونية، الذي شمل إصدار البيانات والمقالات عبر الصحف الفلسطينية والعربية، ومطالبة الشعوب والزعامات العربية بالوقوف مع الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى بعض التظاهرات، وتشكيل الأحزاب، واستمرار التواصل مع الزعامات العربية، لدعم مطالب الشعب الفلسطيني الرافض للهجرة اليهودية إلى فلسطين⁽¹⁾.

ومن أهم النماذج على هذا النمط من الدبلوماسية، المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مدينة القدس في كانون الأول/ ديسمبر عام 1931، والذي حضره 145 مندوبا من 22 بلدا عربيا وإسلاميا، حيث شدد المؤتمر على أهمية الترابط بين الإسلام والعروبة في مواجهة الأخطار التي تواجه فلسطين والأمة الإسلامية، وأعلن المؤتمر عن قدسية المسجد الأقصى، وأكد على أهمية فلسطين بالنسبة للعالم الإسلامي، وشجب الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين، وقرر المؤتمر إنشاء جامعة إسلامية تسمى جامعة المسجد الأقصى، وإنشاء شركة أراضي إسلامية، لإنقاذ الأراضي العربية في فلسطين، والحيلولة دون وقوعها في أيدي الصهاينة⁽²⁾.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا النمط من الدبلوماسية، مؤتمر لندن الذي عقد في شباط/ فبراير عام 1939، وحضره وفد عربي من الدول المجاورة، ووفد فلسطيني برئاسة جمال الحسيني، وسبق انعقاد المؤتمر اجتماع الوفد الفلسطيني في القاهرة مع ممثلي الحكومات العربية، واتفقوا على أن لا يجلسوا مع اليهود وجها لوجه في مؤتمر لندن، وأن يكون هدف المفاوضات وقف الهجرة اليهودية وانتقال ملكية الأرض، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق المدنية والسياسية لليهود، لكن مؤتمر لندن اخفق في إيجاد صيغة تفاهم مشتركة بين العرب واليهود، وعاد الوفد الفلسطيني دون التوصل إلى أي تفاهم أو اتفاق مع الحكومة البريطانية⁽³⁾.

وتمثل النمط الثاني من الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة، في دبلوماسية الوفود واللجان، من خلال الاتصالات السياسية التي كانت تجريها اللجان التي شكلها الفلسطينيون، مثل اللجنة التنفيذية العربية، واللجنة العربية العليا، والهيئة العربية العليا، وذلك بهدف تعزيز الجهود والمسااعي التي بُذلت لمناهضة المشروع

(1) الصافي، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1917-1987، ج1، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، 1987، ص 38.

(2) عثمان، عثمان، القضية الفلسطينية حتى النكبة، في: دراسات فلسطينية، مطبعة النصر- حجاوي، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011، ص 82-83.

(3) عثمان، عثمان، القضية الفلسطينية حتى النكبة، مرجع سابق، ص 92-93.

الصهيوني، ولإجراء الاتصالات السياسية مع العالم الخارجي، والتعبير عن المطالب الفلسطينية، وشرح القضية الفلسطينية، لحشد الدعم والتأييد للمطالب الفلسطينية⁽¹⁾. وفي إطار هذا النمط من الدبلوماسية، فقد تم إيفاد الوفود والمبعوثين الفلسطينيين إلى دول العالم، حيث سافرت الوفود إلى دول العالم، وفتحت مكاتب دعاية في بعض العواصم، وأكدت تلك الوفود على مطالب الشعب الفلسطيني التي قررتها المؤتمرات وطالبت بها اللجان، والتي تمثل أهمها في إلغاء وعد بلفور، ومنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنشاء حكومة وطنية فلسطينية، ووقف تسريب الأراضي العربية لليهود، فضلا عن المطالبة بوقف الدعم البريطاني لليهود في فلسطين⁽²⁾. كانت أولى هذه الوفود هو الوفد الفلسطيني الذي سافر ضمن الوفد العربي إلى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، تحت رئاسة فيصل ابن الحسين، حيث رفضت بريطانيا السماح لوفد فلسطيني مستقل بالسفر، وسمحت لوفد عربي برئاسة فيصل ابن الحسين بالسفر وتمثيل المطالب العربية، بما فيها الفلسطينية. وفي عام 1921 سافر وفد فلسطيني إلى لندن ليعبر عن مطالب الفلسطينيين ويقدمها للحكومة البريطانية، كما سافر وفد فلسطيني عام 1922 إلى الحجاز لمقابلة عبد العزيز آل سعود، ووضعه في صورة التطورات السياسية في فلسطين والمطالب الفلسطينية، كما سافر وفد آخر عام 1923 إلى سويسرا وبريطانيا، لشرح المطالب الفلسطينية، وفي العام 1924 سافرت وفود فلسطينية إلى الحجاز والهند والعراق والبحرين وإيران والكويت. ثم سافر وفد فلسطيني إلى بريطانيا عام 1930، وفي العام 1932 سافر وفد فلسطيني إلى العراق والهند وإيران، وفي العام 1936 سافر وفد فلسطيني إلى السعودية، ووفد آخر إلى عصبة الأمم في جنيف عام 1937، ثم العراق والسعودية عام 1938، ووفود أخرى إلى الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استمر الفلسطينيون بإيفاد الوفود الرسمية، حيث سافرت وفود إلى مراكش والشمال الإفريقي وبريطانيا عام 1947، وبنفس العام سافر وفد فلسطيني إلى الأمم المتحدة، وفي العام 1948 سافرت وفود فلسطينية إلى إيران وأفغانستان واليمن وعدن وأريتريا والصومال والسودان وباكستان والأمم المتحدة. أبرز ما قامت به الوفود الفلسطينية في حقبة الانتداب البريطاني هو التركيز على حملة دعاية دبلوماسية، تشرح عدالة القضية

(1) قاسم، عبد الستار، القضية الفلسطينية بين 1948-1967، في: دراسات فلسطينية، مكتبة النصر

حجاوي، نابلس، 2011، ص 109-110.

(2) الصافي، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1917-1987، مرجع سابق، ص 37.

الفلسطينية، ولهذا الغرض أسس الفلسطينيون عدة مكاتب دائمة للدعاية، تعتبر مكاتب دبلوماسية، في كل من جنيف ونيويورك وباريس وبريطانيا⁽¹⁾.

سمات وخصائص الدبلوماسية الفلسطينية إبان فترة الانتداب البريطاني

نلاحظ اهتمام الدبلوماسية الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني بالتصدي للمشروع الصهيوني الهادف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ولهذا طالب الفلسطينيون بوقف الهجرة اليهودية ورفض وعد بلفور، وإقامة حكومة وطنية، كما اهتمت الدبلوماسية الفلسطينية آنذاك بمواجهة سياسة سلطات الانتداب البريطاني، التي امتازت بانحيازها إلى مطالب الحركة الصهيونية، من خلال سياستها في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتسهيل انتقال الأراضي العربية لليهود، وإصدار القوانين المختلفة التي تسهل ذلك، وتسهيل إقامة المؤسسات اليهودية المدنية والعسكرية، والتضييق على الشعب الفلسطيني، ومصادرة حقوقه في الاستقلال والتحرر⁽²⁾.

ورغم أن الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة، قد حملت على عاتقها التعبير عن المطالب الفلسطينية طوال فترة الانتداب البريطاني، ورفض كل العروض البريطانية، التي كانت تعرضها بريطانيا على الفلسطينيين، من خلال ما عُرف بسياسة الكتاب الأبيض، والإصرار على المطالب الوطنية، ومقاومة المشروع الصهيوني، إلا أنها لم تنجح في ذلك، حيث كانت النتيجة وصول الشعب الفلسطيني إلى النكبة والتهجير عام 1948، وقيام دولة إسرائيل على ما نسبته 78% من مساحة فلسطين الانتدابية.

وبناء على ما تقدم، نجد أن هناك سمات وخصائص، ميزت الدبلوماسية الفلسطينية إبان فترة الانتداب البريطاني، يمكن للباحث إيجازها فيما يلي:

- تزامنت نشأة الدبلوماسية الفلسطينية مع نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورت معها.

- جعلت مقاومة المشروع الصهيوني، ورفض الانتداب البريطاني على فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود، وإقامة حكومة وطنية فلسطينية مسؤولة أمام مجلس نيابي، من صميم أهدافها ومطالبها الدائمة.

(1) الكرمي، عبد الكريم، **كفاح عرب فلسطين 1917-1948**، ط2، دار الأسوار، عكا، 1984، ص

23-21

(2) الفراء، عبد الناصر قاسم، **البعد السياسي لفلسطين من عام 1914-1948**، جامعة القدس المفتوحة، غزة، 2010، ص 14.

- تركزت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة، في عقد المؤتمرات السياسية وتشكيل الوفود والسفر لعدد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، لشرح جوانب وأبعاد القضية الفلسطينية، ولحسب تضامن وتأييد هذه الدول للمطالب الفلسطينية.
- تميزت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة بالإخفاق في تحقيق الأهداف بشكل عام، حيث كانت النتيجة تقسيم فلسطين بقرار من الأمم المتحدة، ومن ثم إقامة دولة إسرائيل في عام 1948، وتشريد ما يقارب ثلثي الشعب الفلسطيني، وتشنتهم في دول الجوار العربي، وهو العام المعروف عند الفلسطينيين بعام النكبة.

الدبلوماسية الفلسطينية بين عامي 1948-1967

شهد العام 1948 أهم التطورات على صعيد القضية الفلسطينية، فبعد قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، والذي رفضه الفلسطينيون والعرب والمسلمون، ثم حرب العام 1948، وإعلان قيام دولة إسرائيل، ودخول جيوش خمس دول عربية وهزيمتها في فلسطين، وسيطرة العصابات الصهيونية على ما يقارب من 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وتوقيع اتفاقيات الهدنة بين كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، تشتت الشعب الفلسطيني بين مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الدول العربية المجاورة، المعروفة بدول الطوق.

تخبط الحراك الدبلوماسي الفلسطيني

بعد تشتت الشعب الفلسطيني، نتيجة لقيام دولة إسرائيل على معظم أراضي فلسطين التاريخية، شهد الحراك الدبلوماسي الفلسطيني في فترة الخمسينات تراجعاً وتخبطاً، بسبب عدم وجود هيئة أو جسم تمثيلي للشعب الفلسطيني، فقد دعا الحاج أمين الحسيني إلى تشكيل مجلس وطني فلسطيني في قطاع غزة، اجتمع المجلس في تشرين أول/ أكتوبر 1948، وأعلن استقلال فلسطين وتشكيل حكومة عموم فلسطين، وأعلن فلسطين دولة مستقلة ذات حكم برلماني، وتشكلت أول حكومة فلسطينية بقيادة أحمد حلمي عبد الباقي، لكن الأردن عارض تلك الحكومة، وعمل على انعقاد مؤتمر أريحا نهاية العام 1948، والذي طالب بوحدة الضفتين، وعلى أثر ذلك أعلن مجلس النواب الأردني عن وحدة الضفتين، الشرقية والغربية عام 1951، والذي يعني إلغاء الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأصبحت الضفة الغربية تحت المسؤولية الإدارية والسياسية للأردن، وانضمام أعضاء من الضفة الغربية إلى مجلس النواب الأردني⁽¹⁾.

(1) قاسم، عبد الستار، القضية الفلسطينية بين 1948-1967، مرجع سابق، ص 120-121

بقي أحمد حلمي عبد الباقي ممثلاً للشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية، وتعثرت حكومة عموم فلسطين التي كان يرأسها، بسبب الرفض الرسمي العربي لها، بخاصة من قبل الأردن، وضم الضفة الغربية للأردن. شهدت سنوات الخمسينيات وبداية الستينيات حراكاً شبايباً فلسطينياً لتشكيل فصائل وحركات فلسطينية، بغية تحرير فلسطين، ومن الفلسطينيين من انضم إلى الحركات الإسلامية والاشتراكية والقومية العربية، وفي تلك الحقبة كان العرب مشغولين بمهام تحرير بلدانهم، أو استكمال مشاريع التحرر، مما أثر على القضية الفلسطينية، ووضعها تحت الوصاية العربية، بعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وخضوع قطاع غزة إلى الإدارة المصرية. واستطاع بعض الطلبة الفلسطينيين في الخارج تأسيس روابط طلابية، أبرزها الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام 1959 في القاهرة، الذي قام ببعض الجهود التي تدخل ضمن إطار الدبلوماسية الشعبية، من خلال مشاركتها في بعض المحافل والمؤتمرات الدولية.

وبشكل عام، وحتى العالم 1964، تميز العمل الدبلوماسي الفلسطيني بالإرباك والعجز والعشوائية، وضعف الأدوات، وغياب المرجعية والمشروع الموحد، فضلاً عن التدخلات العربية في صنع القرار الفلسطيني، وعدم تبلور كيان فلسطيني مستقل يمثل الفلسطينيين، وهو ما انعكس على القضية الفلسطينية، وجعل نظرة العالم-العربي بشكل خاص- لها على أنها قضية لاجئين، وليس قضية حق تقرير مصير وتحرر وطني، وهو ما يعكسه موقف الأمم المتحدة، حينما قررت تشكيل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عام 1950، ليتم بعد ذلك في عام 1952 تغييب القضية الفلسطينية، وإسقاطها كبند مستقل من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كان قد أدرج هذا البند لأول مرة بطلب من بريطانيا في العام 1947⁽¹⁾.

تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية 1964

منذ بداية الستينيات بدأت الأطر والتجمعات الفلسطينية بحملة على الساحة العربية لإبراز الشخصية الفلسطينية، ودعوة العرب لنبذ خلافاتهم وتوحيد جهودهم من أجل استعادة ما تم احتلاله من فلسطين، وفي تلك الأثناء (عام 1963) توفي أحمد حلمي عبد الباقي ممثل الشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية، وبرز إلى السطح مشروع إسرائيلي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن، تزامن ذلك مع رغبة لدى الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر، بإنشاء جسم فلسطيني يقوم بتمثيل الشعب الفلسطيني، ويقود الحراك السياسي الفلسطيني، ضمن الرؤية الخاصة لجمال عبد الناصر، خاصة بعد ظهور تنظيمات فلسطينية بعيدة عن التأثير العربي، مثل حركة

(1) توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2013، ص 26-27.

فتح، التي نشطت قبل الإعلان عن انطلاقتها الرسمية عام 1965، لهذا وأثناء انعقاد القمة العربية في كانون ثاني/ يناير عام 1964 في القاهرة، والذي دعا إليه جمال عبد الناصر لمناقشة التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن، تم إصدار قرار من جامعة الدول العربية بتكليف أحمد الشقيري باستمزاغ مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بخصوص إنشاء كيان يمثل الفلسطينيين. لكن أحمد الشقيري تجاوز حدود هذا التكليف، وخلال أربعة أشهر من الجولات والمشاورات، نجح في عقد المؤتمر التأسيسي الأول في مدينة القدس، الذي أعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتبنى مشروع الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، لتصبح الممثل السياسي للشعب الفلسطيني، وتعتبر عن مطالباته بتقرير المصير.

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية بعض التحديات في بداية تشكلها، كانت أهم تلك التحديات على المستوى الداخلي، هي الحصول على وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل وجود أكثر من عنوان تمثيلي، خاصة مع وجود فلسطينيين يعملون بشكل مستقل، خارج إطار مظلة المنظمة، وفي مقدمتهم قادة حركة فتح. وعلى المستوى الخارجي واجهت المنظمة اعتراضات بعض الحكومات العربية، وظلت المنظمة تتأثر بتجاذبات الخلافات العربية بين الأنظمة القائمة في ذلك الوقت⁽¹⁾.

على صعيد آخر كان هناك حراك سياسي ودبلوماسي، قام به القادة المؤسسون لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ففي عام 1960 كانت هناك زيارة لكل من ياسر عرفات و خليل الوزير إلى ليبيا، حيث شكلت ليبيا في ذلك الوقت محطة دعم للحركة الوليدة فتح قبل الإعلان الرسمي عن انطلاقها الذي تم في 1/1/1965، وبعد انتصار الثورة الجزائرية تم افتتاح مكتب لحركة فتح فيها في أيلول/ سبتمبر عام 1963، حيث افتتح خليل الوزير هذا المكتب وتفرغ حينها للعمل فيه، واستغل خليل الوزير وجوده في الجزائر في عقد لقاءات مع ممثلي وسفراء الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وغيرها، ومع قادة وممثلي حركات التحرر العالمية الذين كانوا يزورون الجزائر بعد نجاح ثورتها، ومن خلال هذه اللقاءات تم التحضير لزيارة أول وفد لحركة فتح إلى الشرق الأقصى، حيث انطلق ياسر عرفات و خليل الوزير على رأس وفد إلى الصين، في آذار/ مارس 1964، حيث مثلت تلك الزيارة حدثاً هاماً على طريق حشد التأييد والتدريب والتسليح، قبيل الانطلاقة الرسمية لحركة فتح⁽²⁾.

(1) توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 29

(2) مؤسسة شهيد فلسطين، محطات المسيرة في حركة فتح، موقع المؤسسة على شبكة الانترنت،)

http://riaaya.org/index_files/faseel30.htm الرابط (2013/9/20)، متوفر على الرابط

الدبلوماسية الفلسطينية بين عامي 1967- 1993

شهد العام 1967 تطورا هاما على صعيد القضية الفلسطينية، على إثر هزيمة الدول العربية في حرب العام 1967، واحتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية)، كان لهذه الهزيمة وقع كبير على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وجدت نفسها في موقف حرج، بعد هزيمة الدول العربية، وظهور الفصائل الفلسطينية ومقاومتها المسلحة لإسرائيل، مما اضطر الشقيري لتقديم استقالته من رئاسة المنظمة، وتم اختيار يحيى حمودة ليقوم بأعمال الرئيس، حتى اجتماع المجلس الوطني ليقدر ما يراه مناسبا، وفي 1968/3/21 وقعت معركة الكرامة، بعد عبور القوات الإسرائيلية نحو مخيم الكرامة، حيث تصدت لها المقاومة الفلسطينية وقوات من الجيش العربي الأردني، وتمكنوا من صد العدوان الإسرائيلي وتكبيد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، مما اضطره إلى الانسحاب دون تحقيق أي انجاز، وترتب على انتصار المقاومة في هذه المعركة نتائج عدة، خاصة وأنها جاءت بعد الهزيمة المرة للجيش العربي في حرب حزيران/ يونيو 1967، وأدت إلى ازدياد شعبية المقاومة الفلسطينية وحركة فتح، في الشارع الفلسطيني والعربي، مما دفع الرئيس المصري جمال عبد الناصر لاستقبال وفد حركة فتح، وقام باصطحاب ياسر عرفات إلى موسكو، مما مهد للعلاقة الرسمية الفلسطينية السوفيتية⁽¹⁾.

كما ساعدت معركة الكرامة على سيطرة الفصائل الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم تشكيل مجلس وطني جديد للمنظمة عام 1968، وتمثلت الفصائل الفلسطينية المقاتلة في هذا المجلس، وأعلن المجلس رفضه القاطع لقرار مجلس الأمن الدولي 242، وبدأت الدبلوماسية الفلسطينية عهدا جديدا، بعد سيطرة الفصائل الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخاب ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية عام 1969، الذي بقي على رأس هذا المنصب حتى وفاته في تشرين ثاني/ نوفمبر 2004. كما أسهم الانتصار في معركة الكرامة في التوصل إلى اتفاقية مع لبنان عام 1969، أدت إلى تثبيت التواجد الفلسطيني الفدائي في الجنوب اللبناني، ومنح المقاومة الفلسطينية شرعية العمل والانطلاق من لبنان، باتفاقية فلسطينية لبنانية برعاية الجامعة العربية، فضلا عن تنظيم وجود منظمة التحرير الفلسطينية، والوجود الفلسطيني في لبنان بشكل عام⁽²⁾.

(1) مؤسسة شهيد فلسطين، محطات المسيرة في حركة فتح، مرجع سابق.

(2) البشتاوي، عماد رفعت، وإحشيش، باسم، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان: دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد الأول، 2009، ص 274-275.

اعتمدت الفصائل على الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، ورفضت المنظمة كل المبادرات التي طُرحت لحل القضية الفلسطينية، مثل مبادرة روجرز التي وافقت عليها كل من الأردن ومصر، وكذلك مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين عام 1972، وبدأت المنظمة تمارس وتدبر علاقاتها الخارجية عبر الدائرة السياسية في اللجنة التنفيذية، وكانت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة تهدف إلى تسويق العمل الثوري، وتوفير الدعم المالي والعسكري والإعلامي، فيما أطلق عليه بـ "دبلوماسية الدعاية الثورية، أو الدبلوماسية الثورية"⁽¹⁾.

اعتمدت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة على بعض الأدوات، مثل الاعتماد على الخلايا الطلابية والعمالية، واستخدام الإعلام بمختلف أشكاله، المقروءة والمسموعة، بالإضافة إلى الأدب والفن والعروض الفلكلورية، فضلاً عن إسهام الجاليات الفلسطينية في دعم الجهود الدبلوماسية للمنظمة. وفي تلك الحقبة، التي سبقت إقرار البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطيني عام 1974، لاقت المنظمة قبولا واسعا عند دول العالم الثالث ودول الكتلة الشرقية، حيث تعاملت معها دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتي، وقدم لها بعض الدعم السياسي والعسكري، بالإضافة إلى الصين التي ساعدت في تدريب بعض المقاتلين الفلسطينيين، وغيرها من الدول الشرقية⁽²⁾.

تحقيق مكاسب سياسية على الصعيدين العربي والدولي 1974

على إثر حرب تشرين أول/أكتوبر 1973، الذي صدر خلالها قرار مجلس الأمن الدولي 338، والذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة على الجبهتين في سيناء والجولان، وإلى تطبيق القرار الدولي رقم 242، والبدء الفوري في المفاوضات تحت إشراف مناسب، من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط⁽³⁾. انعقد مؤتمر جنيف الدولي للسلام في الشرق الأوسط في كانون أول /ديسمبر 1973، تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، على مستوى وزراء الخارجية، حيث حضر المؤتمر وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل، بالإضافة لوزراء خارجية الدولتين الراعيتين، والأمين العام للأمم المتحدة،

(1) فياض، علي، *التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة*، مجلة صامد الاقتصادي، العدد: 118، 1999، ص 78.

(2) قاسم، عبد الستار، *القضية الفلسطينية بين 1948-1967*، مرجع سابق، ص 137.

(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 338، 1973/10/22. نص القرار متوفر على الرابط التالي/

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7FB7C26FCBE80A31852560C50065F878>

وكانت سوريا قد دُعيت للحضور لكنها رفضت المشاركة في المؤتمر بسبب رفضها لمرجعيتها، بينما لم يتم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحضور⁽¹⁾.

أدت حرب العام 1973 وما تلاها من تطورات سياسية، إلى تغيير في موقف منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تبني إستراتيجية سياسية جديدة، لتصبح لاعبا سياسيا له وزنه، على صعيد المداولات والقرارات التي يمكن اتخاذها داخل المؤسسات الدولية. اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيه عام 1974، وتبنى برنامجا جديدا لمنظمة التحرير الفلسطينية، عُرف ببرنامج النقاط العشر، أو البرنامج المرحلي، أكد البرنامج على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والتمسك بحق الفلسطينيين بالنضال بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو الانسحاب منه⁽²⁾. جاء تبني هذا البرنامج ليعبر عن قناعة لدى قيادة المنظمة، بضرورة التركيز على صنع سياسة خارجية تتلاءم مع التطورات الإقليمية والظروف الدولية، والتركيز على الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع، وإيلاء الاهتمام " بالأجهزة والسياسات ذات الطابع الإعلامي والدبلوماسي القادرة على تحويل الواقع المادي إلى مكاسب دولية، تحمل في طياتها أمل المكاسب الجغرافية"⁽³⁾.

دشن هذا البرنامج بداية عهد دبلوماسي جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ تمكنت على إثر تبنيها هذا البرنامج من تحقيق مكاسب سياسية على الصعيدين العربي والدولي، مما أثر على مكانة المنظمة عربيا ودوليا، فعلى الصعيد العربي حظيت المنظمة وسياساتها الجديدة بدعم عربي كامل، إذ اعترفت بها جامعة الدول العربية من خلال مؤتمر القمة العربي السابع الذي عُقد في مدينة الرباط المغربية في تشرين أول/أكتوبر 1974، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعلى الصعيد الدولي تمكنت المنظمة من تحقيق انجازات كبيرة في الأمم المتحدة، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974 عدد من القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية، من خلال التأكيد على أن الشعب الفلسطيني طرف أساسي في أية تسوية لحل القضية الفلسطينية، مع ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني في مناقشات الجمعية وأعمالها،

(1) أبو خلف، نايف، **القضية الفلسطينية بين 1973-1991**، في دراسات فلسطينية، مكتبة النصر، حجاوي، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011، ص 166.

(2) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة: 1974/9/6-1، متوفر على الرابط التالي/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3789>

(3) توام، رشاد، **دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 41

وتبنت الجمعية العامة قرارا يقضي بإعادة إدراج قضية فلسطين كبند مستقل في جدول أعمال الدورات العادية للجمعية، بعد أن تم إلغاء هذا البند قبل عشرين عاما⁽¹⁾. ألقى الرئيس الراحل لمنظمة لتحرير الفلسطينية ياسر عرفات، كلمته المشهورة أمام الجمعية العامة بتاريخ 11/13/1974، تحدث فيها عن القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، وطالب المجتمع الدولي بضرورة الإقرار بالحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة، وأكد الراحل عرفات على حق الشعب الفلسطيني بالنضال بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، وفي ختام كلمته قال " جنّتكم اليوم أحمل بندقية الثائر في يد، وغصن الزيتون في اليد الأخرى، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي"⁽²⁾.

كان لكلمة الرئيس عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها منظمة التحرير، الأثر الكبير في بدء اختراق الدبلوماسية الفلسطينية لأروقة الأمم المتحدة، واستصدار عشرات القرارات لصالح القضية الفلسطينية حتى الآن، فقد تبنت الجمعية العامة في نفس الجلسة القرارين 3236، و3237، تضمن الأول التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، وفي السيادة والاستقلال الوطنيين، وحق العودة إلى الديار والممتلكات والتعويض، وحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل، أما القرار الثاني فقد منحت بموجبه الأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب، ودعتها إلى المشاركة في كافة دورات الجمعية العامة وكافة أعمالها بتلك الصفة⁽³⁾.

لهذا يمكن القول أن عام 1974، يعتبر عام نجاح الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الدولية، من خلال هيئة الأمم المتحدة، التي أقرت للمرة الأولى لشعب تحت الاحتلال، بحق النضال والمقاومة بكل الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح كحق مشروع لإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال، بالإضافة إلى إقرارها بمشروعية منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثيلها للشعب الفلسطيني، وقد أتاح هذا النجاح للدبلوماسية الفلسطينية الانطلاق إلى الساحة الأوروبية وتحقيقها بالتالي لنجاحات كبيرة لدعم نضال الشعب الفلسطيني، وقد وصف المراقبون هذه المرحلة بالعصر الذهبي للدبلوماسية

(1) أبو خلف، نابف، **القضية الفلسطينية بين 1973-1991**، مصدر سابق، ص 169-170.

(2) مؤسسة ياسر عرفات، خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11/13/1974، موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت، متوفر على الرابط التالي/

http://www.yaf.ps/ya/collection_details.php?pid=67

(3) لمزيد من المعلومات حول هذين القرارين، انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" حق الشعوب في تقرير المصير، قرارات الجمعية العامة، متوفر على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8254>

الفلسطينية، حيث وُصفت بأنها " دبلوماسية الكيانية الفلسطينية، أو دبلوماسية الواقعية الثورية"، لما حقته من انجازات على الصعيد السياسي، بتثبيت مكانة (م.ت.ف) على الساحة الدولية، وحصولها على الاعتراف العربي والدولي، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

انجازات محدودة على الجبهة الدولية الغربية

لم تحقق الدبلوماسية الفلسطينية اختراقا ملحوظا فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجبهة الدول الغربية بشكل عام، التي وقفت ضد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حاولت المنظمة فتح خطوط سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأخيرة أبلغت المنظمة أنها على استعداد للاعتراف بها وفتح حوار معها، إذا لبثت ثلاث شروط هي: الاعتراف بإسرائيل، وبقراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، الذين كانت تعارضهما المنظمة، إضافة إلى نبذ الإرهاب، لم تلبي المنظمة هذه الشروط إلا عام 1988. وكانت هذه الشروط نتيجة لمذكرة تفاهم أمنية بين الحكومة الإسرائيلية، وإدارة الرئيس الأمريكي فورد عام 1975، وقد تم التأكيد على هذا الأمر أيضا في العام 1981، في ظل إدارة رونالد ريغان عام 1981، التي وُصفت بانحيازها السافر للموقف الإسرائيلي، والتي جاءت بعد إدارة الرئيس جيمي كارتر، الذي كان أول رئيس أمريكي تحدث فيه عن " وطن قومي" للفلسطينيين، باعتباره أحد متطلبات السلام في الشرق الأوسط.

برغم ذلك يمكن تسجيل نجاحات محدودة للدبلوماسية الفلسطينية على صعيد جبهة الدول الغربية، حيث نجحت إلى حد ما في إقناع عدد من الدول الغربية بتأييد الحقوق الفلسطينية، والقيام بدور للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، وتطوير الموقف الأوروبي إزاء القضية الفلسطينية. افتتحت المنظمة مكتب لها في فرنسا ومالطا والسويد، وكانت اليونان أول دولة غربية تعترف بالمنظمة، استمر التطور في الدبلوماسية الفلسطينية نحو أوروبا الغربية، وازداد بعد حرب العام 1982، وبعد خروج المنظمة من لبنان⁽²⁾.

الدبلوماسية الفلسطينية بعد الخروج من لبنان 1982

شنت إسرائيل عدوان واسع النطاق على لبنان عام 1982، بهدف ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، جاءت الحرب في ظل ظروف عربية صعبة، حيث كانت مصر قد وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل (اتفاقية كامب ديفيد 1979)، أدت

(1) فياض، علي، التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة، مرجع سابق،

(2) توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 54

الحرب إلى خروج المنظمة من لبنان، وخسارتها آخر خطوط التماس الجغرافية مع فلسطين المحتلة، توالى المبادرات التي طُرحت لتسوية القضية الفلسطينية، حيث طُرحت ثلاث مبادرات في شهر أيلول/ سبتمبر 1982، هي مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان حول الحكم الذاتي الفلسطيني المرتبط بالأردن بتاريخ 1982/9/1، ومبادرة السلام العربية في قمة فاس المغربية حول الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 بتاريخ 1982/9/6، ومبادرة الرئيس السوفيتي برجنيف حول المؤتمر الدولي للسلام بتاريخ 1982/9/16. وفي دورته السادسة عشر في آذار/ مارس 1983، رحب المجلس الوطني الفلسطيني بفكرة الكونفدرالية مع الأردن، على أساس اتحاد كونفدرالي يقوم بين دولتين مستقلتين، واستأنفت الاتصالات بين الأردن والمنظمة، وتم التوصل بين الجانبين إلى اتفاق عمان في 11 شباط/ فبراير عام 1985، بهدف إعطاء المجال للمنظمة للمشاركة في العملية السلمية على أساس القرارين 242 و338، وسحب تهمة الإرهاب عن المنظمة، خاصة وأن قيادة المنظمة أصبحت بعد حرب العام 1982 أكثر استعداداً للمشاركة في تسوية سلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية، وكان الأردن على قناعة بأهمية المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية، فجاء الاتفاق بين الجانبين ليشكل الرغبة في التحرك المشترك لتحقيق تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي⁽¹⁾. لكن هذا الاتفاق لم يصمد بفعل عوامل عدة لا مجال لذكرها هنا، حيث قرر الملك حسين إلغاءه بعد أقل من سنة على توقيعه.

غلب على الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الحقبة هم تحاشي التصفية السياسية، وهي سمة وصفها بعض المراقبين بأنها "دبلوماسية المحافظة على الذات" أو "دبلوماسية الأمر الواقع"⁽²⁾، وهذا ما يفسر سعي المنظمة إلى تحالف دبلوماسي مع الأردن، وإجراء مصالحة محدودة مع مصر، التي جمدت معها العلاقات على أثر توقيعها على معاهدة كامب ديفيد عام 1979، ومن السمات التي ميزت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة، التركيز على العلاقات مع الغرب، من خلال توسيع التواجد الدبلوماسي العلني، وفتح القنوات السرية، وانهماك قيادة المنظمة في الزيارات الدولية، وقد أثمرت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة بإصدار المجموعة الأوروبية إعلان بروكسل عام 1986، التي دعت فيه المجموعة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، ومنح مساعدة مالية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فيما اعتبر تطوراً في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية⁽³⁾.

(1) أبو خلف، نايف، **القضية الفلسطينية بين 1973-1991**، مرجع سابق، ص 197.
(2) توام، رشاد، **دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 64.
(3) المرجع السابق، ص 65.

الدبلوماسية الفلسطينية إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987
في كانون أول/ ديسمبر اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي عُرفت بانتفاضة الحجارة، حيث عملت على زيادة الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية، بعد سنوات من التجاهل، وأحدثت تحولاً في مواقف القيادة الفلسطينية من مشروع الاستقلال الوطني، وفي محاولة لاستثمار الدفعة القوية من التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية، الذي أحدثته الانتفاضة، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة طارئة في الجزائر في تشرين ثاني/ نوفمبر 1988، بغية وضع تصور سياسي مستقبلي لمشروع الاستقلال الفلسطيني، حيث أعلن المجلس الوطني قيام الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، كما وتقدم بمبادرة سلام فلسطينية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك في إطار مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من خلال محادثات تحت رعاية دولية، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، وإلغاء إجراءات الضم والإلحاق وإزالة المستعمرات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة⁽¹⁾.

1.4.4.3 مشروع السلام الفلسطيني

وُصف هذا التحرك الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بهجوم السلام الفلسطيني، اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين، وأصبح العضو المراقب لمنظمة التحرير فيها مراقب فلسطين، واعترفت عشرات الدول بدولة فلسطين، وتحولت مكاتب المنظمة إلى سفارات لدولة فلسطين، خاصة في دول عدم الانحياز والدول الإسلامية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، حيث بلغ عدد تلك الدول 108 دولة⁽²⁾. وألقى الرئيس الراحل ياسر عرفات خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في 1988/12/13، بعد أن رفضت أمريكا منحه تأشيرة دخول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فنقلت الجمعية العامة مكان اجتماعها إلى جنيف، وفي خطابه أمام الجمعية

(1) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة التاسعة عشر، الجزائر، 1988/11/15-12، موقع المجلس الوطني الفلسطيني، متوفر على الرابط التالي/

http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=559&Itemid=345&lang=ar

(2) الصفاي، طلعت، نحو مؤتمر وطني فلسطيني لرسم إستراتيجية جديدة برعاية (م.ت.ف)، موقع حزب الشعب الفلسطيني، (2012/10/5)، متوفر على الرابط/

<http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=5552&x=6>

العامة، أكد الراحل عرفات على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وأكد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودعا إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى عيش دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين بسلام، وأضاف أن المنظمة لا ترتبط بالإرهاب، وتعارضه، مع حقها في مقاومة الاحتلال⁽¹⁾.

حاول ياسر عرفات الاستجابة للموقف والشروط الأمريكية لفتح حوار مع المنظمة، ومن جهتها لم تستجب الولايات المتحدة للمبادرة الفلسطينية، وطالبت باعتراف رسمي وصريح بإسرائيل من قبل المنظمة، وأن تتخلى المنظمة عن الإرهاب، مما حدا بالرئيس عرفات في اليوم التالي لخطابه أمام الجمعية العامة، إلى عقد مؤتمر صحفي أعلن فيه عن تغيير في سياسة المنظمة، ووافق على شروط الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تأكيده على حق كافة الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط في العيش بسلام وأمن، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل وجيران آخرين، بالاعتماد على القرارين 242 و338، كما أدان عرفات كل أشكال الإرهاب بما في ذلك الفردي والجماعي وإرهاب الدولة⁽²⁾. وعلى إثر هذا الإعلان فتحت الولايات المتحدة ولأول مرة حوار علني مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها نوهت إلى أن هذا الموقف لا يعني قبول دولة فلسطينية مستقلة، استمرت جلسات الحوار بين الجانبين حتى شهر أيار/مايو 1990، دون نتائج ملموسة، وتوقف الحوار بسبب رفض الرئيس الراحل ياسر عرفات إدانة العملية الفدائية التي نفذتها جبهة تحرير فلسطين على شاطئ تل أبيب في ذلك الشهر.

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991

خلقت أزمة الخليج المتمثلة باجتياح الجيش العراقي للكويت، انقساماً حاداً في الموقف العربي، وأظهرت إلى السطح وبشكل حاد الخلافات العربية- العربية، خاصة مع عقد تحالف دولي وخوض الحرب ضد العراق، وهزيمته وإخراجه بالقوة من الكويت، وحصاره الذي استمر حتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003. ألقت هذه الأزمة بظلالها على القضية الفلسطينية، حيث فقدت منظمة التحرير الفلسطينية الدعم

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خطاب ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1988/12/13، موقع المؤسسة على شبكة الانترنت، متوفر على الرابط/

<http://www.palestine->

[udies.org/ar_documentdb.aspx?keyword=%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%B1%20%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA](http://www.palestine-studies.org/ar_documentdb.aspx?keyword=%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%B1%20%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA)

(2) أبو خلف، نايف، القضية الفلسطينية بين 1973-1991، مرجع سابق، ص 211.

الخليجي والعراقي، بعد أن فسرت دول الخليج الموقف الرسمي لمنظمة التحرير على أنه منحاز للعراق، بينما تمثل هذا الموقف في الدعوة إلى حل سياسي لازمة ورفض التدخل العسكري الغربي، وكانت المنظمة قد امتنعت عن إدانة النظام العراقي ليتسنى لها القيام بمهام الوساطة بين الطرفين، والتي وفقا للمنظمة تقتضي الحياد⁽¹⁾، ولهذا فسرت دول الخليج هذا الموقف باعتباره منحازا للعراق، مما انعكس على موقف هذه الدول من المنظمة، ووقف الدعم المالي لها، فواجهت المنظمة أزمة مالية خانقة.

فشلت الدبلوماسية الفلسطينية في تسوية النزاع العراقي الكويتي بالطرق السلمية، وبرر ياسر عرفات عدم إدانته للنظام العراقي ليتسنى له القيام بمهام الوساطة بين الطرفين، التي تقتضي الحياد، لكن وبهزيمة العراق أسدل الستار عن مرحلة كاملة، وأذنت بمرحلة جديدة، اتسم فيها موقف منظمة التحرير بالضعف، نتيجة فقدانها للكثير من أوراق القوة والدعم العربي اللازم، فمن جانب خسرت العراق كحليف استراتيجي، حيث خرج صدام حسين مهزوما ومحاصر بعد الحرب، ومن جهة أخرى خسرت الدعم الخليجي، مما كان له كبير الأثر في موقف المنظمة من عقد مؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/30، وفقا للشروط الأمريكية والإسرائيلية، حيث اتفقت الأردن والمنظمة على صيغة وفد أردني فلسطيني مشترك، للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، نزولا عند الضغوط الأمريكية والشروط الإسرائيلية، اقتصر الوفد الفلسطيني على الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، دون مشاركة رسمية من منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بترشيح من المنظمة.

في كلمته في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد، أكد حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني على خيار السلام الذي تبناه الفلسطينيون، وعلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة عام 1988، وأكد على الحقوق الفلسطينية الثابتة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وحق العودة، وإقامة دولة فلسطين جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وتطرق إلى عدالة القضية الفلسطينية، وأكد على التزام الفلسطينيين وسائر قوى الشعب الفلسطيني بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأضاف في كلمته أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة، وطالب بوقف الاستيطان، مؤكدا أن السلام لا يمكن أن ينطلق بينما تغتصب الأراضي الفلسطينية⁽²⁾.

اتسمت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة بمحاولة تثبيت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبمحاولة إعادة العلاقات بينها وبين الدول الخليجية، التي تأثرت تأثرا مباشرا نتيجة الغزو العراقي

(1) توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 64.

(2) وقائع مؤتمر مدريد، كلمة رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي، مدريد (1991/10/31)،

متوفر على الرابط/ <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4187>

للكويت، ومحاولة إقناع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة بتأييد الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال.

الدبلوماسية الفلسطينية ما بعد أوسلو 1993

حصل تغير في تركيبة الحكومة الإسرائيلية عقب الانتخابات التي جرت عام 1992، إذ فاز حزب العمل الإسرائيلي بقيادة إسحاق رابين وشمعون بيرس، وقادا مفاوضات سرية مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة النرويجية أوسلو، أدت إلى التوصل إلى اتفاقية إعلان مبادئ مشترك بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين الجانبين. أحدث هذا الأمر انعطافة كبرى في الدبلوماسية الفلسطينية، إذ تم تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني أواخر العام 1993، وتولت السلطة بأجهزتها المختلفة مسؤوليات الإدارة والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية. فأصبح لدى الفلسطينيين بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، سلطة وطنية لها أجهزة ومؤسسات، بالإضافة إلى وجود فصائل فلسطينية، منها ما هو خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومعارض للعملية السلمية، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

أهداف وغايات الدبلوماسية الفلسطينية بعد أوصلو

أثرت حقبة أوصلو على مجمل العمل الدبلوماسي الفلسطيني، مع دخول منظمة التحرير الفلسطينية معترك المفاوضات الثنائية مع إسرائيل، وتوقيع اتفاقيات أدت إلى تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تغيرت بعض الأولويات والأهداف، وانصببت الجهود تجاه تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية عبر المفاوضات، وحظيت منظمة التحرير الفلسطينية بقبول عربي، وتم فتح قنوات اتصال علنية بين المنظمة من جهة، والدول الغربية من جهة أخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

تميزت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الحقبة بالانفتاح على الغرب، خصوصا الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، على حساب دول أخرى، مثل الصين وروسيا والهند ودول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك للاعتقاد أن هذه الدول ليست مؤثرة في مسار التسوية السلمية والمفاوضات، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. كما كان لطغيان مسألة التفاوض مع إسرائيل لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أية مسألة أخرى، دور في التأثير على النشاط الدبلوماسي الفلسطيني، وجعل هذه المسألة في صلب النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، وتركيز مختلف الجهود الدبلوماسية حول تلك العملية، فضلا عن كون الرئيس الراحل ياسر عرفات بحكم الكاريزما التي يتمتع بها، وتركيز الصلاحيات في يده، شكل محور الحركة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية، من خلال الاتصالات الدولية الحثيثة التي كان يجريها، والجولات المكوكية التي تميز بها على مختلف دول العالم، بشكل خاص الدول المؤثرة في عملية السلام، وذات الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط. لهذا تركزت أهداف وغايات الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة على شرح وتوضيح المواقف الفلسطينية من قضايا المفاوضات، والعمل على إقناع العالم بضرورة دعم قيام الدولة الفلسطينية، باعتبارها مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والتركيز على تأمين دعم الدول المؤثرة في مسار المفاوضات بدعم الموقف الفلسطيني فيها، وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة.

لكن ورغم ذلك، فقد أخفقت الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الأهداف الفلسطينية الإستراتيجية، مثل حمل المجتمع الدولي واللجنة الرباعية والأمم المتحدة، بالضغط على إسرائيل لوقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، وكذلك وحتى نهاية العام 2013، لم تتمكن الدبلوماسية الفلسطينية من إقناع ودفع المجتمع الدولي وقواه المؤثرة، لممارسة ضغوط فاعلة على إسرائيل، لحملها على إنجاح المفاوضات، وحل القضية الفلسطينية وفقا للرؤية الفلسطينية المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

إشكالات الدبلوماسية الفلسطينية بعد أوسلو

في حقبة أوسلو عانت الدبلوماسية الفلسطينية من مجموعة من الإشكالات التي أسهمت في إرباك العمل الدبلوماسي الفلسطيني بشكل عام، وأدت إلى بعض الإخفاقات التي اعتبرت العمل الدبلوماسي الفلسطيني، برغم نجاحها في بعض الملفات، أهم تلك العوامل تتمثل فيمايلي⁽¹⁾:

- 1- ازدواجية التمثيل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تضاربت الصلاحيات، وتعددت مرجعيات العمل الدبلوماسي الفلسطيني، بين وزارة الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، مما أسهم في انحسار دور منظمة التحرير الفلسطينية، في العمل السياسي والدبلوماسي، لصالح دور السلطة الفلسطينية، التي تقودها حركة فتح.
- 2- عدم وضوح الهدف الذي تسعى لتحقيقه الدبلوماسية الفلسطينية، ما بين حشد الدعم الدولي لتأييد الموقف الفلسطيني من عملية السلام والمفاوضات، إلى فضح الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات ولحقوق الفلسطينيين، حيث افتقدت الدبلوماسية الفلسطينية إلى البرنامج المحدد والهدف الواضح. إضافة إلى علاقة البعثات الدبلوماسية مع باقي المؤسسات الفلسطينية، التي لا تقوم على خطة منهجية، وقنوات اتصال فعالة، لتبادل المعلومات والتوصيات والتقارير الضرورية لخدمة النشاط الدبلوماسي.
- 3- ضعف الإمكانيات وضعف الحنكة السياسية والخبرة الدبلوماسية للكادر الدبلوماسي الفلسطيني، الأمر الذي انعكس سلباً على هذا الكادر، الذي ترافق مع غياب الوصف الوظيفي الذي يحدد طبيعة عمل هذه الكوادر، وحدود صلاحياتهم وحقوقهم المهنية والوظيفية، فضلاً عن ضعف دور الجيل الشاب في الدبلوماسية الفلسطينية.
- 4- تركيز الدبلوماسية الفلسطينية على ملف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، على حساب الجوانب الأخرى، خاصة مع تردي الأداء الفلسطيني في المفاوضات، وعدم إحراز تقدم ملموس على صعيد حل القضية الفلسطينية عبر المفاوضات. فقد أهملت الدبلوماسية الفلسطينية

(1) عوض، معتصم، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، موقع دنيا الوطن على شبكة الانترنت، (2007/8/27)، متوفر على الرابط/
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/101555.html>

تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الأخرى، والمنظمات العالمية والإقليمية غير الحكومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن السلطة الفلسطينية، ولغاية عام 2006، لم يكن لديها وزارة خارجية بالمعنى المتكامل، لتتمكن من إدارة علاقاتها الدولية من خلالها، فقد أنشأت السلطة منذ قيامها عام 1994 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لتقوم مقام وزارة الخارجية، وفي العام 2003 أنشأت السلطة وزارة الخارجية، ثم تم إقرار قانون السلك الدبلوماسي سنة 2005، تلاه إقرار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية سنة 2006⁽¹⁾، وهذا بدوره ساهم في تشويش العمل والأداء الدبلوماسي الفلسطيني في تلك الحقبة الهامة والخطيرة من تاريخ القضية الفلسطينية.

الدبلوماسية الفلسطينية بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية

بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، أجريت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الثانية مطلع العام 2005، التي فاز فيها الرئيس محمود عباس، وتم الاتفاق مع الفصائل الفلسطينية من بين أمور أخرى، على إجراء الانتخابات التشريعية الثانية، التي جرت بالفعل مطلع العام 2006، وفازت حركة حماس بأغلبية واضحة فيها، إذ حصلت على ما نسبته 58% من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددهم 132 مقعد، بواقع 74 مقعد، وكانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها حركة حماس في انتخابات فلسطينية عامة على هذا المستوى.

انعكست الأوضاع الجديدة على واقع الدبلوماسية الفلسطينية برمتها، خاصة مع تعثر عملية المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ونظرا للصراع الذي نشب بين حركتي فتح وحماس، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيه 2007، مما أسهم في تردي الدبلوماسية الفلسطينية، حيث سبق هذا الصراع انقطاع التمويل الدولي الموجه للحكومة الفلسطينية في ظل الحكومة العاشرة التي ترأسها إسماعيل هنية، وتم توجيه التمويل الدولي عبر الرئاسة الفلسطينية، وتعرض قطاع غزة لحصار إسرائيلي، على خلفية أسر الجندي الإسرائيلي "شاليط"، واستمرار الحصار في ظل حكم حماس لقطاع غزة، هذا فضلا عما تعرض له قطاع غزة من عدوان إسرائيلي عسكري، عام 2009، و2012، و2014. من جهته تجنب الرئيس محمود عباس الحديث عن المقاومة المسلحة، أو تأييد العمل المسلح، وكرر في أكثر من مناسبة رغبته بالاستمرار في المفاوضات مع

(1) عبد الحي، وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية، في: السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسات في التجربة والأداء، 1994-2013، ط1، تحرير: محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص 639.

إسرائيل لحل القضية الفلسطينية، رغم ذلك توقفت المفاوضات في عهده لمدة ثلاث سنوات (2010-2013).

شكل الانقسام الفلسطيني عام 2007، أهم التأثيرات السلبية على فعالية الدبلوماسية الفلسطينية، هذا الانقسام الذي كان في جانب كبير منه سياسي، بين برنامجين وخطابين يصعب الجمع بينهما، والانعكاس الميداني للانقسام، وما نتج عنه من انتهاك الخطوط الحمراء في الساحة الفلسطينية، من احتراب داخلي وإراقة الدماء، الأمر الذي أسهم في التأثير السلبي على عمل السفارات الفلسطينية في الخارج، التي تأثرت بحالة التمزق الفلسطيني، قبل أن تستعيد نشاطها بفاعلية ضمن الحملة الدبلوماسية لحشد التأييد للمسعى الفلسطيني بطلب العضوية في الأمم المتحدة.

لقد كان من أبرز سمات الدبلوماسية الفلسطينية بعد العام 2007، هو الانشطار الذي أصاب بنية السلطة السياسية الفلسطينية، الذي أدى إلى دخول السياسة الخارجية الفلسطينية مسار ثنائي، تمثل الأول في المسار الذي تقوده حركة حماس من خلال حكوماتها في قطاع غزة، بينما تمثل الثاني في المسار الذي تقوده السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية⁽¹⁾، انعكس ذلك سلباً على فاعلية أداء الدبلوماسية الفلسطينية، وأضاف عبئاً جديداً على كاهلها. من جهة أخرى، واجهت الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة ملازمات تراكمت أمامها، زيادة على استمرار الانقسام الفلسطيني، تمثلت أهمها في خيبة الأمل الناجمة عن فشل المفاوضات، والوصول إلى حل سياسي يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى زيادة وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وشرق القدس، والحرص الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بإدارة علاقاتها الدولية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة⁽²⁾. هذا فضلاً عن تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، نتيجة ما مرت به المنطقة من تطورات نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، المتمثل بشكل أساسي فيما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي، وانشغال الدول العربية بأوضاعها الداخلية، وبالوضع الإقليمي العربي بشكل عام، مما أبعد القضية الفلسطينية عن واجهة الاهتمام العربي والدولي.

الدبلوماسية الفلسطينية في حقبة أوسلو بين النجاح والإخفاق

عانت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه الفترة، من إخفاقات وضعف في التعامل مع المستجدات التي واجهت القضية الفلسطينية، ومن جوانب الضعف والإخفاق للدبلوماسية الفلسطينية ما يلي:

- فشل الدبلوماسية الفلسطينية في تفعيل قضية حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله، فالدبلوماسية الفلسطينية لم تفعل جيداً

(1) عبد الحي، وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 657

(2) المرجع السابق، ص 661

في هذه القضية، ولم تقدم أكثر من التصريحات هنا وهناك، وكان الأداء الدبلوماسي بوجه عام سيئاً، ودون المستوى المطلوب، ولم يتم تبني فعاليات محددة وخطة دبلوماسية واضحة، تهدف إلى فك الحصار عن الرئيس الراحل عرفات، فاستمر الحصار حتى وفاة الرئيس عرفات بشكل غامض⁽¹⁾.

- لم تتمكن الدبلوماسية الفلسطينية من تفعيل قضية حصار قطاع غزة على الوجه المطلوب، وما تتضمنه من تفاصيل هامة، مثل عرقلة حركة المواطنين الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة بشكل كبير جداً، ومشكلة نقص الأدوية والمعدات الصحية، وتنقل المرضى الفلسطينيين لتلقي العلاج خارج القطاع، وسفر الطلاب والمقيمين بالخارج، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وغيرها الكثير من التفاصيل التي أثرت بشكل مباشر على حياة الناس في غزة، وأمام هذا كله فإن الدبلوماسية الفلسطينية قصرت في توضيح وشرح المعاناة التي يتكبدها المواطنون في غزة، وقصرت كذلك في العمل على حلها⁽²⁾. رغم معضلة الانقسام الفلسطيني التي أضعفت الجهود الدبلوماسية الفلسطينية تجاه قضية حصار غزة، إلا أن هذا لا يشكل مبرراً أمام التقصير الذي شاب العمل الدبلوماسي الفلسطيني حيال قضية الحصار.

- بعد صدور تقرير غولدستون تحت عنوان "حقوق الإنسان في فلسطين وأراضي عربية محتلة أخرى"، الذي حقق في الانتهاكات والخروقات التي ارتكبت أثناء العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل ضد قطاع غزة ما بين 27 كانون أول/ ديسمبر 2008، و18 كانون ثاني/ يناير 2009، طالبت السلطة الفلسطينية بتأجيل التصويت على التقرير، بحجة عدم ضمان الأصوات لصالحه، ثم تراجع الرئيس عباس عن طلب التأجيل تحت ضغط فلسطيني من الفصائل المعارضة، والمنظمات الحقوقية، التي اتهمته بالخضوع للضغوطات الإسرائيلية، وسعت بدورها إلى دعم التقرير. اتسم موقف الدبلوماسية الفلسطينية في التعاطي مع التقرير بالضعف وعدم الوضوح، ما بين طلب التأجيل بالتصويت عليه، وتشكيل لجنة فلسطينية لبحث ملابسات تأجيل التقرير، مما أدى إلى انتقاص تأثير التقرير، وعدم تثمينه واستغلاله جيداً⁽³⁾.

(1) باجس، دلال، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، مرجع سابق، ص 78.

(2) المرجع السابق، ص 84

(3) عيسى، مجدي، تداعيات تقرير غولدستون، موقع وكالة معا الإخبارية على شبكة الانترنت، (2009/10/14)، متوفر على الرابط/

<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=232310>

ومع ذلك، فهناك بعض الملفات التي تمكنت الدبلوماسية الفلسطينية من تحقيق نجاحات فيها، من تلك النجاحات المهمة للدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة ما يلي:

- فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار عام 2004، حيث كان الأداء الدبلوماسي الفلسطيني فيها أداء جيداً، توج بإصدار فتوى من محكمة لاهاي اعتبرت الجدار الذي تبنه إسرائيل في الضفة الغربية، ينتهك القانون الدولي، ودعت إلى إزالته وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، وأكدت المحكمة أن بناء الجدار يشكل عملاً لا يتطابق مع التزامات قانونية دولية عديدة مفروضة على إسرائيل، وعددت المحكمة انتهاكات القانون الناتجة عن بناء الجدار وإعاقة حرية تنقل الفلسطينيين وحركتهم، وإعاقة حقهم في العمل والصحة والتعليم ومستوى حياة كريمة⁽¹⁾. ورغم هذا النجاح للدبلوماسية الفلسطينية في هذا الملف، إلا أن السلطة الفلسطينية فشلت في تحويل هذه الفتوى إلى شيء ناجح وملمس، يصب في صالح القضية الفلسطينية، وذلك نتيجة ضعف الموقف الرسمي العربي والفلسطيني في المحافل الدولية، وعدم القدرة على التصدي للأعيب الاحتلال والقدرة على مواجهتها، التي كانت سبباً وراء الضعف الذي لحق بالفتوى⁽²⁾.
- نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في ملف عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، من خلال حصولها على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، بأغلبية 138 دولة في 2012/11/29، وهذا يعتبر نجاح وإنجاز كبير للدبلوماسية الفلسطينية، ونتيجة نشاط دبلوماسي مكثف، من قبل البعثات الدبلوماسية الفلسطينية المنتشرة في دول العالم.
- تمكنت الدبلوماسية الفلسطينية في إظهار وإبراز خطورة الاستيطان للعالم، وأضراره على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية وعملية السلام، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي للإعلان عن رفضه للاستيطان، وفرض بعض

(1) لمزيد من المعلومات حول نص القرار انظر: فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، النص الكامل متوفر على الرابط التالي/

palestineun.org/wp-content/uploads/2013/08/advisory_arabic.pdf

(2) حمود، سامي، الذكرى السنوية الرابعة لقرار محكمة لاهاي، لماذا لم يستطع القرار منع بناء الجدار العازل، مجلة العودة، العدد: 11، آب/ أغسطس 2008، متوفر على الرابط /

<http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=11&MenuID=15>

الدول قيود على منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية⁽¹⁾.

- دقة الدبلوماسية في التعامل مع ما يجري في بعض الساحات العربية، حيث نأت الدبلوماسية الفلسطينية بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية، وعدم إعلان مواقف متحيزة لهذا الطرف أو ذاك⁽²⁾.

رغم ذلك، يشير باحثون ومختصون أن الدبلوماسية الفلسطينية رغم هذه النجاحات، بحاجة إلى تفعيل وتنشيط المكاتب والممثلات الفلسطينية، لتتسم نتائجها بالديمومة والاستمرار، بمعزل عن موسمية الأحداث والمناسبات، وتوضيح إستراتيجيتها في التعامل مع ملفات أخرى، خاصة ملف الأسرى الفلسطينيين، وتفعيله على المستوى الدولي، بالاستفادة من أبعادها القانونية والأخلاقية والإنسانية والأرقام والحيثيات المتوافرة لدى وزارة الأسرى، والمؤسسات الحقوقية الأخرى، من أجل تجنيد أوسع حملة قانونية دولية، لإنهاء هذا الملف⁽³⁾.

من المهم الإشارة هنا إلى أن أبرز نجاح للدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة، هو الانجاز الدولي الكبير الذي تحقق بالاعتراف بفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، الذي جاء نتيجة تركيز الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تحقيق انجازات دبلوماسية على الصعيد الدولي، ونتيجة للعمل الدبلوماسي الحثيث والمكثف من قبل وزارة الخارجية الفلسطينية، والبعثات الدبلوماسية الفلسطينية في دول العالم. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تموز/ يوليو 2013، برعاية الولايات المتحدة، وافقت السلطة الفلسطينية على تعليق أي خطوة على طريق الانضمام إلى منظمات أو معاهدات دولية، طوال الأشهر التسعة التي اتفق عليها كفترة للمفاوضات مع إسرائيل، مقابل إفراج إسرائيل عن أربع دفعات من الأسرى الفلسطينيين المعتقلين منذ ما قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو 1993⁽⁴⁾. لكن الرئيس عباس قرر سلوك طريق الأمم المتحدة مجدداً، طالبا انضمام فلسطين بصفتها دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية إلى 15 وكالة ومعاهدة دولية، بعد رفض

(1) صحيفة القدس الفلسطينية، الدبلوماسية الفلسطينية تخرج من نمطيتها وتحقق نجاحات، موقع الصحيفة على شبكة الانترنت (2013/11/3)، متوفر على الرابط التالي/

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/470821>

(2) المرجع السابق.

(3) عبد الله، حسن، نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية، موقع نقطة على شبكة الانترنت،

<http://www.noqta.info/page-61775-ar.html> (2013/11/9)، متوفر على الرابط/

(4) موقع صحيفة الحياة الجديدة، تل أبيب وواشنطن تعرضان إطلاق صراح الدفعة الرابعة و400 أسير مقابل تمديد المفاوضات سنة أشهر، دون تاريخ نشر، متوفر على الرابط/

http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=231967

إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى المتفق عليها، في إطار اتفاق استئناف مفاوضات السلام الذي تم برعاية أميركية.

وبعد هذا الاستعراض لنشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية، منذ فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، مروراً بالفترة الزمنية الواقعة بين عامي 1948 و 1967، وصولاً إلى حقبة أوسلو، يمكننا إجمال الملاحظات الختامية التالية:

- جاءت نشأة الدبلوماسية الفلسطينية مترامنة مع بداية سيطرة بريطانيا على فلسطين، وزيادة الهجمة الصهيونية التي استهدفت توطین اليهود فيها، كما تزامنت مع نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورت معها.
- يمكننا القول أن أهم سمة تميزت بها الدبلوماسية الفلسطينية منذ نشأتها هي تبنيها مسؤولية شرح الموقف الفلسطيني، ومواجهة الدعاية الصهيونية، والتأكيد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وامتدادها إلى مختلف قارات ودول العالم.
- تمثلت أبرز الأهداف والغايات للدبلوماسية الفلسطينية في حقبة أوسلو، بتركيز الجهود تجاه تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية عبر المفاوضات، حيث كان لطغيان قضية التفاوض مع إسرائيل لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الدور الأبرز في التأثير على النشاط الدبلوماسي الفلسطيني.
- عانت الدبلوماسية الفلسطينية في السنوات الأخيرة من بعض الإشكالات والعوامل التي أثرت على أدائها، تمثل أهمها في الانشطار الذي أصاب بنية النظام السياسي الفلسطيني، مما جعل تلك الدبلوماسية تدخل في مسار ثنائي، الأول تقوده السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، والثاني تقوده حركة حماس عبر حكومتها في غزة، هذا فضلاً عن ازدواجية التمثيل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- يمكننا القول أن أبرز نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في السنوات الأخيرة يتمثل في انجاز ملف عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، عبر حصولها على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة.

الفصل الرابع
تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام والتنمية
السياسية في فلسطين

الفصل الرابع

تطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام والتنمية السياسية في فلسطين

مقدمة

مر الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، وعملية السلام في الشرق الأوسط بمراحل ومنعطقات هامة، شهدت تطورات مختلفة لهذا الموقف على الصعيدين السياسي والاقتصادي، من هنا ولإحاطة بموضوع تطور موقف الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين، فإن هذا الفصل يتتبع هذا الموضوع في سياق ثلاث محاور رئيسية، يعطي المحور الأول منها لمحة عن تطور موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل اتفاقية أوسلو، من خلال إعطاء لمحة عن مواقفه منذ العام 1948، مروراً بحرب العام 1967، وتطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وصولاً إلى مؤتمر مدريد للسلام بداية عقد التسعينيات، بينما يهتم المحور الثاني بمعالجة موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام، منذ انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وصولاً إلى موقفه من طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، ومن ثم يقدم الباحث رؤية تقييمية لتطور الموقف الأوروبي من عملية السلام، أما المحور الثالث فيتطرق إلى دور الاتحاد الأوروبي في عملية التنمية والإصلاح في فلسطين، من خلال دوره الاقتصادي، يتم التركيز في هذا المحور على دوره منذ العام 2005 حتى العام 2013، مع تقييم هذا الدور، وتناول أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء المساعدات التي يقدمها للفلسطينيين، والآثار المترتبة عليها تجاه الشعب الفلسطيني.

لمحة عن تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل اتفاقية أوسلو

مثل تأييد غالبية دول أوروبا الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم 181، بداية مرحلة جديدة من التدخل في القضية الفلسطينية، حيث صوتت 33 دولة لصالح القرار من بينها أغلبية الدول الأوروبية، مثل فرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك وهولندا والنرويج، بينما امتنعت بريطانيا ويوغسلافيا عن التصويت، وعارضت اليونان القرار⁽¹⁾. ومع إعلان قيام دولة إسرائيل في منتصف

(1) لمعرفة الدول الأوروبية التي صوتت لصالح القرار، والتي امتنعت أو عارضت، انظر: عثمان عثمان، القضية الفلسطينية حتى النكبة، في: دراسات فلسطينية، مكتبة النصر، نابلس، 2011، ص 99.

مايو/ أيار عام 1948، اعترفت أغلبية الدول الأوروبية بها، ودعمتها وأمدتها بالسلاح والمال، بل وتحالفت بعضها " فرنسا وبريطانيا" مع إسرائيل في حربها ضد مصر عام 1956 " العدوان الثلاثي"، وشاركتها في الحملة العسكرية لضرب مصر، لكن الموقف الدولي وتدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، أدى إلى وقف العدوان الثلاثي وانسحاب القوات المعتدية، بما فيها القوات الفرنسية والبريطانية.

نظرت الدول الأوروبية بشكل عام للقضية الفلسطينية من زاوية مشكلة اللاجئين، وفي هذا السياق تقدمت بريطانيا بمشروع أدى إلى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 194 في 1948/12/11، وهو قرار يقضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات من يقررون عدم العودة، مع التعويض عن أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسؤولة عن ذلك⁽¹⁾. يمكننا القول أن المواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية قبل العام 1967 تميزت بالنظر إلى القضية الفلسطينية على اعتبار أنها قضية لاجئين، ولم تعتبرها قضية شعب له مطالب عادلة، كما اتسم الموقف الأوروبي بالنظر إلى القضية الفلسطينية وحلها، في إطار صيغة تفاهم عربية إسرائيلية.

وبعد حرب العام 1967 التي شكلت منعطفا جديدا للقضية الفلسطينية، تركزت فيها المبادرات الدولية على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلتها إسرائيل في هذه الحرب، وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي ضمن حدود الرابع من حزيران لعام 1967، مع اختلاف وتباين في المبادرات والمواقف الدولية حول طبيعة هذه التسوية، وعمق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وفي هذا السياق أيدت الدول الأوروبية قرار مجلس الأمن الدولي 242 لعام 1967، الذي أكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، ودعا إلى سحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات الحرب، واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة، واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما دعا القرار إلى ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وإلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين⁽²⁾.

(1) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 194، 1948/12/11. نص القرار متوفر على الرابط التالي/

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/687fa8cf-97ba-44c2-870a-068033ae29f5>

(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار 242، 1967/11/22. نص القرار متوفر على الرابط التالي/

تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية بعد حرب العام 1973، حيث أصدرت المجموعة الأوروبية بيان بروكسل في تشرين ثاني/ نوفمبر 1973، بعد مرور شهر واحد على الحرب، أشار للمرة الأولى للحقوق المشروعة للفلسطينيين، كما تضمن البيان عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، وضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ العام 1967، واحترام سيادة كل دول المنطقة واستقلالها، مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها، وأكد البيان على مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند أي قرار للتسوية⁽¹⁾. كما تم التطرق للقضية الفلسطينية في اجتماعات الحوار العربي الأوروبي، حيث جاء في البيان الختامي لاجتماع لوكسمبورج للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي عام 1976، بأن حل المسألة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، يشكل عاملاً محدداً من أجل تحقيق السلام العادل والشامل⁽²⁾.

استمر الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بالتطور، خاصة في العام 1980 حينما أصدر المجلس الأوروبي المنعقد في مدينة البندقية الإيطالية إعلان البندقية، الذي تضمن تجديد الإدانة للاحتلال الإسرائيلي الذي تم سنة 1967، وعلى ضرورة إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، التي اعتبرها الإعلان ليست مجرد قضية لاجئين، ودعا إلى إتاحة المجال أمام الشعب الفلسطيني ليمارس بكل حرية حقه في تقرير المصير، بعملية ملائمة ومحددة في إطار التسوية السلمية الشاملة، معتبرا الشعب الفلسطيني و(م.ت.ف) طرفاً معنياً ويجب ضمها إلى المفاوضات، كما أشار الإعلان إلى الأهمية التي تشكلها القدس بالنسبة إلى الأطراف المعنية كافة، ورفض أي مبادرة أحادية الجانب، هدفها تغيير نظام مدينة القدس، وأن أي اتفاق حول المدينة يجب أن يضمن الحق في الوصول إلى الأماكن المقدسة، كما أكد البيان على موقف المجموعة الأوروبية من مسألة المستوطنات، باعتبارها غير قانونية في نظر القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام العادل في الشرق الأوسط⁽³⁾. وفي العام 1982 أيد وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة المبادرة السعودية حول السلام في الشرق الأوسط، التي تبنتها قمة فاس العربية، تمثل أهم ما تضمنته المبادرة، انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967،

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7D35E1F729DF491C85256EE700686136>

(1) للاطلاع على بيان قمة بروكسل في تشرين ثاني/ نوفمبر 1973، انظر: وكالة الرأي للإعلام،

على الرابط التالي/ <http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=112433>

(2) خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 97-99

(3) خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، مرجع سابق، ص 447-450

وإزالة المستعمرات الإسرائيلية التي أقامتها إسرائيل في تلك الأراضي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت المجموعة الأوروبية قد أدانت الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 6/6/1982، وعبرت عن صدمتها واشمئزازها من قتل المدنيين الفلسطينيين، وذلك بعد مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا، وطالبت القوات الإسرائيلية بالانسحاب الفوري من بيروت⁽¹⁾.

استمرت المواقف السياسية للمجموعة الأوروبية تتوالى وتتكسر، حيث أعلنت المجموعة في شباط/فبراير عام 1987 تأييدها عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة، وبإشراف جميع الأطراف المعنية، وطالبت بتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الأراضي المحتلة⁽²⁾. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول/ديسمبر 1987، أكدت المجموعة الأوروبية على ضرورة التفاوض لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. وعلى أثر إعلان المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988، الاستقلال والاعتراف بقرارات 181 و242، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ردت المجموعة الأوروبية على هذا الإعلان ببيان بروكسل في 21/11/1988، أكدت فيه المجموعة أنها تعلق أهمية خاصة على القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، واعتبرت أنها تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية، والتي تتضمن خطوات ايجابية نحو تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي⁽³⁾.

موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام

شكل عقد التسعينات من القرن الماضي، انعقاد المؤتمرات والجولات التفاوضية بين الدول العربية وإسرائيل، تزامن ذلك مع تبلور نظام دولي جديد، تكرست فيه هيمنة الولايات المتحدة على العالم، مع محاولة بلورة صيغة اتحادية أوروبية، نجم عنها التوقيع على معاهدة ماسترخت عام 1992. سنتناول فيما يلي باختصار تطورات الموقف الأوروبي من عملية السلام منذ مؤتمر مدريد وحتى نهاية العام 2013.

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت، 2012، ص 11-12

(2) المرجع السابق، ص 13

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 13

الموقف الأوروبي من مؤتمر مدريد للسلام 1991

عُقد مؤتمر مدريد في تشرين أول/ أكتوبر عام 1991، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338 و425، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكانت المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر ضمن إطار الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، واقتصر الوفد الفلسطيني على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. لم تكن المشاركة الأوروبية في المؤتمر فعالة، وكان الحضور الأوروبي في قاعة المؤتمر كأي وفد آخر مدعو، لكن المجموعة الأوروبية اعتبرت أن انعقاد المؤتمر في عاصمة أوروبية، يعتبر تحول مهم في الدور الذي تطمح المجموعة بأن تلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتراجعا عن الموقف الإسرائيلي السابق الرافض لأي دور أوروبي في المنطقة، كما أكدت المجموعة الأوروبية في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، التي ألقاها نيابة عنها وزير الخارجية الهولندي، على اهتمامها ومشاركتها في إنجاح المفاوضات في مختلف مراحلها، مؤكدة على التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام، والالتزام بنهج المفاوضات المباشرة، على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338، وفي مسار مزدوج بين الفلسطينيين والإسرائيليين من جهة، وبين العرب وإسرائيل من جهة أخرى⁽¹⁾. نجم عن مؤتمر مدريد وجود مسارين للتفاوض، مسار ثنائي بين إسرائيل وكل جانب عربي على حده، ومسار متعدد تشارك فيه دول إقليمية ودولية، وأفضى إلى تشكيل خمس مجموعات، ترأس الاتحاد الأوروبي منها مجموعة الإنماء الاقتصادي الإقليمي.

الموقف الأوروبي من اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات

في العام 1993، استضافت النرويج جلسات مفاوضات سرية، بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، أفضت المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاق مبادئ إسرائيلي فلسطيني مشترك، أطلق عليه اسم " اتفاق أوسلو" نسبة إلى العاصمة النرويجية التي جرت فيها المفاوضات السرية، تم التوقيع على الاتفاق في العاصمة الأمريكية واشنطن بتاريخ 13/9/1993، سبقه بأيام تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفر اتفاق أوسلو الفرصة للاتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية، من خلال تقديم المعونات المالية للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، كما وفر الاتفاق للاتحاد الأوروبي الفرصة لإطلاق مبادرة الشراكة المتوسطية، لخلق تكامل اقتصادي لدول جنوب المتوسط، بما فيها إسرائيل، الأمر الذي كان متعذرا قبل التوقيع على

(1) نوفل، أحمد سعيد، *توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام*، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد الخامس والعشرون، خريف 2003، ص 49.

اتفاق أوسلو، بسبب تعذر جمع دول عربية وإسرائيل على طاولة واحدة، كما أسهم اتفاق أوسلو في تعزيز العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، لتصل إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين⁽¹⁾.

سمحت اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية للاتحاد الأوروبي بتوسيع دوره في منطقة الشرق الأوسط، حيث تضمنت اتفاقية الشراكة إجراء مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، لعقد اتفاقيات شراكة أو اتحادات جمركية، وفي هذا السياق تم توقيع اتفاقية مع إسرائيل بتاريخ 1995/11/20، ومع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية بتاريخ 1997/2/24، نجم عن هذه الاتفاقية زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً، تجلى ذلك باعتراف الاتحاد الأوروبي بأن الفلسطينيين طرف في اتفاقية الشراكة، وبأنهم كيان مستقل، له أحقية وشرعية التوقيع على الاتفاقيات التي تدعم قضاياهم، وتجعل منهم كيان شرق أوسطي على اتصال بالكتلة الأوروبية⁽²⁾.

ومع تعثر العملية السلمية عام 1996، نتيجة وصول بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل - الذي كان يعارض اتفاقية أوسلو - نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ العملية السلمية، وأكد الاتحاد الأوروبي في إعلان فلورنسا بتاريخ 1996/6/22، على وجوب دعم السلام العادل والدائم، خاصة فيما يتعلق بحق الفلسطينيين بتقرير المصير، وعلى ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها، وأن مبدأ الأرض مقابل السلام يشكل أساس العملية السلمية، وعلى ضرورة استئناف المفاوضات بين إسرائيل ولبنان وسوريا، والعودة لمناقشة قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين⁽³⁾. وقرر زعماء الاتحاد الأوروبي في دبلن بتاريخ 1996/10/25، تعيين منسقا خاصا للعملية السلمية، حيث تم تعيين "ميغيل أنخل موراتينوس" مبعوثاً أوروبياً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، تتلخص مهامه في دعم عملية السلام، من خلال العمل مع الأطراف ذات الصلة، وتقديم النصائح والمشورة لأطراف النزاع، ولعب دور الوسيط إذا اقتضت الحاجة، والمساعدة على تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها، ومراقبة التزام أطراف النزاع في تطبيق الاتفاقيات، ومتابعة الخروقات التي يمكن أن تحصل أثناء التطبيق⁽⁴⁾.

(1) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، مرجع سابق، ص 54.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 15.

(3) المرجع السابق، ص 16

(4) الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 311.

وفي هذا السياق مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا على كل من إسرائيل والولايات المتحدة، بهدف تحريك مسار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ونتيجة لهذه الضغوط، عملت الولايات المتحدة على عقد مفاوضات في منتجع " واي ريفير" في تشرين أول/ أكتوبر 1998، نجم عنها التوقيع على مذكرة " واي ريفير" (Wye River). لم يرد ذكر الاتحاد الأوروبي في نص المذكرة، بينما تم ذكر الولايات المتحدة أربعة عشرة مرة، لكن رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، ومن منطلق إدراكه لأهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي، حرص على شرح الاتفاق للرؤساء الأوروبيين المجتمعين في بورتسشاس في النمسا، في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق، مثنيا على الدور الأوروبي ودعمه الهام للشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي في برلين في آذار/ مارس 1999، شهد الموقف الأوروبي من عملية السلام تطورا هاما، إذ أكدت دول الاتحاد على اقتناعها بأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، ديمقراطية ومسالمة وقادرة على البقاء، هو أفضل ضمانة لأمن إسرائيل، ولقبول إسرائيل كشريك في المنطقة على قدم المساواة، كما أكد المجلس الأوروبي على الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم⁽²⁾. وبالرغم من أن هذا الموقف الأوروبي أثار فرحة الفلسطينيين الكبيرة، إلا أنه أثار غضب الحكومة الإسرائيلية، حيث كان الرد الإسرائيلي قاسيا تجاه الاتحاد الأوروبي، وهو ما عبر عنه بيان رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك بنيامين نتنياهو، الذي رفض فيه أن تملي أوروبا على إسرائيل نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، وجاء في نص البيان أن: " أشد مدعاة للأسف أن أوروبا حيث هلك ثلث الأمة اليهودية، رأت من المناسب فرض حل، يعرض الدولة اليهودية للخطر"⁽³⁾.

الموقف الأوروبي من عملية السلام في ظل انتفاضة الأقصى

على إثر اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في 28 أيلول/ سبتمبر عام 2000، أصدر الاتحاد الأوروبي بيان في الأول من تشرين أول/ أكتوبر 2000، عبر فيه عن القلق نتيجة تواصل الأعمال الدامية، وطالب طرفي النزاع بالعودة إلى طاولة المفاوضات، كما أصدر الاتحاد الأوروبي في الثاني من تشرين الأول / أكتوبر بيانا ثانيا، دعم فيه تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث الجارية، وأعرب عن استعداده

(1) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، مرجع سابق، ص 75

(2) مركز نماء للبحوث والدراسات، قراءة في الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، موقع المركز على شبكة الانترنت، (2013/6/15)، متوفر على الرابط التالي/

<http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=256>

(3) المرجع السابق.

للمساهمة في أعمالها⁽¹⁾. ولمحاولة السيطرة على الموقف، دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك كل من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أيهود باراك، إلى باريس في الرابع من تشرين أول/ أكتوبر 2000، بهدف وقف العنف بين الجانبين، لكن المفاوضات فشلت نتيجة تعنت الموقف الإسرائيلي⁽²⁾. قدم المبعوث الأوروبي لعملية السلام، ميغيل أنجل موراتينوس، وثيقة غير رسمية لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تضمن إقامة دولة فلسطينية على 83% من أراضي الضفة الغربية، وتكون حدود الدولة الفلسطينية وفقا للقرار الدولي 242⁽³⁾. وبعد اعتماد القمة العربية المنعقدة في بيروت في نيسان/ أبريل عام 2002، للمبادرة العربية للسلام، رحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة، حيث أعلن خافير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، دعم الاتحاد الأوروبي للمبادرة، معتبرا أن الحل الأفضل للصراع في المنطقة هو إقامة دولتين ضمن سياق المبادرة العربية للسلام⁽⁴⁾. وفي أعقاب اجتياح القوات الإسرائيلية لمدن الضفة الغربية في نهاية آذار/ مارس 2002، وإعادة احتلالها للضفة الغربية، وإتمام الحصار على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مقره في رام الله، أعلن خافير سولانا أن الاتحاد الأوروبي طالب إسرائيل بالالتزام بأسرع وقت ممكن بقرار مجلس الأمن رقم 1402، الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي أعادت احتلالها⁽⁵⁾. تشكلت اللجنة الرباعية التي كان الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها، بهدف مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على تطبيق توصيات تقرير ميتشل، وخطة عمل جورج تيننت، ووضع نهاية للعنف المصاحب للانتفاضة، واستئناف عملية السلام⁽⁶⁾. وكانت اللجنة الرباعية قد أصدرت بيان مدريد بتاريخ 2002/4/10، صاغت به الأسس التي تقوم عليها، التي يتمثل أهمها في قيام دولتين جنبا إلى جنب، ونبذ العنف والإرهاب،

(1) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (2007-1991)، مرجع سابق، ص 85.

(2) المرجع السابق، ص 86

(3) مركز نماء للبحوث والدراسات، قراءة في الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

(4) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 18.

(5) المرجع السابق، ص 19

(6) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 19

ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن 242، 338، 1397⁽¹⁾

أعدت اللجنة الرباعية خطة جديدة للسلام، عُرفت بخارطة الطريق، حيث حددت الخطة خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية، والجدول الزمني لهذه الخطوات، تحت رعاية اللجنة الرباعية، مع البدء بمحادثات للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية، على ثلاث مراحل وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول العام 2005⁽²⁾. كان الاتحاد الأوروبي جزءاً من اللجنة الرباعية، كما كان جزءاً من إعداد خطة خارطة الطريق، للتأكيد من قبله أنه ليس منافساً أو بديلاً للدور الأمريكي في عملية السلام، بل يرى دوره مكملاً لدور الولايات المتحدة. تمكن الاتحاد الأوروبي من خلال عضويته في اللجنة الرباعية، من بلورة رؤيته المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية من خلال المفاوضات، بالاعتماد على مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 1397.

موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام بعد العام 2005

انتقد الاتحاد الأوروبي بناء الجدار العازل الذي كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت بناءه، بهدف منع تسلل عناصر فلسطينية للقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، واعتبر الاتحاد الأوروبي أن بناء الجدار يقوض الجهود الدولية لإحلال السلام في المنطقة، ويجعل من المستحيل التوصل إلى تسوية تقوم على أساس حل الدولتين، كما أيد الاتحاد قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، القاضي بعدم قانونية بناء الجدار، وحثت المفوضية الأوروبية إسرائيل على إزالته⁽³⁾.

من جهة أخرى، أيد الاتحاد الأوروبي الخطة الإسرائيلية القاضية بالانسحاب من قطاع غزة، وإخلاء أربع مستوطنات شمال الضفة، واعتبر خافيير سولانا في 20 آب/ أغسطس 2005، أن عملية الانفصال التي نفذتها إسرائيل، تشكل تحدياً كبيراً، لكنها فرصة مهمة في حال نجاحها، سيتم إعادة إحياء عملية السلام المعلقة، بما يمكن

(1) نعيرات، رائد، القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى، في: دراسات فلسطينية، مطبعة النصر، نابلس، 2011، ص 238

(2) للمزيد من المعلومات حول ما تضمنته خطة خارطة الطريق، إنظر: موقع وكالة الأنباء الفلسطينية وفاء، خطة خارطة الطريق، متوفر على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/pdf/Roadmap.pdf>

(3) مركز نماء للبحوث والدراسات، قراءة في الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق.

من العودة إلى المسار التفاوضي، وتنفيذ خارطة الطريق⁽¹⁾. كما دعا مارك أوت، الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي للشرق الأوسط، إسرائيل إلى تنفيذ انسحابات أخرى من الضفة الغربية، شريطة أن يتم ذلك من خلال مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، وليس كإجراء إسرائيلي منفرد⁽²⁾. هذا الموقف يؤكد الرغبة الأوروبية في استمرار المفاوضات، والتوصل إلى حل سلمي عبرها للقضية الفلسطينية.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر، بشأن معبر رفح، يسمح بوجود مراقبين أوروبيين يمتلكون صلاحيات نص عليها الاتفاق، الذي منح بعثة المراقبين الأوروبيين دوراً نشطاً في المراقبة والتحقق والتقييم لأداء السلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بتطبيق المبادئ المتفق عليها بشأن المعبر، كما نص الاتفاق على أن البعثة الأوروبية ستعمل وفق السلطة المخولة لها، لضمان التزام السلطة الفلسطينية بكافة القوانين والأنظمة المتفق عليها لمعبر رفح⁽³⁾. وبهذا أصبح للبعثة سلطة إشرافية على المعبر، تشمل المراقبة والتحقق والتقييم، لكن المراقبين الأوروبيين انسحبوا من المعبر بحجة عدم وجود السلطة الفلسطينية، نتيجة أحداث العنف في غزة في حزيران/يونيو 2007، والتي نتج عنها سيطرة حماس على قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المعبر وتشديد الحصار على قطاع غزة.

مؤتمر أنابوليس للسلام 2007

ظل الاتحاد الأوروبي متمسكاً بموقفه السياسي ورؤيته لحل الصراع، حيث أصدر بياناً في كانون الثاني/يناير 2007، أكد فيه على إطار التسوية السياسية، المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام. كما دعا في ذلك الوقت وزير الخارجية الأسباني ميغيل أنخل موراتينوس، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في النصف الأول من عام 2007⁽⁴⁾.

(1) حلايسة، عبد الحكيم، الجهود الأوروبية لإحياء مباحثات التسوية، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، (2014/8/4)، متوفر على الرابط/

<http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p1-3.htm>

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 21

(3) موقع شبكة الجزيرة على الإنترنت، نص اتفاقية المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية 2005، (2007/12/30)، متوفر على الرابط التالي/

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6770972-103F-46B2-9B75-EF03B5C44791.htm>

(4) عبد الحي، وليد، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، في: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص 249.

وقبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، وفي تقرير خاص أصدره الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2007/11/25، بعنوان " بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي"، بيّن فيه الاتحاد توجهاته تجاه التسوية السلمية، وحدد الأسس التي تقوم عليها تلك التسوية، وهي: مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، وخطة خارطة الطريق، والاتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتضمنت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي قيام اللجنة الرباعية وبمساندة المجتمع الدولي برعاية عملية السلام، واستمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديمقراطية في الدولة الفلسطينية، بالتعاون الكامل مع المنسق الأمريكي، كما تضمنت الإستراتيجية أن الاتحاد الأوروبي سيضع برامجه ونشاطاته، بشكل يساهم في وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس، وحل عادل لمشكلة اللاجئين⁽¹⁾.

موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة أوباما للسلام 2011

في خطاب له بتاريخ 2011/5/19، طرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطة للسلام في المنطقة، تضمنت الخطة إقرار فلسطيني بدولة يهودية للشعب اليهودي، وإقامة السلام الدائم على أساس دولتين لشعبين، إسرائيل كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، تنتم كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام، تستند حدود الدولة الفلسطينية وإسرائيل على خطوط عام 1967، مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها⁽²⁾.

رحب الاتحاد الأوروبي بالخطة الأمريكية بشدة، على لسان كاترين أشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، التي أكدت ترحيبها بشدة " بتأكيد أوباما على أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تستند إلى حدود 1967، مع تبادل أراضٍ يتفق عليه الجانبان، بحيث تكون الحدود ثابتة ومعترف بها من قبلهما"⁽³⁾.

(1) للاطلاع على نص التقرير انظر: صحيفة الشرق الأوسط، نص وثيقة إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، (2007/12/4)، متوفر على الرابط/ <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=497510&issueno=10964#VCbmVlflmaw>

(2) للاطلاع على تفاصيل خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للسلام في الشرق الأوسط انظر: موقع المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية، نص خطاب الرئيس باراك أوباما حول سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2011/5/19)، متوفر على الرابط/ <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/05/20110519180857x0.3721995.htm#axzz3EXFBnkfK>

(3) عويس، حنين، الاتحاد الأوروبي يرحب بالدعوة لإقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967، موقع إيلاف على شبكة الانترنت (2011/5/20)، متوفر على الرابط/

موقف الاتحاد الأوروبي من طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة

قررت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 2012 اللجوء إلى الأمم المتحدة، وتقديم طلب عضوية دولة فلسطين للتصويت عليه في الجمعية العامة، أكدت كاترين أشتون أن دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها في ذلك الوقت "27" دولة⁽¹⁾، ستصوت منفردة في حال لجوء الفلسطينيين من جانب واحد إلى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة مستقلة، هذا في الوقت الذي اعتبر فيه البرلمان الأوروبي طلب عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة شرعياً، وأعلن البرلمان الأوروبي في قرار تم تبنيه بغالبية كبرى أنه "يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد في موقفها إزاء الطلب المشروع للشعب الفلسطيني، بأن يتم تمثيله في الأمم المتحدة بصفة دولة، وتفادي الانقسامات بين الدول الأعضاء"⁽²⁾. وعند التصويت على القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدت 14 دولة من دول الاتحاد الأوروبي القرار وهي: البرتغال، الدنمارك، السويد، أسبانيا، إيرلندا، إيطاليا، فرنسا، فنلندا، قبرص، لوكسمبورغ، مالطا، اليونان، بلجيكا، النمسا، بينما امتنعت 12 دولة عن التصويت هي: ألمانيا وبريطانيا وأستونيا وبلغاريا، وهولندا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا ولتوانيا والمجر، وعارضت القرار دولة واحدة من دول الاتحاد وهي جمهورية التشيك⁽³⁾.

<http://www.elaph.com/Web/news/2011/5/656122.html>

(1) يُذكر أن عد دول الاتحاد الأوروبي بلغ 28 دولة بعد انضمام كرواتيا إلى الاتحاد بتاريخ 2013/7/1، وهي لم تكن عضوا في الاتحاد الأوروبي وقت التصويت على القرار بتاريخ 2012/11/29، مع العلم أنها كانت من الدول التي امتنعت عن التصويت.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 23

(3) لمعرفة الدول التي أيدت القرار والتي عارضته، والتي امتنعت عن التصويت انظر: موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارات الجمعية العامة للدورة السابعة والستون، وضع دولة فلسطين في الأمم المتحدة، متوفر على الرابط/

<http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/67/PV.44>

تقييم الموقف الأوروبي من عملية السلام

نلاحظ من خلال الاستعراض السابق، مدى التطور والتقدم الذي بلغه الموقف الأوروبي من عملية السلام، والموقف من القضية الفلسطينية، ويمكننا أن نرى بوضوح أن الاتحاد الأوروبي يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لكن هذا الموقف يبقى متطوراً من الناحية النظرية الشكلية، ولم يترجم الاتحاد الأوروبي هذا الموقف إلى سياسات عملية على أرض الواقع، ولم يمارس ضغوطاً كافية على إسرائيل، لحملها على القبول بشروط التسوية السلمية، وإنما اكتفى بإعلان موقفه السياسي وتصوره للحل السلمي للقضية الفلسطينية.

محدودية التأثير السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام

منذ انطلاق عملية السلام في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، كانت دول الاتحاد الأوروبي الداعم الرئيسي للعملية السلمية، والمانح الأكبر للفلسطينيين، لكن وبرغم ذلك بقي الاتحاد الأوروبي محدود التأثير من الناحية السياسية في عملية السلام، ولم يتمكن من ترجمة الثقل المالي الذي يمثلته في دعم العملية السلمية، إلى ثقل سياسي موازي له، يرجع ذلك إلى جملة من العوامل والأسباب، يكمن إجمالها فيما يلي:

- عدم ارتياح إسرائيل لأي دور أوروبي سياسي في العملية السلمية، والاكتفاء بالدعم الاقتصادي. أدى هذا الموقف الإسرائيلي من دور الاتحاد الأوروبي إلى إضعاف وتحجيم دوره، واحتواءه في الشق الاقتصادي دون السياسي. فالموقف الأوروبي من عملية السلام، الذي يستند على أساس قرارات الأمم المتحدة، ويدعو إلى حل القضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، هذا الأمر لا يروق لإسرائيل، التي ترى أنه يؤدي إلى تشجيع الدول العربية والفلسطينيين على التصلب في مواقفهم ومطالبهم السياسية. الاتحاد الأوروبي من جانبه لم يرغب في الصدام مع إسرائيل والولايات المتحدة، إذ اكتفى الاتحاد بعبارات الإدانة لتصرفات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، ولم يرتقي الموقف الأوروبي إلى اتخاذ خطوات فعلية وعملية ضد ممارسات إسرائيل.

- عدم الارتياح الأمريكي لأي دور أوروبي فاعل ومؤثر في مسار عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث ترى الولايات المتحدة في الدور الأوروبي منافساً لها، وترفض أي دور سياسي أوروبي مستقل، وترى فيه أنه يشجع العرب والفلسطينيين على التصلب والتعنّت تجاه المبادرات الأمريكية لتسوية الصراع، لهذا ورغبة من الاتحاد الأوروبي في عدم الصدام مع الموقف الأمريكي، أكد الاتحاد في أكثر من مناسبة أن دوره ليس بديلاً أو منافساً للدور

الأمريكي، وإنما مكملًا وداعمًا له. لا يرغب الاتحاد الأوروبي في تجاوز الحدود مع الولايات المتحدة، فيما يتعلق بدوره السياسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، تجنبًا لإلحاق الضرر بعلاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، خاصة مع إدراك الأوروبيين لتناغم المواقف الأمريكية الإسرائيلية والمصلحة المشتركة بينهما في تهميش الدور السياسي الأوروبي في عملية السلام، لصالح الدور الأمريكي⁽¹⁾. لهذا لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من فرض رؤيته الخاصة بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، واكتفى بالوقوف خلف السياسات الأمريكية، مع بعض التطور في الموقف من الناحية النظرية، التي لم يترجمها الاتحاد إلى حالة ضغط فعلية على إسرائيل، نظرًا للهيمنة الأمريكية على الدور السياسي والأمني في مسار التسوية السلمية مع الفلسطينيين.

- انقسام موقف دول الاتحاد الأوروبي من العملية السلمية، وعجزها عن وضع تعريف واضح لمصالحها في الشرق الأوسط، وبالتالي صياغة واعتماد سياسة خارجية أوروبية محددة وواضحة وموحدة حيال الشرق الأوسط، الأمر الذي أسهم في ضعف موقف الاتحاد الأوروبي، وشكل عقبة أمام وجود سياسة أوروبية فاعلة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. تأرجح الموقف الأوروبي من عملية السلام بين ثلاث تيارات، الأولى تمثله فرنسا وأيرلندا وأسبانيا وإيطاليا، يدعو إلى دور أوروبي أكثر فعالية في العملية السلمية، من خلال زيادة التدخل الأوروبي وتفعيل دوره السياسي، والتيار الثاني تمثله ألمانيا وهولندا وبلجيكا والدنمارك، هذا التيار ليس لديه الحماس لدور سياسي أوروبي فاعل ومؤثر في العملية السلمية، ويتغاضى عن تحميل إسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام، ويدعو إلى توجيه اهتمام الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، أما التيار الثالث فتنتزعه بريطانيا، وهو يتحفظ على أي دور أوروبي مستقل عن الدور الأمريكي في العملية السلمية، قد يؤدي إلى خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

- رغم الترحيب العربي والفلسطيني الرسمي بالدور الأوروبي، إلا أن الوضع العربي يشكل عاملاً غير مساند لدور أوروبي فاعل في مسار التسوية السلمية، خاصة وأن بعض الدول العربية تفضل وتدعم الدور الأمريكي، ولا

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، تقرير معلومات رقم 16، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،

2010، ص 17-18

(2) إسماعيل، محمد هشام، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، مرجع سابق، ص 9-10.

تأخذ المبادرات الأوروبية على قدر كبير من الأهمية، لقناعتها بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف المؤثر في النهاية، وأن أي دور أوروبي هو مجرد دور ثانوي لا قيمة له، وهناك دول عربية أخرى ترى في الدور الأوروبي المتوازن، دورا هاما في مواجهة الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل⁽¹⁾.

هذه العوامل شكلت تحديا أمام الدور الأوروبي السياسي في العملية السلمية، وجعلته أسيرا للدور الأمريكي، وبالتالي أفقدته القدرة على التأثير الفعال في مسار العملية السلمية في الشرق الأوسط، وبرغم تطور الموقف الأوروبي السياسي من الناحية النظرية من القضية الفلسطينية، إلا أن التأثير السياسي الفعلي للاتحاد الأوروبي في العملية السلمية بقي محدودا.

مرتكزات الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

ترتكز رؤية الاتحاد الأوروبي تجاه تسوية القضية الفلسطينية على عدد من المبادئ الأساسية، التي يكمن أهمها في التزام الاتحاد بإنهاء الصراع وإحلال السلام استنادا إلى قرارات مجلس الأمن، وبشكل خاص القرارات 242 و338، واعتبار سياسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل غير شرعية، وتتعارض مع عملية السلام، واعتبار القدس الشرقية جزء من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والإيمان بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967⁽²⁾، وقد بلور الاتحاد الأوروبي رؤيته للدولة الفلسطينية، وفقا للأسس التالية⁽³⁾:

- اعتبار المفاوضات هي السبيل لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض أي أساليب أخرى، بخاصة العنف الذي يصفه الاتحاد الأوروبي بالإرهاب.
- المبدأ الحاكم للمفاوضات الهادفة إلى إقامة الدولة الفلسطينية، هو مبدأ الأرض مقابل السلام.
- مرجعية تلك المفاوضات هي قرارات الأمم المتحدة 242 و338 و1379.
- اعتبار مبادرة السلام العربية الظرف الإقليمي الممهد للدولة الفلسطينية المستقلة، الداعية إلى التطبيع بين العرب وإسرائيل، ضمن إطار للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

(1) الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 319

(2) طافش، هشام زهير، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003، مرجع سابق، ص 52.

(3) عبد العاطي، محمد، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، موقع الجزيرة نت (2007/7/31)، متوفر على الرابط/

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/03ca021e-df6b-46ff-a724-84285e448c59>

- الآليات المعتمدة التي من شأنها تسهيل تنفيذ هذه الرؤية هي خريطة الطريق واللجنة الرباعية.

وبالرغم من هذا الموقف المتطور للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والموقف من عملية السلام، الذي يترافق مع محدودية التأثير الأوروبي السياسي في مسار التسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، الذي تمت الإشارة إليه، إلا أن هناك بعض المراكز التي تحدد الموقف السياسي الأوروبي من عملية السلام، يمكن إيجازها فيما يلي:

- الرغبة الأوروبية في أن يكون لأوروبا دورا هاما في السياسة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

- المخاوف من تداعيات استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي (الذي تشكل القضية الفلسطينية جوهره)، وتزايد احتمالات العنف في المنطقة، الأمر الذي يهدد مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة، مما يدفع الأوروبيين للتدخل في المنطقة، وعدم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام ما يحدث⁽¹⁾.

- رؤية أوروبا لنفسها ولدورها، من حيث كونها رؤية ديناميكية تسعى إلى تكيف نفسها باستمرار مع التغييرات الدولية والإقليمية، في ظل الطموح الأوروبي الذي يدفع نحو لعب دور سياسي مستقل في الصراع العربي الإسرائيلي، بغض النظر عن اصطدام هذا الطموح بموازين القوى، ومصالح الدول الكبرى المؤثرة في عملية السلام، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، الذي جعل من الدور الأوروبي أقرب إلى التابع والثانوي منه إلى الشريك الفعلي⁽²⁾.

- القلق الأوروبي من ردود الفعل الإسرائيلية على أي مبادرة تتقدم بها دول الاتحاد، حيث تنظر إسرائيل إلى تلك المبادرات باعتبارها تصب في صالح الجانب الفلسطيني، وهي كما سبق وأشرنا لا تحبذ أي دور فاعل لأوروبا في عملية السلام، مما يشكل عائقا أما التدخل الأوروبي الفاعل في مسار التسوية السلمية⁽³⁾.

- العلاقات الأوروبية العربية، تساهم في بلورة الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، هذا رغم وجود خلافات عربية - عربية تحول دون تطوير

(1) طافش، هشام زهير، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003، مرجع سابق، ص 53.

(2) إسماعيل، محمد هشام، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، مرجع سابق، ص 4-5.

(3) إسماعيل، محمد هشام، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، مرجع سابق، ص 10.

العلاقات العربية الأوروبية، وتعزيز المصالح المشتركة بين الجانبين، مما يحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على بلورة سياسات عملية فاعلة تجاه التسوية السلمية في المنطقة.

ويمكننا إضافة إلى ما سبق، أن الاتحاد الأوروبي لم يضع تعريفا واضحا لمصالحه في المنطقة العربية، تكون مرتكزا لسياسته تجاه المنطقة، وعلى رأسها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو أمر أسهم في عدم وضوح السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة، بسبب الانقسامات الداخلية الأوروبية، فضلا عن عدم امتلاكه التأثير الفعال والقوى على الأطراف المعنية مثل الولايات المتحدة.

الاتحاد الأوروبي ودوره في التنمية والإصلاح في فلسطين

مع تولي السلطة الفلسطينية زمام الأمور في قطاع غزة ومدينة أريحا، وضعت المفوضية الأوروبية في العام 1995 مجموعة من الاقتراحات لمساعدة السلطة الفلسطينية، شملت تقديم مساعدات لإقامة بنى إدارية ومؤسسية وسياسية، تساهم في تحسين الحكم الجيد للسلطة الفلسطينية، وتحقيق الشفافية والفعالية في أداء مؤسساتها، وفي هذا السياق اقترحت المفوضية الأوروبية تقديم مساعدات لتأهيل الجهاز الإداري الفلسطيني، ومساعدة الوزارات من الناحية التقنية، وتطوير فعالية الشرطة الفلسطينية، ولتعزيز الديمقراطية اقترحت المفوضية تقديم 12.5 مليون دولار لانجاز الانتخابات الفلسطينية مطلع العام 1996، وإرسال مراقبين للإشراف على سير الانتخابات⁽¹⁾.

في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1994 و2000، كان الاتحاد الأوروبي الممول الرئيسي لعملية السلام، لكونه المتبرع الأول، فقد قدم 45% من إجمالي المساعدات حتى العام 1997، ركزت مساعدات الاتحاد الأوروبي على تأهيل البنى التحتية وبناء القدرات، وكان الاتحاد الأوروبي يشترط لسد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية، القيام بإصلاحات إدارية وقانونية لتعزيز كفاءة عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتحقيق الشفافية في النفقات⁽²⁾.

وعقب التوصل لمذكرة واي ريفر بين السلطة الفلسطينية وحكومة نتنياهو عام 1998، انعقد مؤتمر المانحين في تشرين الثاني/نوفمبر 1998 في واشنطن، تحت شعار " مؤتمر دعم سلام الشرق الأوسط والتنمية"، تعهدت الدول المانحة خلال المؤتمر بتقديم ثلاث مليارات دولار للسنوات الخمس التالية (1998-2003). في

(1) خضر، بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سابق، ص 567
(2) عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية المنعقد في بيروت 3-4 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 6

تعقيها على نتائج المؤتمر، اعتبرت المفوضية الأوروبية أن التحدي الأكبر الذي يواجه الاتحاد الأوروبي في التنمية الفلسطينية، هو وقف التدهور الجاري في النشاط الاقتصادي، وإعادة إحياء النمو الاقتصادي، واستخدام القدرات والطاقات الكامنة في المجتمع الفلسطيني، نحو تحقيق التنمية الإيجابية والحداثة، ولتحقيق ذلك أكدت المفوضية أن الهدف الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، هو العمل على الانتقال من حالة التبعية التي تعيشها الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل، إلى اقتصاد يعتمد على قاعدة إنتاجية أفضل، وزيادة حجم العلاقات التجارية الإقليمية ودولياً⁽¹⁾.

(1) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، مرجع سابق، ص 160

وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية

على أثر ادعاءات إسرائيل بحصولها على معلومات أمنية بعد عملية السور الواقي⁽¹⁾، تفيد بتورط السلطة الفلسطينية فيما وصفته بأعمال " الإرهاب"، وإمكانية استغلال بعض أموال المساعدات الدولية في تمويل عمليات موجهة ضد الأمن الإسرائيلي، ازدادت المطالبات والضغط الدولية والأوروبية بضرورة إجراء إصلاحات شاملة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتعزيز الشفافية المالية. في هذا السياق أصدرت المفوضية الأوروبية وثيقة خاصة، تشمل رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية، أكدت خلالها المفوضية أن الاتحاد الأوروبي ما زال مستمرا في دعمه إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء، والعمل جنبا إلى جنب مع السلطة الفلسطينية لإصلاح مؤسساتها، وخلق إدارة وحكومة فاعلة وشفافة.

أكدت الوثيقة الأوروبية أن دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، يركز مسبقا على الأمور ذات العلاقة بعملية الإصلاح، واعتبرت أن الإصلاح الحقيقي يجب أن ينبع من آمال الشعب الفلسطيني وقيادته، وأكدت أن مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة مشروطة باستمرارها في بذل الجهود لتحسين القيادة الجيدة، وفرض سيادة القانون، والأداء الأفضل في الموازنة والسياسة المالية، وزيادة الشفافية في الإدارة العامة والمالية، وذلك من خلال⁽²⁾:

- توحيد مصادر عائدات السلطة الفلسطينية في حساب مالي واحد، تحت إشراف وزارة المالية الفلسطينية، التي يراقبها بشكل دوري صندوق النقد الدولي.
- التأكيد الكامل والفعال لمسؤولية وزارة المالية في إدارة السلم الوظيفي للسلطة بكل شفافية.
- المحافظة على تثبيت التوظيف في القطاع العام، ووضع حدود للمصروفات عن طريق موازنة تقشف، توفر على الموازنة العامة 204 مليون دولار سنويا.

أوضحت الوثيقة الأوروبية أن برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم الموازنة الفلسطينية، يهدف إلى إنشاء جسم فلسطيني مسؤول وفعال عن عملية الإصلاح، يكون النقطة المركزية للحوار والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، والدول المانحة

(1) عملية السور الواقي هو الاسم الذي أطلقته إسرائيل على عملياته التي اجتاحت بموجبها مدن الضفة الغربية والتي بدأتها في 2002/3/29 وأنهتها في تموز/يوليو من نفس العام، وعلى أثر هذه العملية فرضت إسرائيل حصار على مقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق دولية، وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد: 52، (خريف 2002)، ص 220

الأخرى، وأبدت الوثيقة استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم الانتخابات الفلسطينية المحلية والوطنية، في مجالات التخطيط والمراقبة، والمساعدة في دعم وإعادة تأهيل بنية الأمن الفلسطيني، من خلال توحيد الأجهزة الأمنية، وتجهيزها ضمن إطار إصلاحي دستوري، يضمن احترام حقوق الإنسان، والرقابة المدنية على الأمن⁽¹⁾.

الجانب الإصلاحي في خطة خارطة الطريق

خارطة الطريق هي خطة دولية للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، تبنتها اللجنة الرباعية- التي يشكل الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها- عام 2003، تضمنت هذه الخطة جوانب ركزت على ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية فلسطينية داخلية، إذ ركزت الخطة في المرحلة الأولى منها على ضرورة بناء المؤسسات الفلسطينية، وتعيين حكومة فلسطينية جديدة، واستحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية يتمتع بصلاحيات، وتكليف لجنة بوضع دستور فلسطيني، ودمج أجهزة الأمن الفلسطينية ضمن ثلاث أجهزة، تكون مسؤولة أمام وزير الداخلية الذي يجب أن يتمتع بصلاحيات، مع إعادة بناء وتدريب وتأهيل هذه الأجهزة، مع إجراء انتخابات فلسطينية جديدة، كما تناولت المرحلة الثانية من الخطة دعم الاقتصاد الفلسطيني، وإقرار دستور فلسطيني من قبل المجلس التشريعي المنتخب⁽²⁾.

وافق الفلسطينيون على هذه الالتزامات التي فرضتها خطة خارطة الطريق، لكن الحكومة الإسرائيلية وضعت عليها أربعة عشرة تحفظ، أفرغ الخطة من محتواها، ورفع منسوب البعد الأمني فيها، هذا في الوقت الذي شهد فيه الموقف الأوروبي تراجعاً تجاه عملية السلام، مما أطلق العنان لإسرائيل لتتقلب على الخطة، وتنفذ خطة أخرى بديلة هي خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وبعض المستوطنات من شمال الضفة الغربية، وهي خطوة ساندتها الاتحاد الأوروبي كما أشار الباحث سابقاً.

الآلية الدولية المؤقتة وآلية بيغاس

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، ومن ثم الأحداث التي جرت في غزة في حزيران /يونيو 2007، والتي أدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، أقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس الحكومة التي يرأسها إسماعيل

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق دولية، وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 221-222.

(2) لمزيد من المعلومات حول ما تضمنته خطة خارطة الطريق، انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفاء، نص خطة خارطة الطريق، متوفر على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/pdf/Roadmap.pdf>

هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، اعترف الاتحاد الأوروبي بحكومة سلام فياض كحكومة شرعية، وقطع كافة الاتصالات مع حكومة إسماعيل هنية المقالة في غزة، لكن الاتحاد الأوروبي تعهد بتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، مع ضمان عدم استفادة حركة حماس منها، وأكد خافير سولانا من جهته أن موقف الاتحاد الأوروبي ينسجم مع موقف الرباعية، الذي يقوم على عدم إجراء اتصالات سياسية مع حماس، طالما لم تلبي الشروط التي وضعتها اللجنة⁽¹⁾.

ولضمان استمرار الدعم الإنساني لسكان قطاع غزة، أنشأ الاتحاد الأوروبي الآلية الدولية المؤقتة في حزيران/ يونيو 2006، وذلك بعيدا عن رقابة الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وبتمويل من المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي ودول مانحة أخرى، حيث قدم الاتحاد الأوروبي من خلال تلك الآلية مساعدات بقيمة 365 مليون يورو، في الفترة بين عامي 2006-2008، وذلك بهدف توفير الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، والنفقات التشغيلية للمستشفيات والمراكز الصحية، كما قدمت هذه الآلية منذ نشأتها مخصصات لحوالي 77 ألف من موظفي السلطة الفلسطينية، وعملت على صرف مخصصات اجتماعية لحوالي 75 ألف عائلة فلسطينية من معدومي الدخل في قطاع غزة والضفة الغربية، كما ساعدت الآلية في توفير الوقود اللازم للمولدات الكهربائية في مستشفيات غزة، ولأبار المياه، كما وفرت الآلية جميع احتياجات محطة الطاقة في غزة من الوقود⁽²⁾.

وفي شهر شباط/ فبراير عام 2008، واستجابة لمؤتمر باريس للمانحين، وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية 2008-2010، أطلقت المفوضية الأوروبية آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي، كبديلة عن الآلية الدولية المؤقتة، وذلك لتمكين الاتحاد الأوروبي من الانتقال من مرحلة دعم الميزانية، إلى مرحلة دعم التنمية الفلسطينية، من خلال آلية جديدة ذات طبيعة طويلة الأمد، تقوم على أساس دعم التنمية الفلسطينية، وليس الاستجابة للطوارئ فقط، كما هو حال الآلية الدولية المؤقتة، وحسب المفوضية الأوروبية فإن آلية بيغاس هي " آلية الاتحاد الأوروبي لدعم الشعب الفلسطيني، عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الفلسطينية، وتوفير أداة للمفوضية الأوروبية والجهات المانحة، لتسيير المساعدات المالية مباشرة باتجاه دعم تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية"⁽³⁾.

-
- (1) عبد الحي، وليد، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، مرجع سابق، ص 249.
(2) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (2007-1991)، مرجع سابق، ص 169.
(3) الاتحاد الأوروبي، آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، مكتب المفوضية الأوروبية، القدس، 2009، ص 6.

وقد تضمنت الآلية ما يلي⁽¹⁾:

- توفير الدعم المالي الهادف والمراقب بشكل جيد إلى السكان الفلسطينيين، وذلك عبر الحساب الموحد للخزينة الفلسطينية التابع للسلطة الفلسطينية، وعبر دفعات مباشرة إلى الشركات والأفراد المعنيين والمؤهلين، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية.

- مساعدة السلطة الفلسطينية في تنفيذ مشاريع متوسطة إلى كبيرة، كما نصت عليه خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وتوفير مساعدات فنية مع رقابة واضحة على عمليات التعاقد والصرف.

استمرت آلية بيغاس بالعمل على تنفيذ برامج الآلية المؤقتة التي سبقتها، لصرف مخصصات ورواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين، وتوفير الوقود لمحطة الطاقة في غزة، ودفع مخصصات اجتماعية للعائلات الفلسطينية المعوزة، ودفع الديون المتراكمة على السلطة الفلسطينية إلى القطاع الخاص، وفرت آلية بيغاس 409 مليون يورو للعام 2008، كدعم مالي مباشر للمجالات المذكورة أعلاه⁽²⁾.

مساعدة الاتحاد الأوروبي في بناء المؤسسات الفلسطينية

بعد أن وضعت السلطة الفلسطينية خطتها الخاصة بالإصلاح والتنمية للعام 2008/2010، أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه لأجندة الإصلاح الفلسطينية في الحكم، وفي هذا السياق، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً وتمويلاً لعدد من المشاريع الرئيسية في مجال إدارة التمويل العام، وأقر الاتحاد مشروعاً بقيمة 4 ملايين يورو لدعم دوائر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في وزارة المالية الفلسطينية، للمساعدة في تحسين إدارة التمويل العام، وزيادة الفعالية والمساءلة، كما مول الاتحاد الأوروبي عملية تحديث الجمارك الفلسطينية عبر برنامج (ASYCUDA)، بقيمة 2.5 مليون يورو⁽³⁾.

من جهة أخرى، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً وتمويلاً بهدف إصلاح القضاء الفلسطيني، من خلال عدد من البرامج الرئيسية، التي تضمنت: إقامة معهد التدريب القضائي الفلسطيني، ونظام تدريب قضائي مهني دائم، وتوفير التدريب القانوني للقضاة والمدعين العامين، وتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات لكافة الطواقم القانونية، وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات للجهاز القضائي، وإقامة دائرة تفتيش

(1) المرجع السابق، ص 7

(2) الاتحاد الأوروبي، آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، مرجع

سابق، ص 8-11

(3) الاتحاد الأوروبي، آلية بيغاس: دعم مالي مباشر للمؤسسات الفلسطينية: الحفاظ على استمرارية المؤسسات الفلسطينية، المفوضية الأوروبية، منشورات الاتحاد الأوروبي، القدس،

2009، ص 4

ومكتبة قانونية لتدعم مجلس القضاء الأعلى، وتمويل عملية تجميع قاعدة بيانات لكافة قرارات المحاكم الفلسطينية، لتكون جزء من قاعدة البيانات القانونية والقضائية في فلسطين⁽¹⁾.

وعلى صعيد الانتخابات الفلسطينية، فقد تسلمت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية قدر كبير من المساعدات الأوروبية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الأكبر إلى لجنة الانتخابات المركزية، فقد قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ (750) ألف يورو إلى لجنة الانتخابات المركزية، وذلك استكمالاً لمساعدات سابقة مماثلة بلغ مجموعها 13 مليون يورو، وذلك بهدف تحديث سجل الناخبين، وتوفير برامج تواصل انتخابية في المدارس الفلسطينية، لتثقيف الشباب الفلسطيني حول المبادئ الديمقراطية، وتحديث مرافق اللجنة في مجال تكنولوجيا المعلومات⁽²⁾. وفي هذا السياق يقول الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية: "نحن لجنة انتخابات دائمة، نجري العديد من المشاريع في الفترة ما بين الانتخابات لنشر الوعي حول الديمقراطية وسيادة القانون، سجل الناخبين بحاجة إلى تحديث مرة كل عام، ليتماشى مع المقاييس العالمية، وكان التمويل من الاتحاد الأوروبي إلى لجنة الانتخابات المركزية، فعالاً جداً في مساعدتنا للقيام بمهامنا"⁽³⁾، كما أن بعثة المراقبة الأوروبية في فلسطين، تهدف إلى تحقيق قدر كبير من نزاهة الانتخابات، فضلاً عن تمويل جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، كونه المسؤول عن جمع وتحليل البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، وعلى هذا الصعيد فقد تم تمويل التعداد العام للسكان عام 2007، بشكل كامل من الاتحاد الأوروبي. وقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 5.5 مليون يورو عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى 20 مشروع فلسطيني يعمل لتعزيز سيادة القانون وتشجيع الدفاع عن حقوق المجموعات الضعيفة في المجتمع الفلسطيني⁽⁴⁾.

كما ساهم الاتحاد الأوروبي في دعم وتحديث الشرطة الفلسطينية، حيث وفرت بعثة الشرطة الأوروبية إلى فلسطين منذ تأسيسها عام 2006، مساعدات فنية للشرطة الفلسطينية، فضلاً عن التدريب والمشورة في مجالات متعددة، من ضمنها المستوى العملياتي وحقوق الإنسان، والجوانب المدنية في العمل الشرطي، كما ساهم الاتحاد

(1) الاتحاد الأوروبي، المساعدة في بناء دولة فلسطينية: تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، المفوضية الأوروبية، منشورات الاتحاد الأوروبي، القدس، 2009، ص 3

(2) الاتحاد الأوروبي، المساعدة في بناء دولة فلسطينية: تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، مرجع سابق، ص 4

(3) المرجع السابق، ص 4

(4) الاتحاد الأوروبي، دعم المجتمع المدني الفلسطيني، إشراك كافة قطاعات المجتمع في التنمية، المفوضية الأوروبية، القدس، 2009، ص 3

الأوروبي بمبلغ 5 ملايين يورو لشراء معدات للشرطة، كمعدات الاتصالات والمركبات، كما وفر الاتحاد الأوروبي مبلغ 16 مليون يورو لإعادة بناء مركز أريحا للتدريب الشرطي، الذي صمم من قبل بعثة الشرطة الأوروبية⁽¹⁾.

وفي عام 2009، قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ 436 مليون يورو، وجاء في بيان المفوضية الأوروبية أن هذا المبلغ مخصص للمساعدات الإنسانية، ونشاطات النهوض المبكر بقطاع غزة، والاستمرار في دعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ الخطة الفلسطينية الشاملة للإصلاح والتنمية، بالإضافة إلى دعم برامج الاونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين⁽²⁾. وفي العام 2012 أعلنت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي سيضاعف مساعداته للتنمية الفلسطينية، لتبلغ 200 مليون يورو⁽³⁾.

استمر الاتحاد الأوروبي في تقديم مساعداته المتعلقة في بناء المؤسسات الفلسطينية وتطوير أدائها، واستمر في مساعدة الحكومة الفلسطينية للإيفاء بالتزاماتها ولضمان استمرارية عمل مؤسساتها، فقد قدم في كانون ثاني/يناير 2013 مبلغ 100 مليون يورو للسلطة الفلسطينية والاونروا، وقد جاء في بيان الاتحاد الأوروبي الصادر بشأن تلك المساعدة، أن تلك المساعدة تتألف من عنصرين، الأول بقيمة 60 مليون يورو، موجهة إلى آلية بيغاس الأوروبية التي تدعم خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، من خلال مساعدة السلطة الفلسطينية على تمويل العجز في تنفيذ البرنامج الإصلاحي، ولتلبية التزاماتها تجاه الموظفين، ولضمان استمرارية العمل الإداري والخدمات العامة الأساسية للمواطنين، أما الشق الثاني من المساعدة بقيمة 40 مليون يورو، فهو موجه لميزانية الاونروا للعام 2013، من أجل دعم التعليم والصحة وبرامج الخدمات الاجتماعية والإغاثية المسؤولة عنها الاونروا⁽⁴⁾.

وفي شهر أيلول/سبتمبر عام 2013، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم 52 مليون يورو، لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، في إطار خطة التنمية الفلسطينية للأعوام (2011-2013)، وأوضح الاتحاد

(1) الاتحاد الأوروبي، المساعدة في بناء دولة فلسطينية: تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، المفوضية الأوروبية، مرجع سابق، ص2-3

(2) وكالة الأنباء السعودية، بيان للمفوضية الأوروبية بشأن مساعدة الفلسطينيين، موقع الوكالة على شبكة الانترنت (2009/3/1)، متوفر على الرابط

<http://www.spa.gov.sa/details.php?id=639911>

(3) وكالة الأنباء السعودية، الاتحاد الأوروبي يضاعف مساعداته للتنمية الفلسطينية، موقع الوكالة على شبكة الانترنت (2012/9/14) متوفر على الرابط

<http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1029870>

(4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، الاتحاد الأوروبي يقر 100 مليون يورو لدعم السلطة والاونروا للعام 2013، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2013/1/15)، متوفر على الرابط

<http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=146491>

الأوروبي في بيان له أن هذا الدعم هو الجزء الأخير من المساعدة المالية للشعب الفلسطيني للعام 2013، من خلال آلية الجوار والشرابة الأوروبية، بحيث ترفع هذه المساعدة قيمة المساعدات الأوروبية إلى 300 مليون يورو في العام 2013، حيث سيخصص هذا الدعم لمساعدة السلطة الفلسطينية في استكمال خططها لتحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، وخلق فرص عمل، ومحاربة الفقر والبطالة، وتطوير بعض المناطق، وغيرها من الجوانب المستهدفة من هذا الدعم⁽¹⁾.

تقييم الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين

يعتبر الاتحاد الأوروبي هو المانح الأكبر للفلسطينيين، إذ يساهم بحوالي 45% من مجموع المساعدات التي تقدمها الأسرة المانحة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وقد بلغت قيمة المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993 وحتى نهاية العام 2013 ما مجموعه 5.6 مليار يورو⁽²⁾. يرى الباحث أنه من المهم الإشارة هنا إلى تقييم الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، من خلال التطرق إلى أهدافه، وآثاره على الشعب الفلسطيني.

أهداف الاتحاد الأوروبي من تقديم المساعدات للفلسطينيين

يهتم الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات المختلفة للشعب الفلسطيني، سواء عبر الحكومة الفلسطينية، أو إلى الشعب الفلسطيني بالتنسيق والتعاون مع الحكومة الفلسطينية، من المهم هنا الإشارة إلى الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها من وراء تلك المساعدات. وفي هذا السياق، ومنذ انطلاق العملية السلمية، شارك الاتحاد الأوروبي في مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن في تشرين أول/أكتوبر 1993، أي بعد شهر من توقيع اتفاقية أوسلو، وقد تعهد المؤتمر بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ولعملية السلام، من أجل حشد الدعم المالي للفلسطينيين، من خلال إجراءات مناسبة لإدارة المساعدات التي تقدمها الأسرة المانحة للسلطة الفلسطينية، لمساعدتها في إدارة المناطق التي ستسيطر عليها، ومساعدتها في إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية، وتمويل الأنشطة التنموية وإدارتها في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى تمكين المؤسسات الفلسطينية من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ودفع رواتب

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي يعلن عن تقديم 52 مليون يورو لدعم التنمية في فلسطين، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2013/9/9)، متوفر على الرابط/

<http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=159718>

(2) قام الباحث بمراجعة قيمة المساعدات الأوروبية من خلال ثلاث مراحل: المرحلة الأولى امتدت من عام 1993 حتى عام 2000، والمرحلة الثانية حتى نهاية العام 2005، والمرحلة الثالثة حتى نهاية العام 2013، وبناء على ذلك وصل مجموع المساعدات إلى 5.6 مليار يورو.

الموظفين⁽¹⁾. كما أن دعم العملية السلمية يعتبر هدف المانحين، من خلال دعم الاقتصاد الفلسطيني، واحتواء أسباب التوتر والتهديدات التي تعصف بالعملية السلمية، ودفع عملية السلام، وتشجيع الطرفين على الاستمرار في مسار التفاوض.

يتبين من خلال تعهدات المؤتمرين مع انطلاق العملية السلمية والتوقيع على اتفاقية أوسلو، أن الهدف الرئيسي للأسرة المانحة من وراء تقديم المساعدات هو دعم مسار التفاوض بين الجانبين، وتحسين الاقتصاد الفلسطيني، ليشعر الفلسطينيون بثمار عملية السلام. لكن الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر المانحين، يعتبر أن الهدف من هذه المساعدات هو بناء مؤسسات دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة وقابلة للحياة في المستقبل، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن⁽²⁾، هذا هو الهدف المعلن والعنوان الكبير الذي يقف خلف المعونات الأوروبية للفلسطينيين. لكن تبقى هناك أهداف غير ملحوظة، يمكن استنتاجها من خلال تتبع مواقف الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية تجاه الفلسطينيين، وبناء على ذلك يمكن للباحث تلخيص الأهداف الحقيقية من وراء دعم الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني فيما يلي:

- دعم مسار التسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، من خلال دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني، والمساعدة في تنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تساهم في تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.
- التأثير على المواقف السياسية الفلسطينية، من خلال استخدام أسلوب الترغيب بالمغريات المادية، وربط الفلسطينيين بالمعونات الخارجية، لإضعاف موقفهم، وبالتالي تسهيل قبولهم بشروط التسوية السلمية، بما ينسجم مع نظرة الاتحاد الأوروبي التي لا تبتعد عن الإطار العام للموقف الأمريكي من عملية التسوية⁽³⁾.
- محاولة التأثير على الشعب الفلسطيني، وإشعاره بثمار وفوائد مسار التسوية السلمية، لتحجيم القوى الفلسطينية المعارضة لمسار التسوية، لصالح القوى المؤيدة له.
- إبقاء السلطة الفلسطينية في حالة تمكنها من القيام بإدارة شؤون السكان الفلسطيني، وتقديم الخدمات للمواطنين في المجالات الأساسية، كالصحة

(1) ليد، عماد سعيد، *تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية*، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004، ص 470

(2) وكالة نيبأ الإخبارية المستقلة، معونة الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين: تساعد أم تعزلهم؟، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2014/2/20)، متوفر على الرابط/

<http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=35829>

(3) الجرباوي، علي، *حول الأجندة الخارجية للصالح: الحالة الفلسطينية*، مجلة المستقبل العربي،

مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، السنة 29، كانون ثاني/يناير 2007، ص 74

والتعليم وغيرها، والضغط عليها لتنفيذ الالتزامات الأمنية وفقا للاتفاقيات الموقعة، والحاجة الإسرائيلية للأمن والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية.

ما يعزز الأهداف السابقة، هو عدم الوصول إلى حل يقوم على أساس دولتين لشعبين حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، فيما لا زالت المفاوضات منذ عقدين من الزمان تراوح مكانها، ولم تحرز تقدم ملحوظ وملحوس فيما يتعلق بالوصول إلى حل الدولتين، فحتى لحظة إعداد هذه الدراسة لا توجد دولة فلسطينية مستقلة، ولا يوجد في الأفق القريب ما يشير إلى قيام تلك الدولة، بل إن المفاوضات توقفت منذ العام 2010 وحتى العام 2013، واستؤنفت لمدة تسعة أشهر ومن ثم توقفت. وقد توصلت دراسة أجريت في هذا السياق، إلى أن المعطيات المتاحة حول المساعدات الأوروبية، دلت على أن وتيرة تلك المساعدات تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية، بهدف تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات إنجاحها، بصرف النظر عن الهدف النهائي الذي ينشده الفلسطينيون من عملية السلام، المتمثل في إزالة الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة⁽¹⁾. هذا يعزز ما ذهب إليه الباحث بأن المساعدات الأوروبية محكومة ومرهونة بسقف أو سلفو الأمني والسياسي.

المساعدات الأوروبية كوسيلة ضغط

لا شك أن المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لا تخلو من ممارسة بعض الضغوط على السلطة الفلسطينية، ففي بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية بدء الاتحاد الأوروبي والأسرة الدولية المانحة يربطون بين تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، وبين إجراء إصلاحات داخل مؤسساتها، وكانت الرسائل الواردة من الاتحاد الأوروبي تفيد بأن على السلطة إجراء إصلاحات في مؤسساتها. عكست هذه المطالب الرغبة الأوروبية ومعها الأمريكية في خلق الظروف المناسبة للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة، ولم تعكس الرغبة الحقيقية في تكريس الديمقراطية والشفافية وبناء المؤسسات الفلسطينية، لتكون نواة دولة مستقلة. وقد انطوت خطة خارطة الطريق على جانب إصلاحي تمت الإشارة إليه أعلاه، وتم ربط هذه الإصلاحات بضرورة تفكيك البنية التحتية لما أسمته " الإرهاب"، ودمج الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتفعيل أدائها، وتحسين مستوى التنسيق بينها وبين نظيرتها الإسرائيلية.

(1) عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مرجع سابق،

وفي هذا الصدد يشير الدكتور فهمي شراب أن المساعدات الأوروبية استخدمت في كثير من الأحيان كأداة ضغط على السلطة الفلسطينية، وذلك لإلزامها بمبدأين اثنين⁽¹⁾:

- محاربة ما يسمى الإرهاب، بمفهومه الغربي، وما يعنيه ذلك من ملاحقة أبناء الفصائل الأخرى المعارضة لاتفاقيات السلام مع إسرائيل، وتفكيك بناها التحتية، ونزع سلاحها، وذلك لضمان أمن إسرائيل، وأن يكون النظام السياسي الفلسطيني المجاور لإسرائيل نظاما مسالما وليس مقاوما.
- دفع السلطة الفلسطينية إلى الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، بصرف النظر عن التزام الطرف الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات.

تجدر الإشارة في هذا السياق أن الاتحاد الأوروبي وعد السلطة الفلسطينية وإسرائيل في كانون أول/ ديسمبر 2013، بدعم غير مسبق في حال التوصل إلى اتفاق سلام، حيث عرض على فلسطين الحصول على مكانة " دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي مع امتيازات خاصة"، وهي أعلى صفة يمكن أن تحصل عليها دولة من خارج الاتحاد الأوروبي، وذلك في حال التوصل إلى اتفاقية سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، كما عرض الاتحاد الأوروبي على إسرائيل مكانة مماثلة بالشروط نفسها، هذا في الوقت الذي حذر فيه الاتحاد إسرائيل من مغبة الاستمرار في مشاريع البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، مؤكدا أن أي مشروع جديد على هذا الصعيد، سيعرض إسرائيل لتحمل المسؤولية عن فشل المفاوضات مع الفلسطينيين⁽²⁾. وقال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس جون جان روته: " أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساهمة الإيجابية في المفاوضات من خلال التزامه بمساهمة فاعلة في ترتيبات مرحلة ما بعد الصراع، في شكل يضمن استدامة اتفاق السلام"، وأضاف أن "الاتحاد الأوروبي دعا الطرفين إلى باعتماد الفرصة الفريدة التي توفرها مفاوضات السلام الجارية، وأن الاتحاد الأوروبي بتقديمه هذا العرض الجوهرى يؤكد جاهزيته مرة أخرى للعمل مع الطرفين نحو سلام عادل ودائم"⁽³⁾. وفي لقاء عقده مع الصحفيين في مقر وزارة الإعلام في رام الله قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس: " إن المنح والمساعدات المالية التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، تحمل بعدا

(1) شراب، فهمي، أوروبا والقضية الفلسطينية، موقع الكاتب على شبكة الانترنت (2012/5/24)، متوفر على الرابط <http://www.shurrab.ps/14707>

(2) يونس، محمد، وتلحمي، أسعد، الاتحاد الأوروبي يعد السلطة الفلسطينية وإسرائيل بدعم غير مسبق في حال التوصل إلى اتفاق سلام، موقع الحياة على شبكة الانترنت (2013/12/17)، متوفر على الرابط <http://www.alhayat.com/OpinionsDetails/583209>

(3) يونس، محمد، وتلحمي، أسعد، الاتحاد الأوروبي يعد السلطة الفلسطينية وإسرائيل بدعم غير مسبق في حال التوصل إلى اتفاق سلام، مرجع سابق.

سياسيا وليس إنسانيا، ونحن نقدم الدعم المالي للمؤسسات لنرى نتيجة على الأرض، لأن دعما ذو أبعاد سياسية، وليس إنسانية كما هو الدعم المقدم لسوريا، وفي حال فشلت المفاوضات الجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ستقوم دول الاتحاد بإعادة تقييم المراحل السابقة من المساعدات، وبناء عليها يتم تحديد حجم المنح المالية التي نقدمها للفلسطينيين بشكل سنوي⁽¹⁾.

ترافق هذا الأمر مع تحذير الاتحاد الأوروبي لإسرائيل، ومطالبة سفراء دول الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية بضرورة وقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، والتهديد بفرض مزيد من العقوبات على إسرائيل، من خلال توضيح المكاسب والفوائد التي يمكن أن تجنيها إسرائيل من وراء إحراز تقدم في المفاوضات، في مقابل الأثمان التي ستدفعها في حال فشلت المفاوضات.

الآثار المترتبة على المساعدات الأوروبية

كما ذكرنا من قبل، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر المانح الأكبر للسلطة الفلسطينية، وتشير التقارير إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم حوالي 4 مليار دولار منذ العام 2000 وحتى نهاية العام 2013. للمساعدات الأوروبية المقدمة للفلسطينيين نتائج إيجابية وأخرى سلبية، سيشير إليها الباحث فيما يلي.

الآثار الإيجابية

لاشك أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، انعكست بشكل إيجابي على الاقتصاد الفلسطيني، فقد أسهمت في تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني، وفي تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني، وكان لها دور مهم في مساعدة السلطة الفلسطينية على النهوض بمهامها في خدمة السكان الفلسطينيين، وفي توفير مصادر دخل للعائلات المعوزة في فلسطين، وتوفير الدعم الذي ساهم في إصلاح البنية التحتية، ومساعدة الأجهزة الحكومية الفلسطينية في القيام بمهامها تجاه خدمة المواطنين الفلسطينيين، كما ساهم الدعم الأوروبي في تسهيل إجراء الانتخابات الفلسطينية المحلية والرئاسية والتشريعية، من خلال دعم لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، وإيفاد المراقبين الأوروبيين، لمراقبة العملية الانتخابية في فلسطين.

الفلسطينيين من جهتهم أبدوا قبولا لسياسات الاتحاد الأوروبي ومساعداته، بسبب الحاجة الماسة لتلك المساعدات، خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية في فلسطين، في ظل ضعف الإمكانيات الفلسطينية الذاتية، فضلا عن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي

(1) وكالة أمد للإعلام، سفير الاتحاد الأوروبي: المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية تحمل بعدا سياسيا، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2014/1/29)، متوفر على الرابط/

<http://www.amad.ps/ar/?Action=DetailLight&ID=13097>

على مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، وعرقلته المستمرة لأي محاولة فلسطينية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وتدميره لمقومات الحياة الفلسطينية، مثل مصادرة الأراضي وإتلاف أشجار الزيتون في الضفة الغربية، والحمضيات في غزة، وقصف مقرات الأجهزة الأمنية، والبيوت والمقرات الحكومية في غزة، والحصار المستمر للمناطق الفلسطينية، ولهذا ساهمت المساعدات الأوروبية في تخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الإسرائيلية.

كما ساعدت المعونة الأوروبية في مجال تطوير البنية التحتية، من خلال دعم مشاريع متعددة في هذا المجال، وإصلاح كثير مما دمره الاحتلال خلال عدوانه المستمر على المدن والمناطق الفلسطينية، وساعدت كذلك في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتمكين الفقراء والعائلات المهمشة، ومساعدة العائلات المعوزة من خلال آلية بيغاس، وتقديم برامج القروض الصغيرة الموجهة للنساء وذوي الدخل المحدود، والبرامج الاغاثية الطارئة، ومشاريع خلق فرص عمل. ولهذا يمكن القول أن المساعدات الأوروبية المقدمة للفلسطينيين، قد انطوت على بعد ايجابي، وانعكست آثارها الايجابية على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

الآثار السلبية

بالرغم من استمرار تدفق المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية، إلا أن هذا الدعم انطوى على بعد سلبي، إذ أنه لم يكن من أجل إرساء قواعد بناء الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل عملي وواقعي، وإنما من أجل المحافظة على الاستقرار في المنطقة، وعلى مسار المفاوضات، حتى وإن لم يتمخض عن تلك المفاوضات نتائج واضحة وملموسة باتجاه الوصول إلى حل الدولتين، ولهذا سعى الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المساعدات، لضمان بقاء وجود السلطة الفلسطينية، والإبقاء عليها قادرة على توفير الخدمات العامة والأساسية للمواطنين الفلسطينيين، ومساعدتها في دفع رواتب العاملين، ورغم أن هذا يحمل بعدا ايجابيا، إلا إنه لا يساهم في تطوير وضع السلطة للانتقال بالشعب الفلسطيني نحو الدولة والاستقلال، خاصة وأنه تم استغلال تلك المساعدات بغية التأثير على الشعب الفلسطيني لتأييد العملية السلمية، وتحجيم القوى المعارضة لمسار التسوية السلمية في فلسطين، من خلال إشعار الفلسطينيين بثمار السلام، والفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يحققونها من خلال تأييدهم لمسار التسوية السلمية.

وما يدل على ما سبق، هو التقرير الذي أصدره الاتحاد الأوروبي في العام 2006، الذي أكد على أن مساعدات الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، ساهمت في منع انهيار الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، الأمر الذي اعتبره التقرير عنصرا جوهريا في تحقيق السلام، وهو ما نجح فيه الاتحاد الأوروبي - على حد وصف التقرير -، لكنه

استدرك بأن هذا الهدف يبقى بعيدا عن تحقيق تنمية جادة قابلة للاستدامة، من النوعية التي تمكّن من حشد الفلسطينيين للالتفاف حول دعم السلام بصورة فاعلة⁽¹⁾. هذا بالإضافة إلى استخدام الدعم والمعونة كورقة سياسية لانتزاع مواقف وتنزلات من الجانب الفلسطيني، كما حصل مع أول حكومة فلسطينية تشكلها حركة حماس، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت مطلع العام 2006، حيث أمهلت اللجنة الرباعية – التي يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها- حكومة إسماعيل هنية مدة شهرين للاعتراف بشروطها، وهي: الاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونبذ العنف والإرهاب، وذلك مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من أن نسبة كبيرة من المعونة الأوروبية توجهت نحو بناء المؤسسات الفلسطينية، إذ بلغت نسبتها 29%، كان جزء منها عبارة عن مستشارين يقومون بالمساعدة في إعداد الخطط، لتطوير العمل الحكومي الفلسطيني، ونسبة أخرى من هذه المساعدات تذهب لتغطية رواتب ونفقات هؤلاء المستشارين⁽²⁾. هذا في الوقت الذي تذهب فيه نسبة ضئيلة من المساعدات لا تتجاوز 7% لقطاعات الزراعة والصحة والمياه والطاقة، وهي قطاعات مهمة لترسيخ وبناء اقتصاد فلسطيني مستقل، قادر على التطور والاستمرار⁽³⁾.

وغالبا لا تأخذ تلك المساعدات - خاصة الفنية منها- في الاعتبار أولويات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني وحاجاته، وإنما تتم وفق الرؤية الخاصة التي يراها خبراء الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم تسهم في بناء مؤسسات فلسطينية رصينة، تمتاز بالشفافية والأداء الفعال، خاصة في ظل التقارير المختلفة التي تتناول سوء الإدارة والفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والضعف العام في أدائها.

وبرغم الانجازات التي حققتها المساعدات الأوروبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تكن بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات الفلسطينية المستهدفة من المساعدات الأوروبية، حيث بقيت الغالبية العظمى منها في دائرة الفقر والبطالة. ومن جهة أخرى، لم تنجح المساعدات الأوروبية في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها، وتعزيز فرص النمو الذاتي، هذا فضلا عن أن برامج المساعدات الأوروبية لم تربط بين

(1) بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي

الفلسطينية المحتلة (2007-1991)، مرجع سابق، ص 175-176

(2) وكالة نباء الإخبارية المستقلة، معونة الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين: تساعد أم تعزلهم؟،

مرجع سابق.

(3) المرجع السابق.

الجهود الاغاثية والتنمية بمفهومها الشامل⁽¹⁾. حيث أن إبقاء الفلسطينيين معتمدين على المساعدات في مجال مكافحة الفقر وتخفيف البطالة ودفع الرواتب، لا يقودهم إلى تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وهو ما يعني ضرورة الخروج من هذه الدائرة، نحو توظيف أكثر نجاعة لتلك المساعدات، للاستفادة منها في بناء مشاريع تنموية فلسطينية، تساهم في تحقيق قدر من التنمية المستدامة، التي تساعد الفلسطينيين على الاعتماد على أنفسهم أكثر، وتقليل اعتمادهم على المعونات الخارجية. بعد هذا الاستعراض لتطور موقف الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين، يود الباحث أن يضع الملاحظات التالية:

- شهدت مواقف الاتحاد الأوروبي تطورا هاما على صعيد الموقف من القضية الفلسطينية، فبعد أن كانت الدول الأوروبية تنتظر للقضية الفلسطينية من زاوية أنها قضية لاجئين يحتاجون الإغاثة، تطور الموقف الأوروبي حتى الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره، وتأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.
- ضعف ومحدودية قدرة الاتحاد الأوروبي في التأثير الفعلي على مسار التسوية السلمية، فبرغم تطور الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، إلا أنه بقي تطورا نظريا، وبقي محدود التأثير من الناحية السياسية الفعلية في عملية السلام، ولم يتمكن من ترجمة الثقل المالي الذي يمثلته في دعم العملية السلمية، إلى ثقل سياسي موازي له.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي المانح الأكبر للفلسطينيين، إذ تبلغ نسبة مساهماته في هذا الإطار نحو 45% من إجمالي المساعدات التي تلقاها الفلسطينيون بعد اتفاقية أوسلو وحتى نهاية العام 2013، بقيمة إجمالية تعادل 5.6 مليار يورو.
- يهدف الاتحاد الأوروبي من وراء مساعدة السلطة الفلسطينية إلى دعم مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تتمخض عنه، وإلى التأثير على الموقف الفلسطيني للقبول بشروط التسوية السلمية، واستمرار التعاون والتنسيق الأمني مع إسرائيل.
- هناك جوانب ايجابية للمساعدات الأوروبية، كالمساهمة في تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني، ومساعدة السلطة الفلسطينية في النهوض بمسؤولياتها في خدمة السكان، وتوفير الدعم لإصلاح البنية التحتية، والمشاريع الاجتماعية مثل محاربة الفقر والبطالة وغيرها، لكن رغم ذلك انطوت تلك المساعدات على بعض الأبعاد السلبية، حيث هدفت إلى المحافظة على الاستقرار واستمرار

(1) عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مرجع سابق، ص 21.

مسار التسوية، بغض النظر عن نتائج المفاوضات والمدة الزمنية التي يمكن أن تستهلكها، كما أن تلك المساعدات لا تأخذ أحياناً الحاجات والأولويات الفلسطينية.

- استخدم الاتحاد الأوروبي المساعدات كوسيلة للضغط، خاصة على الجانب الفلسطيني، وذلك لمحاربة ما يصفه "بالإرهاب"، وتفكيك البنى التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية، وإلزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات مع إسرائيل، واستمرار التنسيق الأمني معها، هذا رغم عدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة، وانتهاكها بشكل مستمر.

الفصل الخامس

الدبلوماسية الفلسطينية وتأثيرها على مواقف وسياسات
الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين

الدبلوماسية الفلسطينية وتأثيرها على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين

مقدمة

يسعى هذا الفصل إلى بيان تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، حيث يبرز في البداية أهمية الدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين، ويوضح الأسس والمركزات التي تقوم عليها رؤية الاتحاد الأوروبي تجاه هذه العملية، وأهم القيود والمعوقات التي تواجه الدور الأوروبي على هذا الصعيد، ومن ثم التعرف على أدوات الاتحاد الأوروبي في تفعيل دوره التنموي في فلسطين، كما يتطرق الفصل إلى رؤية السلطة الفلسطينية للدور التنموي الأوروبي في فلسطين، وللتنمية السياسية التي تريدها السلطة الفلسطينية في فلسطين، ويبيّن الفصل حدود تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والعقبات والتحديات التي تواجهها في هذا الجانب، والآليات الدبلوماسية التي تستند إليها الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي بشكل عام، وفي نهاية الفصل يتم عرض تقييم عام لدور الدبلوماسية الفلسطينية، فيما يتعلق بتأثيرها على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين. تجدر الإشارة هنا إلى أن المعلومات والبيانات التي تم جمعها لغرض استكمال هذا الفصل، تم استيفائها من خلال عدد من المقابلات التي أجراها الباحث مع عدد ممن لهم صلة بهذا الموضوع، بالإضافة إلى نائب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، فضلا عن بعض المصادر المتوفرة، والمتعلقة بهذا الموضوع.

أهمية الدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين

تنبع أهمية دور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين من أهمية الاتحاد نفسه، الذي يشكل كتلة دولية هامة، لها أثرها على مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط، ودعم تلك العملية من ناحية سياسية واقتصادية. وعلى صعيد التنمية السياسية في فلسطين، يمكننا ملاحظة ما يشكله دور الاتحاد الأوروبي من أهمية على هذا الصعيد، فمن خلال الدعم الأوروبي متعدد الأوجه والأشكال، تمت المحافظة على استمرارية عمل المؤسسات الفلسطينية، وساعد على عملية تحديثها وتطويرها، ووفر الدعم اللوجستي اللازم لعمل كثير من تلك المؤسسات، مما حافظ على جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين الفلسطينيين، في مجالات متعددة، مثل الصحة والتعليم والقطاعات الاجتماعية الأخرى، كما دعم الاتحاد الأوروبي خطط التنمية الفلسطينية، بخاصة الخطة الفلسطينية الشاملة للإصلاح والتنمية، كما ضاعف

مساعداته لدعم التنمية الفلسطينية والتي بلغت 200 مليون يورو عام 2013، وذلك لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ضمن إطار خطة التنمية الفلسطينية للأعوام 2011-2013، وقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي منذ عام 2007 وحتى نهاية العام 2013 ما قيمته مليارين و 702 مليون دولار، وذلك من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية، حيث مثلت تلك المساعدات ما نسبته 33.3% من مجمل الدعم الدولي المقدم للسلطة الفلسطينية في الفترة ذاتها⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، اعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمد الله، أن الدعم المالي والسياسي الأوروبي للسلطة الفلسطينية، يساهم في تحقيق طموحات الفلسطينيين، المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، هذا في الوقت الذي اعتبرت فيه كاثرتين أشتون مفوضية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، أن الدعم الأوروبي للسلطة الفلسطينية يهدف إلى دعم الحكومة الفلسطينية لتكون قوية وثابتة، ملتزمة بالإصلاح وحكم القانون، وأن الهدف النهائي لتلك المساعدات يتجسد في إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن⁽²⁾.

وعلى هذا الصعيد، يرى دافيد جير نائب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، أن الاتحاد الأوروبي لعب دورا مهما في مساعدة الفلسطينيين، حيث تجلّى ذلك في مساعدة السلطة الفلسطينية على بناء المؤسسات، وذلك من خلال تأمين التمويل اللازم، والمساهمة في تمويل خزانة السلطة الفلسطينية، كي تتمكن من دفع رواتب الموظفين، فضلا عن تمويل كثير من أنشطة المؤسسات الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى توفير الدعم الفني والخبراء، من أجل بناء تلك المؤسسات، ويرى دافيد جير أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أهم الشركاء في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية، وأنه سيستمر في هذا الدعم، فضلا عن مشاركة الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية بالعديد من الخبرات، مما يضيفي الايجابية الواضحة على دور الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالسلطة الفلسطينية⁽³⁾.

ويمكن القول في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي شكل رافعة وشريك أساسي في التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين، حيث واكب تطور المؤسسات الفلسطينية، كالمجلس التشريعي والمساعدة في الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى

(1) صالح، محسن، إشكالية المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، (2014/12/21)، متوفر على الرابط /<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

(2) وكالة الحرية الإخبارية الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي يعلن عن تقديم 52 مليون يورو لدعم مشاريع ومؤسسات فلسطين، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت، (2013/9/9)، متوفر على الرابط /<http://hr.ps/ar/news/37812.html>

(3) دافيد جير، نائب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/1/26

المساعدة في تطوير المؤسسات التنفيذية والقضائية، هذا فضلا عن دعم الاقتصاد الفلسطيني، ودعم القطاع الخاص، وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة، وقد شكلت مساهمات الاتحاد الأوروبي ما يقارب 500 مليون دولار عام 2013، هذا غير المساعدات الأخرى التي تأتي من الاتحاد الأوروبي أو من دوله على صيغة مشاريع، مثل دعم المحاكم الفلسطينية، وجهاز القضاء والشرطة الفلسطينية، التي حظيت بمساعدات في التدريب وبناء المراكز والسجون، حيث شكلت تلك المساعدات أهمية كبيرة للحفاظ على النظام العام وسيادة القانون في فلسطين، كما ساهم الاتحاد الأوروبي في حث ومساعدة السلطة الفلسطينية على الالتزام بمعايير المحاسبة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بحكومة واحدة وقانون واحد وسلاح واحد، والمهم أيضا في هذا الأمر أن هذه المساهمات تأتي ضمن إطار الغلاف السياسي الواضح والمتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية⁽¹⁾.

نلاحظ من خلال ما سبق أن هناك أهمية كبيرة لدور الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، وبغض النظر عن الأهداف التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها من وراء هذا الدور والمساعدة، إلا أن تلك المساعدات ساهمت بالفعل في تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية، سواء من خلال تحديثها ودعمها وتزويدها بما هو لازم من معدات وأجهزة، أو دعمها ماليا عبر خزينة السلطة الفلسطينية، لتتمكن من تأمين احتياجاتها ودفع رواتب الموظفين، وبالتالي فإن بقاء ونجاح المؤسسات الفلسطينية في أداءها، يرجع في جانب كبير منه إلى المساعدة والمساندة الأوروبية لتلك المؤسسات.

رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين

يمكن فهم رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين، من خلال فهم رؤيته لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبشكل خاص على المسار الفلسطيني، ورؤيته للحل النهائي للقضية الفلسطينية، حيث يؤمن الاتحاد الأوروبي أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يمكن أن يتحقق من خلال المفاوضات، التي تؤدي بدورها إلى حل سياسي يقوم على مبدأ حل الدولتين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب. وبالتالي فإن رؤية الاتحاد الأوروبي للتنمية السياسية في فلسطين، إنما تأتي في سياق هذا الموقف الشامل، من خلال النظر إليها كوسيلة تساعد في الوصول إلى هذا الهدف المنشود من

(1) مجدي الخالدي، مستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الدبلوماسية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/11/10.

المفاوضات، من خلال العمل والمساعدة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المنشودة، وذلك من خلال⁽¹⁾:

- الرجوع للمفاوضات للاتفاق على شروط التوصل لاتفاق نهائي، الذي يشمل قيام دولة فلسطينية تقام على حدود العام 1967، وتكون القدس عاصمة الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.
 - قيام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة الفاعلة في بناء المؤسسات، من خلال توفير الخبراء والتمويل اللازم، من أجل المساعدة في عملية تطوير المؤسسات الفلسطينية.
 - دعم الحياة الاجتماعية وتحقيق درجة من الرفاهية الاجتماعية في فلسطين، فضلا عن تكريس الحياة الديمقراطية، وذلك من خلال تمكين المؤسسات من فهم الحياة الديمقراطية، من الانتخابات إلى ترقية المجتمع، إلى حرية الإعلام وغيرها.
 - المساهمة في دعم أصحاب الخبرات والخبراء والمهارات، من خلال تأمين معيشتهم وإيجاد فرص العمل الملائمة لهم.
- وفي سياق تلك الرؤية، يقوم الاتحاد الأوروبي بدور بناء وإيجابي، في محاولة تشجيع بناء مؤسسات فلسطينية ديمقراطية، مثل تقوية دور المجلس التشريعي، ودعم الانتخابات ومراقبتها، فضلا عن دعم البلديات وتشجيع دور الأحزاب السياسية، هذا برغم أن البعض يرى أن هناك تراجعاً في الدور الأوروبي في الفترة الأخيرة، بسبب الضغوط الإسرائيلية التي هدفت إلى تحويل أجندة ذلك الدعم والمساعدة، من أجندة التنمية السياسية وبناء ديمقراطية فلسطينية رصينة، إلى أجندة أمنية تركز على البعد الأمني، بفعل الضغط الإسرائيلي والأمريكي، حيث كان هذا التحول على حساب الجوانب الأخرى ذات العلاقة المباشرة بالتنمية السياسية في فلسطين، وهذا بطبيعة الحال أثر على رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين، في السنوات التي تلت الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، حيث أصبح دور الاتحاد الأوروبي ضعيف فيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية، وتم اختصار عملية بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية كمؤسسات دولة ديمقراطية، في بناء المؤسسات الأمنية، والتركيز على الأجهزة الأمنية أكثر، ورغم أن هذا مطلوب، لكنه غير كافٍ، خاصة وأن هناك ضعف في المساعدة المتعلقة ببناء مؤسسات التنمية السياسية، والمؤسسات الديمقراطية في فلسطين، بالإضافة إلى

(1) دافيد جبر، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

مؤسسات التعليم وترسيخ المبادئ الديمقراطية، مثل احترام حقوق الإنسان، وفصل السلطات، وتعزيز دور المجلس التشريعي⁽¹⁾.

ويرى آخرون أن الاتحاد الأوروبي يحاول مساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسسات فعالة، باعتبار تلك المؤسسات ناشئة وجديدة، ومن خلال اشتراك ومساعدة الاتحاد الأوروبي في بنائها، يستطيع أن يفرض ويمرر بعض السياسات والقيم التي يطالب الاتحاد الأوروبي دول الجنوب بشكل عام بتبنيها، ويحاول أن يجعل النموذج والشكل النهائي لتلك المؤسسات يتناسب مع رؤية الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب أن الاتحاد الأوروبي يستفيد من نجاح التجربة الفلسطينية على هذا الصعيد، في إقناع دول الجنوب للامتثال للشكل والمضمون الذي يريده الاتحاد الأوروبي لمؤسساتها، وهذا ما يعلل حماس الاتحاد الأوروبي لعملية بناء المؤسسات الفلسطينية، بشكل خاص حال وجود تقدم في العملية السلمية، بينما يضعف هذا الحماس حين تعثر وتوقف المفاوضات⁽²⁾.

بناء على ما سبق، يمكننا تلخيص موقف الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين، بأنه موقف يستند إلى رؤية الاتحاد الأوروبي لحل القضية الفلسطينية، القاضي بإقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967، وأن هذه الدولة تحتاج إلى مساعدة في بناء مؤسساتها، ولهذا سعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير المؤسسات الفلسطينية، ودعم الانتخابات وخطط الإصلاح الفلسطينية، ومؤسسات الحكم والقضاء والأجهزة الشرطية، وحث السلطة الفلسطينية على تبني مفاهيم الشفافية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وذلك لتدعيم فعالية تلك المؤسسات، لتكون جاهزة كمؤسسات دولة مستقلة.

لكن ومن جهة أخرى، يمكننا ملاحظة مدى تأثير الضغط الإسرائيلي ومن خلفه الأمريكي، الذي أثر على دور الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تراجع دور الاتحاد الأوروبي تجاه بناء مؤسسات الدولة، وأثر على رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية التنمية السياسية في فلسطين، هذا على الرغم من وجود منظمات أوروبية تقوم بدور إيجابي، فيما يتعلق ببناء تنمية سياسية في فلسطين، ووجود دول أوروبية تقوم بدور إيجابي على هذا الصعيد، مثل السويد التي لها دور مميز وإيجابي في دعم وبناء التنمية السياسية في فلسطين، لكن بشكل عام وكسياسة أوروبية عامة تجاه التنمية السياسية في فلسطين، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يراعي مصالحه فيما يتعلق بدعمه للتنمية

(1) مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/1/14.

(2) أمل جادو، مساعدة وزير الخارجية الفلسطيني للشؤون الأوروبية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/2/16.

السياسية، وهي التي تؤثر على رؤية الاتحاد الأوروبي، وتجعلها من ناحية عملية منسجمة مع مصالحه.

من جانب آخر، ومن خلال ملاحظة تطور الموقف الأوروبي من عملية التنمية السياسية وبناء المؤسسات الفلسطينية، نرى أن هذا الموقف والرؤية الأوروبية للتنمية السياسية في فلسطين، ترتبط إلى حد كبير بتقدم مسار المفاوضات، فجدد الحماس الشديد حين تحرز المفاوضات تقدم، فينشط الدور الأوروبي على هذا الصعيد، لكنه يخبوا ويتراجع في ظل تعثر المفاوضات وجمودها، ويصبح وكأن هدفه الحفاظ فقط على بقاء المؤسسات الفلسطينية، وتمكينها من القيام بدورها الروتيني، مع التركيز أكثر على المؤسسات الأمنية والبعد الأمني لعمل مؤسسات السلطة الفلسطينية.

القيود المفروضة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين

رغم أهمية الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين، باعتباره أكبر جهة دولية مانحة للفلسطينيين، وتوافق دول الاتحاد بشكل عام حول رؤيتها لحل القضية الفلسطينية، الذي يتجسد بشكل خاص في اعتبار المفاوضات هي الطريق الأنسب لتحقيق السلام، وقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، لكننا نلاحظ تباين بين هذه الدول، الذي ظهر حول موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعضويتها في الأمم المتحدة، وفي الجانب المتعلق باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل لمخالفتها للقانون الدولي، وكذلك في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني⁽¹⁾. وهذا بطبيعة الحال انعكس على الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين، هذا على الرغم من أن توافق الدول الأوروبية على الصعيد التنموي يعتبر أقوى وأعلى منه على الصعيد السياسي، لكن هذا الدور واجه عقبات وقيود، يمكن إجمالها باختصار فيما يلي:

- الموقف والسياسة الإسرائيلية التي تعتبر قيوداً كبيراً على الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين، فإسرائيل تضغط باتجاه أن يكون هذا الدور متناغماً مع رؤيتها، وهذا ما أثر على الدور الأوروبي واختزله في السنوات الأخيرة في البعد الأمني إلى حد ما على حساب الجوانب الأخرى، لأن إسرائيل لا تريد بالأساس بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، تريد فقط مؤسسات إدارية تبقى قادرة على إدارة الشؤون الداخلية للفلسطينيين، واستمرار التنسيق الأمني وتفعيل دور الأجهزة الأمنية على هذا الصعيد. هذا من جانب، ومن جانب آخر استمرار السياسة العدوانية الإسرائيلية في تدمير المؤسسات الفلسطينية، وعرقلة تقدم الاقتصاد الفلسطيني، من خلال مصادرة الأراضي والاستمرار في سياسة بناء المستوطنات، فضلاً عن الحواجز التي تعطل

(1) عبد الحي، وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014، ص 9

حركة الفلسطينيين وتقيد حريتهم، والعدوان على غزة والاستمرار في حصاره بشكل خانق، كلها تعطل أي جهد تنموي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي باتجاه المساعدة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، هذا على الرغم من استمرار الإدانة الأوروبية لمثل هذه الإجراءات، واعتبارها أعمال غير قانونية، واعتبارها عقبة في طريق السلام، تعطل الوصول إلى حل الدولتين، لكن هذا الموقف لم يتطور نحو اتخاذ إجراءات فعلية ضد إسرائيل، تساهم في منعها من الاستمرار في تلك السياسات ووقف إجراءاتها ضد الشعب الفلسطيني، بما فيها تدمير بناء التحتية ومؤسساته وتعطيلها⁽¹⁾.

- الاختلاف بين رؤية السلطة الفلسطينية ورؤية الاتحاد الأوروبي حول وقت إقامة الدولة الفلسطينية، فالسلطة الفلسطينية تصر على إنشاء هذه الدولة في أقرب وقت، وتؤكد دائما جاهزيتها لإعلان نفسها دولة، بينما يرى الاتحاد الأوروبي أن هذا الأمر يحتاج إلى وقت، لأن هناك أمور سياسية تتعلق بهذا الجانب، والاتحاد الأوروبي لا يراها جاهزة بعد، هذا فضلا عن الحصار والتقييد الإسرائيلي الذي يخلق صعوبة أمام السلطة الفلسطينية لتأمين ما هو لازم من تمويل ودعم خارجي، حيث تؤثر تلك الصعوبات على علاقة السلطة الفلسطينية بالاتحاد الأوروبي، مما يؤثر على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين بشكل عام⁽²⁾.

- يشكل الانقسام الفلسطيني الداخلي، قيذا آخر على الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين، حيث يصعب هذا الأمر إقامة دولة فلسطينية، ويضعف الدور الأوروبي التنموي والسياسي تجاه فلسطين، خاصة وأن غزة تخضع لحكم حركة حماس منذ العام 2007، وهي حكومة لا يعترف بها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا ينسق معها فيما يتعلق بدوره السياسي والتنموي في فلسطين، وهذا ما يعرقل هذا الدور ويقيد⁽³⁾.

- هناك اعتبارات عدة تحكم الموقف والدور الأوروبي السياسي والتنموي تجاه فلسطين، يقف على رأسها النظرة الأوروبية الخاصة بهذا الدور، فضلا عن الضغوطات الخارجية التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي، بخاصة الموقف الأمريكي الذي يتماهى مع الموقف الإسرائيلي في هذا الجانب، وهو ما ساعد

(1) حسن، مازن وآخرون، **تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي**، جامعة الدول

العربية، القطاع السياسي، إدارة أوروبا والتعاون العربي الأوروبي، القاهرة، 2014، ص 22

(2) دافيد جبر، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

(3) دافيد جبر، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

بدوره على حصر الدور الأوروبي في الجانب الاقتصادي⁽¹⁾، وبشكل خاص من خلال التركيز على المؤسسة الأمنية، إذ شكلت مصروفات الأمن ما نسبته 28% من ميزانية السلطة في عام 2013، وبما يعادل 1,078 مليار دولار، وبارتفاع 89 مليون دولار عن عام 2012، وهي تمثل ضعف ميزانية وزارة الصحة الفلسطينية، وتزيد عن ميزانية وزارة التعليم⁽²⁾، مما يعني أنها تستهلك الكم الأكبر مما يتم تقديمه من مساعدات أوروبية في مجال دعم خزينة السلطة الفلسطينية، هذا إلى جانب ما توفره بعثة الشرطة الأوروبية التي تأسست عام 2006 من مساعدات فنية وتدريب ومشورة للشرطة والمرافق الأمنية الفلسطينية، كما وفر الاتحاد الأوروبي خمسة ملايين يورو في عام 2009 على شكل معدات للأجهزة الأمنية، من أجهزة اتصالات ومركبات، و16 مليون يورو أخرى لإعادة بناء مركز أريحا للتدريب الشرطي، وتجهيز مرافق أمنية أخرى⁽³⁾.

لذلك يمكن القول أن هناك تحديات وقيود كثيرة على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، برغم مساحة الحرية الأكبر التي يحظى بها هذا الدور بالمقارنة مع نظيره الدور السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام، لكن تبقى السياسية الإسرائيلية ورغبة إسرائيل في فرض رؤيتها على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، أكبر التحديات والقيود على هذا الدور، فضلا عن الخلافات الفلسطينية الداخلية وما يشكله الانقسام الفلسطيني من تحدى لهذا الدور، بالإضافة إلى الضغط الأمريكي الذي يصب في مصلحة إسرائيل مباشرة، وهو أمر ساهم في إضعاف الموقف والدور الأوروبي السياسي والتنموي تجاه فلسطين، وجعله محصورا في الجانب التنموي، وبشكل أساسي فيما يتعلق منه بالبعد الأمني، هذا رغم وجود دور هام للاتحاد الأوروبي في الجوانب التنموية الأخرى، إلا أن القيود والتحديات التي واجهته أدت إلى تراجعها في السنوات الأخيرة.

(1) طافش، هشام زهير، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003، مرجع سابق، ص 72

(2) وكالة معا الإخبارية، وزارة المالية: مصروفات الأمن تشكل 28% من موازنة السلطة، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت (2014/2/11)، متوفر على الرابط/

<http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=760888>

(3) الاتحاد الأوروبي، المساعدة في بناء دولة فلسطينية، تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، مرجع سابق، ص 3

أدوات الاتحاد الأوروبي لتفعيل دوره تجاه التنمية السياسية في فلسطين

خلال مساهمات الاتحاد الأوروبي في دعم وتحقيق التنمية السياسية في فلسطين، فإنه يستخدم عددا من الأدوات والآليات، حيث تتفق دول الاتحاد حول آلية عمل مشتركة عبر الاتحاد في فلسطين، وعلى هذا الصعيد يقوم الاتحاد الأوروبي بممارسة ضغط على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل استمرار المفاوضات، وذلك للتوصل إلى حل سياسي عبر المفاوضات على أساس حل الدولتين، لأن هذا يساعد في تعزيز الدور التنموي للاتحاد الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم الاتحاد الأوروبي التمويل الكبير لبناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيز دورها، وتفعيل أدائها، وتعزيز التواصل بين الشعب الفلسطيني والاتحاد الأوروبي، ويحاول الاتحاد الأوروبي في إطار سعيه لحل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الاستمرار في المفاوضات، توفير العديد من الحوافز لهما، من خلال تعزيز التبادل التجاري، وتأمين علاقات أقوى مع الاتحاد الأوروبي لكلا الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي⁽¹⁾.

والاتحاد الأوروبي يرى أن دوره التنموي مكمل لدوره السياسي، وأن كلا الدورين يتكاملان ويعززان بعضهما البعض، ولهذا عمد الاتحاد الأوروبي على تعيين مبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط، وهو جزء من اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، المشكلة من الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، وروسيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق يرى الاتحاد الأوروبي أن التسوية السياسية العادلة والدائمة، والقائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، يجب أن تدعم من خلال التعاون والتقدم الاقتصادي في دول المنطقة، ولهذا يحرص الاتحاد الأوروبي على تحقيق النمو الاقتصادي في دول المنطقة، بما فيها المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وذلك لتجنب الشعور بعدم الرضا من قبل شعوب المنطقة، والذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار⁽²⁾.

وتتنوع أدوات الاتحاد الأوروبي نحو تفعيل دوره التنموي في فلسطين، مثل الدعم المالي المباشر لخزينة السلطة الفلسطينية، ودعم مشاريع متعددة ومختلفة، وتقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية، ماليا ولوجستيا، وتوفير خبراء ومتخصصين وخدمات استشارية، وكذلك تدريب كوادر فلسطينية، ونقل خبرات أوروبية للمؤسسات الفلسطينية، ودعم الانتخابات والمشاركة في مراقبتها، ودعم برامج الشفافية، ومحاولة

(1) دافيد جبر، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(2) مبيضين، مخد، *محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد*

معاهدة ماسترخت 1993، *مجلة المنارة*، المجلد 13، العدد 4، عمان، 2007، ص 19-20

ترسيخ احترام القانون وحقوق الإنسان، وغيرها من الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي على هذا الصعيد.

رؤية السلطة الفلسطينية للدور الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين

ترى السلطة الفلسطينية أن الاتحاد الأوروبي يعتبر شريك رئيسي في عملية التنمية في فلسطين، وذلك من خلال المشاريع الكثيرة التي يقوم بدعمها، لكن السلطة الفلسطينية ترغب في زيادة وتفعيل هذا الدور، على المستوى السياسي والمستوى التنموي، اللذان تراهما دوران مترابطان، حيث ترى السلطة الفلسطينية أن الاتحاد الأوروبي يعمل على لعب دور ميسر السلام (facilitator of peace)، وليس دور الوسيط (broker of peace)، وفي هذا السياق يأتي الدور التنموي للاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم الدعم المادي اللوجستي الكبير للسلطة والمؤسسات الفلسطينية منذ إنشائها، وذلك بالاعتماد على مبدأ أساسي مفاده أن الشعوب حينما تقطف ثمار السلام ستدعمه وبقوة⁽¹⁾.

من جانب آخر، ترى السلطة الفلسطينية أن على الاتحاد الأوروبي أن يقوم بحماية مشاريعه، وحماية أموال الدعم التي يقدمها للتنمية في فلسطين، خاصة في ظل قيام إسرائيل بتدمير الكثير من المشاريع التي قام الاتحاد الأوروبي بتمويلها، ولهذا ترى السلطة الفلسطينية ضرورة أن يكون الاتحاد الأوروبي قادر على حماية المشاريع التي يمولها، هذا بالإضافة إلى رغبة السلطة الفلسطينية في أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا تنمويا أكبر في المناطق المصنفة (ج)، باعتبارها تشكل عصب التنمية الحقيقي في فلسطين، كما ترغب السلطة الفلسطينية في أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا تنمويا في مدينة القدس، التي لا يقدم لها الأوروبيون إلا القليل، حيث ترى السلطة الفلسطينية ضرورة تعزيز الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في القدس، والمناطق المصنفة (ج)⁽²⁾. لهذا تسعى السلطة الفلسطينية إلى توجيه جوانب من المساعدة الأوروبية نحو مجالات تعتبرها السلطة الفلسطينية ذات أهمية بالنسبة إليها، مثل القدس والمناطق المهددة من قبل الاحتلال، وتلك التي تشهد اعتداءات إسرائيلية مستمرة، بالإضافة إلى المناطق المصنفة (ج)⁽³⁾.

(1) أمل جادو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(2) محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار"، ومحافظ البنك الإسلامي عن فلسطين، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/10/27.

(3) دانا عريقات، المستشار الخاص لوزير التخطيط ومسؤولة الإدارة العامة لتنسيق المساعدات، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/10/29.

كما ترغب السلطة الفلسطينية في أن يتوج الاتحاد الأوروبي دعمه للتنمية السياسية في فلسطين، باعتراف صريح من دوله بدولة فلسطين، وتطوير الموقف السياسي للاتحاد ليكون أكثر فاعلية، وأكثر حزماً تجاه الخروقات الإسرائيلية، والابتعاد عن التردد في الدعم السياسي للقضايا الفلسطينية، بخاصة قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وقضية دعم الموقف الفلسطيني في المؤسسات الدولية، لأن الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي في موضوع الاعتراف بدولة فلسطين، هو الاعتراف بها عندما يتم التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي حول هذا الموضوع، وليس قبل التوصل إلى اتفاق سلام، وهذا يحتاج إلى تغيير وذلك ليتكامل الدعم السياسي مع الدور التنموي للاتحاد الأوروبي في فلسطين⁽¹⁾. لكن بشكل عام، يمكن القول أن السلطة الفلسطينية تعتبر أن مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية السياسية في فلسطين، هامة وملموسة وقيمة وإيجابية، وساهمت في بناء المؤسسات الفلسطينية، وتعزيز قدراتها، من خلال التمويل والتدريب وتوفير الخبراء، وكانت مساهمات متنوعة وشملت مجالات كثيرة⁽²⁾.

رؤية السلطة الفلسطينية للتنمية السياسية في فلسطين

تسعى السلطة الفلسطينية ومن خلفها منظمة التحرير الفلسطينية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس الشرقية، وقد حددت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، طبيعة تلك الدولة المستقلة المعلنة، التي أكدت أنها دولة ديمقراطية، تقوم على التعددية والمساواة واحترام مبادئ حقوق الإنسان، في ظل نظام برلماني ديمقراطي، يحترم حرية الرأي، وتكوين الأحزاب السياسية، ويحترم حرية المرأة، ويرسخ سيادة القانون⁽³⁾. وفي هذا السياق أيضاً أكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، على أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي، يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، والحكومة فيه مسؤولة أمام المجلس التشريعي، وأن مبدأ سيادة القانون هو أساس الحكم في فلسطين، كما أكد على عدم جواز المساس بحرية الرأي والتعبير، وكفالة حق المشاركة السياسية للمواطنين

-
- (1) نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض العلاقات الدولية بالحركة، وزير التخطيط والتعاون الدولي سابقاً، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/10/29
 - (2) يوسف الزمر، المحاسب العام للسلطة الفلسطينية سابقاً، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/11/11.
 - (3) للمزيد من المعلومات انظر: وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة التاسعة عشرة، الجزائر، 1988/11/15، على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3741>

الفلسطينيين⁽¹⁾ وغير ذلك من الأمور التي تعبر عن صلب التنمية السياسية التي تشكل رافعة نحو تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

لهذا ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994، كانت تحرص على الانتخابات الديمقراطية للسلطة الحاكمة، وأكدت السلطة الناشئة وقتها أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة أنها تريد الوصول إلى دولة ديمقراطية، لأن الديمقراطية تشكل أداة سياسية يمكن من خلالها إنتاج القوانين ومراقبة الحكومة، وفي هذا السياق جرت الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996، والانتخابات الرئاسية الثانية عام 2005، والانتخابات التشريعية الثانية مطلع العام 2006، التي شاركت فيها مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، هذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلت في هذا المجال على صعيد الحكم المحلي، كما عملت السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية للجماهير الفلسطينية، سواء عبر الحكم المحلي أو الحكم المركزي الحكومي، وما زال سعي السلطة الفلسطينية ومن خلفها منظمة التحرير لإقامة الدولة الفلسطينية، لكي تكون ممثلة ومسؤولة عن الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده، هذا بالإضافة إلى إتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، لتساهم وتشارك بدورها وفي مجالاتها، الذي تطورت لديه مؤسسات بفضل التشريعات الديمقراطية الفلسطينية التي أتاحت الفرصة لتطورها، هذا فضلا عن تطوير القضاء الفلسطيني، واعتماد النظام الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الدستور المؤقت، لحماية الحريات وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وكافة فئات الشعب الفلسطيني⁽²⁾.

وعلى هذا الصعيد، فقد جاءت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للأعوام 2011-2013 تحت عنوان " إقامة الدولة وبناء المستقبل"، حيث جاء في مقدمة تلك الخطة أن تنفيذ تلك الخطة سيضمن رؤية ثمار الجهود المبذولة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، من خلال إتمام العمل على بناء القواعد المؤسساتية اللازمة للدولة الحديثة، وبيّنت الخطة أن الاحتلال الإسرائيلي يبقى العائق الوحيد الذي يحول دون عمل المؤسسات الفلسطينية بالشكل المطلوب، وقد أكدت الخطة أن الرؤية التنموية التي تنطلق منها، تستند إلى أن الاستقلال والسيادة تشكل محاور ضرورية لاستدامة مبادرات التنمية الفلسطينية بمختلف أشكالها، وقد شملت تلك الخطة أجندة السياسات الوطنية التي تتبناها الحكومة الفلسطينية، مثل قطاع الحكم والتنمية الاجتماعية

(1) للمزيد عما تضمنه القانون الأساسي حول هذه الحقوق انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، القانون الأساسي المعدل، 2003، الباب الأول.

(2) نبيل شعث، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

والاقتصادية، والبنية التحتية، فضلا عن المساءلة العامة والشفافية والرقابة، وغيرها من الجوانب الأخرى ذات العلاقة بالتنمية السياسية في فلسطين⁽¹⁾. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هناك إخفاقات رافقت مسيرة السلطة الفلسطينية في بناء وتحقيق التنمية السياسية، أهمها في موضوع تعطيل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في مواعيدها المقررة، حيث نلاحظ أن ولاية الرئيس الراحل ياسر عرفات امتدت بعد الانتخابات لثمان سنوات، حتى وفاته في نهاية العام 2004، وولاية المجلس التشريعي الفلسطيني الأول امتدت لعشر سنوات، أما ولاية الرئيس الفلسطيني الحالي فقد انتهت عام 2009، كما انتهت ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني عام 2010، وحتى لحظة إعداد هذه الرسالة لم يتم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ولم يتم تحديد موعد لها، بسبب الانقسام الفلسطيني، الذي أثر أيضا على عمل المؤسسات المعنية بالحريات وحقوق الإنسان والإعلام وغيرها، كما تأثرت حقوق الإنسان وازدادت وتيرة الاعتقالات السياسية في كل من الضفة الغربية وغزة، وتعطيل عمل المجلس التشريعي، وحصلت ازدواجية في عمل المؤسسات الفلسطينية في كل من محافظات غزة ومحافظات الضفة الغربية، مما كان له نتائج مدمرة على التنمية السياسية في فلسطين.

حدود الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على دور الاتحاد الأوروبي تجاه التنمية السياسية في فلسطين

وضعت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة نصب عينها، تكثيف العمل الدبلوماسي الفلسطيني تجاه كافة دول العالم، وبشكل خاص الدول والكيانات الدولية المؤثرة، والتي لها مصالح في المنطقة، وفي هذا السياق تطلعت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة إلى دور أوروبي أكبر وأكثر فاعلية في عملية السلام، وفي عملية التنمية الشاملة في فلسطين، بما فيها التنمية السياسية. لكن تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على دور الاتحاد الأوروبي السياسي والتنموي تجاه فلسطين يبقى محدودا، لعدة اعتبارات وعوامل، منها ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي ذاته، الذي لا يستطيع تجاوز الرفض الإسرائيلي لتفعيل دوره السياسي والتنموي في فلسطين، هذا فضلا عن تركيبة الاتحاد نفسه، الذي غالبا لا نجد إجماع بداخله حول التصور الخاص بدور أوروبي فعال تجاه العملية السياسية والتنموية في فلسطين، ولهذا دعمت السلطة الفلسطينية وشجعت الاتحاد الأوروبي للعب دور أكبر وأكثر فاعلية، في إطار اللجنة الرباعية التي يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها⁽²⁾.

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، رام الله، 2011.
(2) أمل جادو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن هناك عوامل قوة وعوامل ضعف في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بدوره تجاه عملية التنمية السياسية وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، تتمثل أهم عوامل القوة في الخبرة الفلسطينية في التعامل مع أوروبا بشكل عام، واستثمار العلاقات الدبلوماسية القوية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل تمرير الرسائل الدبلوماسية، أما عوامل الضعف فتكمن في قلة المصادر المالية اللازمة لتمويل مختلف الجهود والمسااعي والأنشطة الدبلوماسية، وقلة الكادر في سفارة فلسطين في بروكسل، هذا إلى جانب التغييرات المستمرة في هيكلية الاتحاد الأوروبي والبيروقراطية العالية التي يتميز بها، تجعل من الصعوبة أحيانا خاصة إذا ما أضفنا إليها ضعف الكادر الدبلوماسي الفلسطيني في بروكسل، مواكبة تلك التغييرات⁽¹⁾.

من جهة أخرى، يمكننا ملاحظة تركيز الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، على دوره السياسي أكثر من تركيزها على دوره التنموي، فالسلطة الفلسطينية تهتم بالموقف السياسي الأوروبي من القضية الفلسطينية، وتأمل في تطويره، ومساعدة الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه، وإقامة دولته المستقلة، وممارسة الضغوط على إسرائيل، لإنهاء الاحتلال ووقف سياساتها المعادية للشعب الفلسطيني، وهذا التركيز يأتي على حساب التركيز على الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، وتوجيهه باتجاه الأهداف الفلسطينية المتعلقة ببناء مؤسسات الدولة التي تسعى السلطة الفلسطينية إلى تحقيقها، وهو ما يؤثر بدوره على قدرة الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على الدور التنموي الأوروبي تجاه فلسطين.

(1) المرجع السابق.

العقبات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي لتعزيز دوره التنموي في فلسطين

العقبات التي تواجه العمل الدبلوماسي الفلسطيني الموجه إلى الأوروبيين، هي ذاتها العقبات والتحديات التي يعاني منها العمل الدبلوماسي الفلسطيني ككل، وفي أي اتجاه. وعلى الصعيد الأوروبي تكمن أولى تلك التحديات والعقبات في عدم وجود خطة دبلوماسية فلسطينية خاصة بالاتحاد الأوروبي، ويتم تركيز الدبلوماسية الفلسطينية نحو الدول الأوروبية بشكل ثنائي، ومع كل دولة على حده، وذلك بغية الاستفادة من عضويتها في الاتحاد، لحثه نحو لعب دور أكثر فاعلية فيما يتعلق بدوره السياسي والتنموي في فلسطين، هذا بالإضافة إلى التواصل بشكل مباشر مع هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي للهدف ذاته⁽¹⁾.

إن وجود خطة دبلوماسية على هذا الصعيد، يعتبر أمراً بالغ الأهمية، فمن جانب تشمل الخطة الأهداف المرجو تحقيقها في العلاقات الفلسطينية الأوروبية، ولهذا فإن غياب الخطة الدبلوماسية الواضحة للسلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي التنموي في فلسطين، يعني عدم وضوح الأهداف التي تريد السلطة تحقيقها على هذا الصعيد، ومن جانب آخر تشمل الخطة الوسائل والآليات والبرامج المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن الهامش الزمني المحدد، وغياب الخطة يعني ضعف في تلك الوسائل والآليات والبرامج، وعدم الأخذ في الاعتبار أهمية العامل الزمني لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي هذا السياق يمثل الانقسام الفلسطيني عقبة حقيقية أمام الدبلوماسية الفلسطينية بشكل عام، والخاصة منها بالاتحاد الأوروبي بشكل خاص، لأن الانقسام أضر بصورة القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي، واستنزف طاقات وجهود فلسطينية كثيرة، كان يمكن استثمارها في مجالات مفيدة للقضية الفلسطينية، وأظهرت حالة الانقسام الفلسطيني وكأنهم غير قادرين على إدارة أنفسهم بشكل رصين وناضج. ولهذا اعتبرت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية أن إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة يعزز من الانجازات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية على المستويات كافة، خاصة وأن ذلك سيساهم بتجريد الاحتلال الإسرائيلي من إمكانية توظيف حالة الانقسام الفلسطيني لإضعاف الموقف السياسي والدبلوماسي الفلسطيني⁽²⁾. ومن جهة أخرى، فإن تحقيق انجازات سياسية ودبلوماسية يحتاج إلى

(1) أمل جادو، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا-، الخارجية: إنهاء الانقسام يعزز من انجازات الدبلوماسية الفلسطينية، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت، 2014/6/3، متوفر على الرابط/

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=175746>

جبهة داخلية قوية، ومن الصعب تحقيق مكاسب وانجازات على هذا الصعيد، والجبهة الداخلية تعاني من الانقسام والتشرذم.

ويمثل الموقف الإسرائيلي والأمريكي المساند له عقبة أخرى تواجه الدبلوماسية الفلسطينية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي لمنع الفلسطينيين من تحقيق انجازات ومكاسب سياسية ودبلوماسية، خاصة على صعيد المؤسسات الدولية، مثل استخدامهما لحق النقض في مجلس الأمن لمنع إصدار قرارات لصالح القضية الفلسطينية، وفيما يتعلق بالموقف الأوروبي السياسي والتنموي في فلسطين، فلم يسلم هذا الدور من ممارسة الضغط الإسرائيلي والأمريكي، وذلك لتطويعه بما يتلاءم مع الرؤية الإسرائيلية والأمريكية، حيث مارست الولايات المتحدة وإسرائيل كثير من الضغوط على الاتحاد الأوروبي، الذي اضطر للتساقق أحيان كثيرة مع الموقف الأمريكي، بخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الفلسطينية، والتركيز على البعد الأمني فيها، ولهذا تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيم الدور الأوروبي، باعتبارها القادرة وحدها على إيجاد حل للقضية الفلسطينية، والطرف القادر على التعامل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وغالبا ما كانت ترغب أن يقتصر الدور الأوروبي على تمويل العملية السلمية، ووفقا للرؤية الأمريكية⁽¹⁾. وإسرائيل من جهتها تفضل التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمارس ضغوطا على الدول الأوروبية لإبعادها عن اتخاذ مواقف لا تريدها فيما يتعلق بعملية السلام في المنطقة، هذا في ظل ضعف الجانب العربي عموما والفلسطيني خصوصا، وعدم قدرته على دفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ مواقف أكثر قربا من الموقف العربي والفلسطيني⁽²⁾. وقد وصفت إحدى الدراسات الموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي بالقول "أمريكا تلعب وأوروبا تدفع"⁽³⁾، في إشارة إلى تحمل أوروبا للأعباء المالية المتعلقة بعملية السلام رغم تعثرها، ولهذا بقي الدور الأوروبي ضعيفا من الناحية العملية، رغم تقدمه نظريا عن الموقف الأمريكي، وهذا بدوره يشكل عقبة أمام الدبلوماسية الفلسطينية ويحد من تأثيرها على الاتحاد الأوروبي.

كما تعاني الدبلوماسية الفلسطينية من ضعف المساندة العربية، بخاصة بعد موجة الثورات العربية التي أطلق عليها الربيع العربي، حيث انشغلت الدول العربية بأمورها الداخلية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، في ظل ما تعانيه المنطقة

(1) مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخت 1993، مرجع سابق، ص 35-36.

(2) مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخت 1993، مرجع سابق، ص 46-47.

(3) حسن، مازن وآخرون، تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي، مرجع سابق، ص

العربية من أزمات ومشكلات كثيرة، فمصر انشغلت بأوضاعها الداخلية، وسوريا تعاني من حرب أهلية، ودول الخليج أصبحت تعيش هاجس الأمن، وتراجعت اهتماماتها بالقضية الفلسطينية، وهو ما أسهم في بقاء الدبلوماسية الفلسطينية وحيدة، وحدّ من مقدرتها على التأثير الفعلي على الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره السياسي والتنموي تجاه فلسطين. لقد ساهم تردي الوضع العربي والإسلامي، في تراجع القضية الفلسطينية بشكل عام، وهو بدوره أثر سلباً على الدبلوماسية الفلسطينية، وأكسب الدبلوماسية الإسرائيلية قوة كانت على حساب نظيرتها الفلسطينية⁽¹⁾.

الآليات الدبلوماسية التي تتبعها السلطة الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي فيما يرتبط بدوره في التنمية السياسية في فلسطين

من حيث الشكل، تطور الأداء الدبلوماسي الفلسطيني تجاه الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، وبشكل خاص في العقد الأخير، حيث كانت في البداية تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكاتب إعلامية لها في أوروبا، ومن ثم تم تحويلها إلى مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم تحويل تلك المكاتب إلى مكاتب تمثيل للسلطة الفلسطينية، وأصبحت الآن تلك المكاتب تمثل الدولة الفلسطينية كسفارات، وهذا بدوره أدى إلى تطوير أدوات وآليات العمل الدبلوماسي الفلسطيني تجاه أوروبا، حيث تستند إلى سفارات كاملة في دول الاتحاد، هذا رغم عدم اعتراف أغلب تلك الدول بالدولة الفلسطينية، ويطلقون على السفارات الفلسطينية الممثلات العامة لفلسطين، أو المفوضية العامة لفلسطين، أو سفارة فلسطين، وأصبح السفير الفلسطيني يقدم أوراق اعتماده لوزير الخارجية أو رئيس الدولة هناك، هذا على الرغم من عدم وجود سفارات أوروبية في فلسطين، ولديهم بدلاً منها قنصليات عامة في القدس، أو ممثلات في رام الله، وغالباً ما يكون رئيس البعثة فيها برتبة سفير، كما أنهم يتعاملون مع السلطة الفلسطينية بدرجة من الجدية، ويقدمون أوراق اعتمادهم لدى الرئيس أبو مازن⁽²⁾.

تعتمد السلطة الفلسطينية أيضاً على العمل السياسي والدبلوماسية العامة، التي تأخذ أشكالاً مختلفة، منها ما يتم بشكل ثنائي بين السلطة الفلسطينية وكل دول الاتحاد كل على حده، هذا فضلاً عن الدبلوماسية الموجهة تجاه الاتحاد الأوروبي ككل، وهناك دبلوماسية موجهة نحو الأحزاب السياسية في أوروبا، وأيضاً استغلال الإعلام الأوروبي للتأثير من خلاله على الرأي العام الأوروبي، بالإضافة إلى دعم الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وبالإضافة لذلك هناك جهود دبلوماسية فلسطينية ترتبط بالمؤسسات الدولية، مثل المنتدى الاجتماعي الدولي،

(1) عوض، معتصم، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، مرجع سابق.

(2) نبيل شعث، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

والمنتدى الاجتماعي التقدمي، وهذه المنتديات تساهم فيها مؤسسات المجتمع المدني، ولها دورها في التأثير على الحكومات، فضلا عن الدبلوماسية البرلمانية التي تستهدف برلمانات الدول الأوروبية والتأثير عليها. والهدف من تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي لا يقتصر على دفعه نحو تعزيز دوره تجاه العملية التنموية في فلسطين، وإنما يشمل دفع أوروبا إلى دعم القضية الفلسطينية عموما، والعمل على تطبيق القانون الدولي، بشكل خاص القانون الدولي الإنساني، ودعم السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ودعم التنمية السياسية والاجتماعية في فلسطين، والمساعدة في موضوع اللاجئين والعمل على عودتهم، ومساعدة السلطة الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967، والاعتراف الأوروبي الصريح بها، بالإضافة إلى حث الأوروبيين على الوقوف مع الشعب الفلسطيني في مواجهة العنصرية والاضطهاد الإسرائيلي، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به من إجراءات تهويدية في القدس، واستمرار سياسة الاستيطان، والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص على غزة، واستمرار حصارها والاعتداء عليها، وذلك من أجل إنهاء الاحتلال والاستيطان والاضطهاد، وانتهاك حقوق الإنسان في فلسطين، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وهي تمثل حقوق للشعب الفلسطيني، والتي يأتي على رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس⁽¹⁾.

من جهة أخرى، تعمل السلطة الفلسطينية على عقد اتفاقيات متعددة مع الاتحاد الأوروبي ودوله، لأن الاتفاق يلزم الجانبين حول العديد من الموضوعات، وتحاول السلطة أن تقي بالتزاماتها في هذه الاتفاقيات، مثل إقامة الإدارة السليمة، وتكريس الشفافية والمحاسبة والمساءلة، كما تفعل السلطة الفلسطينية الأمر نفسه في إطار الأمن، نظرا للاهتمام الأوروبي بحقوق الإنسان وحماية المواطن، وللحفاظ على المشاريع، فضلا عن القيم التي يدافع عنها الأوروبيون، كما تقوم السلطة الفلسطينية بإطلاع الأوروبيين على التجاوزات الإسرائيلية بشكل مستمر، ومن جانب آخر تشكل الزيارات التي يقوم بها الرئيس محمود عباس إلى الدول الأوروبية، رافدا آخر للدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتصالات واللقاءات والمباحثات المختلفة التي تتم بين السلطة الفلسطينية والأوروبيين، وذلك بهدف إقناع الأوروبيين بسلامة الموقف الفلسطيني، الذي يسعى إلى الحرية والاستقلال⁽²⁾.

لكن الدبلوماسية الفلسطينية، ونظرا لافتقارها إلى خطة واضحة تجاه الاتحاد الأوروبي، فإنها لا تمتلك برامج وآليات دبلوماسية أخرى، تساعد في أدائها تجاه

(1) نبيل شعث، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(2) مجدي الخالدي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الأوروبيين، وهو أمر كما أسلفنا، يفقدها فاعليتها وقدرتها على التأثير الفعال في الدور الأوروبي السياسي والتنموي تجاه فلسطين.

نظرة عامة لدور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على دور وموقف الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين

إذا ما أردنا أن نقيم أداء الدبلوماسية الفلسطينية ودورها في التأثير على مواقف الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين، فإننا نلاحظ أن هناك عدد من الجوانب الايجابية التي تعتبر نجاحات للدبلوماسية الفلسطينية، فمنذ العام 2007 عملت الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض على إعادة ترميم العلاقات المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي، بين الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الأوروبية، بعد فترة الانقطاع التي أعقبت تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، بعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006، ومن ثم سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007، هذا على الرغم من بقاء العلاقة والاتصالات الأوروبية قائمة مع الرئاسة الفلسطينية في تلك الحقبة، وعملت وزارة الخارجية الفلسطينية في ذلك الوقت على تطوير تلك العلاقة، حيث تم تشكيل ست لجان فرعية، تغطي مختلف مجالات التعاون بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، بما فيها اللجنة السياسية وإطلاق الحوار السياسي بين الجانبين في العام 2009⁽¹⁾.

من جهة أخرى، تمكنت السلطة الفلسطينية من توقيع خطة عمل مع الاتحاد الأوروبي في عام 2012، وذلك بهدف تطوير موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ومساندة فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث هدفت تلك الخطة إلى تطوير العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي، أسوة بالدول الأخرى التي لها علاقات مع الاتحاد الأوروبي، وساهمت في تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي للميزانية الفلسطينية، ودعم المشاريع التنموية في فلسطين، والاتفاق مع السلطة الفلسطينية على نوعية تلك المشاريع، بناء على الأولويات الفلسطينية، وهذا بحد ذاته يعتبر انجاز للدبلوماسية الفلسطينية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الداعم الأول للسلطة الفلسطينية، مما يدل على العمل والأداء الدبلوماسي الفلسطيني الجيد تجاه الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد تمكن السلطة الفلسطينية من تطوير الإطار المؤسساتي، وهو ما اعترف به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقارير دولية أخرى، أفادت أن المؤسسات الفلسطينية أصبحت جاهزة لتكون مؤسسات دولة مستقلة⁽²⁾.

(1) ماجد بامية، مدير إدارة المعاهدات الدولية في وزارة الخارجية الفلسطينية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/7/1.

(2) ماجد بامية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

يمكننا القول في هذا السياق أن الدبلوماسية الفلسطينية حققت نجاحات على صعيد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، إذ من الملاحظ تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، خاصة بين الأعوام 2009 - 2013، حيث أكد مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، على أن المستوطنات والحواجز وهدم المنازل، تعتبر جميعها أعمال غير قانونية، وتشكل عقبة أمام عملية السلام، ودعا الاتحاد أكثر من مرة إسرائيل للوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، ثم أصدر الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية حول أحقية وأنشطة المؤسسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، في الحصول على المنح والجوائز، والآليات المالية التي يتم تمويلها من قبل الاتحاد الأوروبي، وتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي، التي تنطبق على منتجات المستوطنات، وذلك بهدف ضمان احترام إسرائيل للموقف الأوروبي، الذي لا يعترف بسيادة إسرائيل على المناطق المحتلة عام 1967⁽¹⁾. وهذا يعتبر تطور في موقف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بموقفه من القضية الفلسطينية، ويعتبر نجاح للدبلوماسية الفلسطينية. ومن جهة أخرى فقد تطور الدعم الأوروبي لخطط التنمية والإصلاح الفلسطينية، حيث نلاحظ أنه دعم الخطة الفلسطينية الشاملة للتنمية والإصلاح للأعوام 2011-2013، والتي في إطارها قدم الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 200 مليون يورو، لدعم مشاريع التنمية الفلسطينية، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في إطار تلك الخطة، كما وردت الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل، وهو ما يعبر عن نجاح للدبلوماسية الفلسطينية.

لكن ورغم هذا التطور يبقى الاتحاد الأوروبي يعاني من التردد في اتخاذ خطوات عملية، تتناسب مع تطور موقفه النظري، وهو ما لم تتمكن الدبلوماسية الفلسطينية في دفعه بهذا الاتجاه، حيث لا يمارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا جادة على إسرائيل، تجبرها على احترام الموقف والدور الأوروبي، بل تبدو أحيانا السياسة العملية على أرض الواقع للاتحاد الأوروبي مناقضة لموقفه النظري، فمنذ العام 2006 أصبحت إسرائيل شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي، ضمن إطار برنامج التنمية والبحث، ووقع الاتحاد اتفاقية شراكة مع إسرائيل، في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى اعتماد خطة عمل إسرائيلية أوروبية مشتركة في إطار سياسة الجوار الأوروبية عام 2012⁽²⁾.

لكن موقف الاتحاد الأوروبي يبقى الأكثر تطورا ووضوحا، رغم تضائل الجانب العملي المساند للمواقف النظرية، المتمثل في بعض أشكال المقاطعة للسلع

(1) حسن، مازن وآخرون، تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي، مرجع سابق، ص

(2) حسن، مازن وآخرون، تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي، مرجع سابق،

الواردة من المستوطنات الإسرائيلية، وبعض أشكال المقاطعة الأكاديمية، ورفع بعض دول الاتحاد الأوروبي مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديها، إلا أن هذه السياسة العملية لا زالت في مراحلها الأولى، وهذا أيضا من جهة أخرى يعتبر مهمة صعبة أمام الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي، التي عليها أن تعمل على تعزيز الموقف الأوروبي، ودفعه نحو ترجمة مواقفه المعلنة إلى سياسات على أرض الواقع.

وهناك جوانب تشكل تحديات أمام الدبلوماسية الفلسطينية نحو الاتحاد الأوروبي، وتضعف من فاعليتها، وفي هذا المجال يلعب التوظيف غير الفعال في استثمار المساعدات الأوروبية في تحقيق تنمية سياسية حقيقية من قبل السلطة الفلسطينية، دورا في الحد من قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على استجلاب مزيدا من المساعدات الأوروبية، وتوجيهها الوجهة المطلوبة على هذا الصعيد، هناك بعض الانجازات التي تحققت في هذا المجال، وبشكل خاص على صعيد البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة ومحاربة الفقر، إلا أن السلطة الفلسطينية تعاني من ضعف في توظيف تلك المساعدات في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن الاحتلال، ولم تنجح في توظيفها باتجاه تحقيق النمو الذاتي، وبالتالي تقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية، كما أن تلك المساعدات لم تساعد المؤسسات الفلسطينية بالشكل الفعال، من الوصول إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية⁽¹⁾. فغياب التخطيط الفعال في استثمار تلك المساعدات، والافتقار إلى المنهجية العلمية الرصينة في توظيف تلك المساعدات، جعل الأوروبيين يفرضون رؤيتهم في الغالب لتلك المساعدات، ويحددون الأولويات والقطاعات المستهدفة من الدعم الأوروبي، وهو ما أضعف بالتالي دور السلطة الفلسطينية في ذلك، وأثر على الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بدوره التنموي في فلسطين، وحد من مقدرتها على التأثير فيه.

هذا إلى جانب فقدان الدبلوماسية الفلسطينية إلى خطة واضحة تجاه الاتحاد الأوروبي، سواء ما يتعلق منها بدوره السياسي أو دوره التنموي، لأن وجود خطة واضحة يعتبر أمر هام على صعيد تقييم دور الدبلوماسية الفلسطينية، لأن وجود الخطة يعد نقطة انطلاق هامة للتقييم، فعلى أساسها يمكن الحكم على فاعلية أداء تلك الدبلوماسية في تحقيق ما تشمله من أهداف، وبيان أوجه الخلل والقصور الذي يعترى هذا الأداء.

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية- ماس،- نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد ماس، رام الله، 2005، ص 35

وقد تبين ونتيجة لغياب الخطة الدبلوماسية الفلسطينية الواضحة تجاه الاتحاد الأوروبي، ضعف البرامج والآليات الواضحة التي تعتمد عليها الدبلوماسية الفلسطينية في أداءها تجاه الاتحاد الأوروبي، حيث تتمثل آليات الدبلوماسية الفلسطينية في اللقاءات والاتصالات المباشرة مع الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الأوروبية وقادة الدول الأوروبية ووزراء خارجيتها، والزيارات المتبادلة بين الجانبين، وعقد الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ودوله المختلفة، والعمل مع البرلمانات والإعلام الأوروبي. ضعف البرامج والآليات يساهم في ضعف الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، ويحد من قدرتها على تحقيق الانجازات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية الملموسة، والتأثير بالتالي على دور الاتحاد الأوروبي السياسي والتنموي في فلسطين.

ورغم إدراك السلطة الفلسطينية لأهمية الاتحاد الأوروبي ودوره السياسي والتنموي في فلسطين، إلا أنها لا تبذل ما هو لازم من جهود دبلوماسية تجاهه، تحدد كيفية الرجوع إليه، وإشراكه في الآليات المختلفة، من خلال الحوارات والنقاشات والعلاقات، بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية تعول غالباً أكثر على الدور الأمريكي، وهي تهتم بالبعد السياسي أكثر من البعد التنموي في علاقاتها الدولية، هذا في ظل الإمكانية المتاحة أمام السلطة الفلسطينية لطلب المزيد من الاتحاد الأوروبي، ومحاولة إشراكه أكثر وتفعيل دوره على المستوى السياسي والتنموي في فلسطين⁽¹⁾.

ومن جانب آخر، أثرت مظاهر الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، على موقف ورؤية الاتحاد الأوروبي من عملية التنمية السياسية في فلسطين، وأفقده الثقة بقدرة السلطة الفلسطينية على إدارة تلك المساعدات بشكل فعال، وأثر بدوره على دور وفاعلية الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، فالفساد يعتبر عامل ضعف لأي كيان أو دولة، يؤثر على واجباتها ووظائفها الداخلية والخارجية، ويحد من قدرتها الفعالة على تحقيق الانجازات. هذا إلى جانب ضعف قدرة السلطة الفلسطينية في بناء تنمية سياسية فعالة، حيث نلاحظ تراجع دور الأحزاب الفلسطينية، خاصة وأنه لا يوجد قانون ينظم تمويل وعمل الأحزاب، وهذا بدوره أحدث خللاً في البنيان السياسي الفلسطيني، بحيث تركزت مؤسسات السلطة المدنية والأمنية لخدمة سياسات الحزب الحاكم، بالإضافة إلى تعثر إجراء الانتخابات، وضعف دور المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتهت ولايته، في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي، إلى جانب عدم وجود خطة تنموية واضحة تتبناها السلطة الفلسطينية⁽²⁾. هذا رغم اعتماد الحكومة الفلسطينية لخطة الإصلاح والتنمية للأعوام 2008-2010 وخطة التنمية الفلسطينية

(1) دافيد جبر، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

(2) مصطفى البر غوثي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

للأعوام 2011-2013، ورغم أهمية تلك الخطط، وما تضمنته من محاور وأهداف، إلا أنها تفتقد الآليات الواضحة لترجمة المبادئ والأهداف التي تتضمنها، إلى سياسات فعلية على أرض الواقع.

هذا كله أثر على أداء وفاعلية الدبلوماسية الفلسطينية الموجهة للاتحاد الأوروبي، وحد من قدرتها على التأثير في مواقف الاتحاد، ودفعه لتفعيل دوره التنموي في فلسطين، وفقا لرؤية فلسطينية تنموية واضحة الخطوط والمعال، تساهم في بناء وتطوير مؤسسات الدولة الفلسطينية.

بعد هذا الاستعراض لدور الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي، فيما يرتبط بدوره في التنمية السياسية في فلسطين، يمكن لنا استخلاص التالي:

- يشكل الدور التنموي للاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني، من خلال المساهمة في مساعدة المؤسسات الفلسطينية على القيام بواجباتها تجاه الشعب الفلسطيني، ومحاولة تطوير أدائها.
- يعاني الدور الأوروبي التنموي في فلسطين من وجود قيود كثيرة، تكمن أهمها في القيود الإسرائيلية الضاغطة باتجاه جعل هذا الدور لا يخرج عن الإطار العام للرؤية الإسرائيلية، فضلا عن غياب الخطة التنموية الفلسطينية الواضحة، بالإضافة إلى تعثر العملية السلمية واستمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني.
- لا تملك السلطة الفلسطينية خطة تنموية واضحة على المستوى السياسي، هذا رغم وجود خطط خاصة بالإصلاح والتنمية، وهي خطط تفتقد إلى الآليات المناسبة لترجمتها إلى سياسة عملية، تؤدي إلى تحقيق الأهداف على شكل إنجازات ملموسة على أرض الواقع.
- حققت الدبلوماسية الفلسطينية نجاحات ملحوظة على صعيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، يمكن ملاحظتها من خلال تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، وتجاه التنمية السياسية في فلسطين بشكل خاص، بخاصة في السنوات التي تلت العام 2007، وما صدر فيها من مواقف للاتحاد الأوروبي حول المستوطنات ومقاطعة بضائعها، فضلا عن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، واعتراف كثير من البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية.
- رغم تلك النجاحات لا زالت الدبلوماسية الفلسطينية تعاني من عوامل ضعف فيما يتعلق بدورها وأدائها تجاه الاتحاد الأوروبي، أهمها قلة المصادر المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الدبلوماسية، وضعف الكادر الدبلوماسي الفلسطيني العامل في الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

- لا توجد خطة دبلوماسية فلسطينية خاصة بالاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا توجد أهداف وآليات وبرامج واضحة، تعمل الدبلوماسية الفلسطينية وفقا لها.
- بشكل عام يمكن القول أن تأثير وفاعلية الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي تركز حول المواقف النظرية للاتحاد الأوروبي، وهي لم تنجح في دفعه نحو اتخاذ مواقف عملية، من عملية السلام والتنمية السياسية في فلسطين، تنسجم مع مواقفه المعلنة.

النتائج والتوصيات

تطرقت هذه الدراسة إلى دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي، تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، حيث تم التركيز على الفترة الزمنية بعد العام 2005، وذلك من خلال عدة فصول تم خلالها مناقشة هذا الموضوع، حيث عالج الفصل الأول منها الإطار المنهجي للدراسة، وناقش الفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، واهتم الفصل الثالث بمعالجة نشأة وتطور الدبلوماسية الفلسطينية، وأهم محطاتها وسماتها وأهدافها، بينما ناقش الفصل الرابع تطور موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية وعملية التنمية السياسية في فلسطين، من خلال معالجة موقفه من القضية الفلسطينية، وتطور موقفه من عملية السلام، ودوره في عملية التنمية والإصلاح في فلسطين، أما الفصل الخامس فاهتم بمناقشة تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين.

وفي نهاية هذه الدراسة يستعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها، وي طرح أهم التوصيات اللازمة لتفعيل دور وتأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي السياسية والتنمية في فلسطين.

النتائج

- يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:
- هناك نجاحات حققتها الدبلوماسية الفلسطينية، ساهمت بشكل عام في تطوير الموقف الأوروبي السياسي والتنموي تجاه فلسطين، لكن هناك جوانب قصور وضعف لا زلت تعاني منها، يتمثل أبرزها في ضعف الكادر الدبلوماسي الفلسطيني في الاتحاد الأوروبي، وقلة الإمكانيات والمصادر المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الدبلوماسية، مما انعكس بالسلب على فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي.
- تتمثل أهم عوامل الإخفاق لدى الدبلوماسية الفلسطينية، في عدم مقدرتها على التأثير على الاتحاد الأوروبي نحو تطوير مواقفه النظرية إلى مواقف عملية، تنتج عنها سياسات فعلية يطبقها الاتحاد الأوروبي، لدعم التنمية السياسية الفلسطينية على طريق تحقيق وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، هذا على الرغم من الايجابيات العديدة للمساعدات الأوروبية، التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاد الفلسطيني، وساعدت السلطة الفلسطينية على النهوض بمسؤولياتها تجاه السكان، ودعم مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية، لكن تلك المساعدات ظلت مرهونة للرؤية الأوروبية، التي تستهدف دعم مسار

- التسوية السلمية، بغض النظر عن السقف الزمني الذي تستهلكه، دون الأخذ بالاعتبار مسألة إرساء قواعد وأسس الدولة الفلسطينية بشكل جاد وفعال.
- تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره السياسي والتنموي في فلسطين، يتوقف عند حدود القدر الذي يتوافق مع مصالح ومواقف الاتحاد الأوروبي، التي تراعي دورها إلى حد كبير المواقف والشروط الإسرائيلية. فمساعات الاتحاد الأوروبي المقدمة في هذا السياق تركز على مواقفه ومصالحه الخاصة، القائمة على رغبته في دعم عملية السلام ومسار التسوية السلمية، وهو دعم يقف عند الحد الذي تريده إسرائيل، مما جعل الموقف الأوروبي من دعم العملية التنموية في فلسطين مرهون للموقف الإسرائيلي أكثر من تأثير الدبلوماسية الفلسطينية عليه.
 - تبين أن السلطة الفلسطينية لا تملك خطة دبلوماسية واضحة تجاه الاتحاد الأوروبي، مما أفقدها الأهداف والآليات والبرامج الواضحة، التي يمكن أن تعمل الدبلوماسية الفلسطينية وفقا لها، فيما يتعلق بتطوير الموقف والدور السياسي والتنموي الأوروبي في فلسطين.
 - يكمن الهدف الأساسي وراء المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية إلى دعم مسار التسوية السلمية، وإلى التأثير على الموقف الفلسطيني حيال شروط التسوية السلمية واستحقاقاتها السياسية والأمنية، حيث استخدمت أحيانا المساعدات الأوروبية كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية، بخاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، وذلك نتيجة للقيود الكثيرة التي يعاني منها الدور التنموي الأوروبي في فلسطين، والتي يقف على رأسها الضغوط الإسرائيلية، التي تضغط باتجاه جعله ضمن الإطار العام للرؤية الإسرائيلية، فضلا عن غياب خطة فلسطينية شاملة للتنمية، وتوظيف المساعدات الأوروبية بما يخدم تلك الخطة، وهو ما أدى بدوره إلى إضعاف فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

التوصيات

- تحتاج الدبلوماسية الفلسطينية إلى تطوير أدائها، بما يضمن تطوير فاعليتها وتأثيرها على الاتحاد الأوروبي، لتطوير موقفه من القضية الفلسطينية والتنمية السياسية في فلسطين، وبما يؤدي إلى ترجمة مواقفه النظرية المعلنة إلى سياسات عملية على أرض الواقع، من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للنشاط الدبلوماسي الفلسطيني، واعتماد خطة دبلوماسية واضحة المعالم والأهداف تجاه الاتحاد الأوروبي، بما يشمل آليات واضحة للتنفيذ والعمل الدبلوماسي الفعال.

- لا بد من رفد الكادر الفلسطيني الدبلوماسي العامل في الاتحاد الأوروبي، بعناصر جديدة مدربة ومؤهلة لهذه المهمة، وتوفير المصادر اللازمة لتفعيل قدراته، بما يضمن تطوير أدائه الدبلوماسي.
- لا بد من وضع خطة دبلوماسية فلسطينية واضحة المعالم والخطوط تجاه الاتحاد الأوروبي، تشمل الأهداف والوسائل والآليات والبرامج، وتتناسب مع حجم وأهمية الاتحاد الأوروبي، لما لذلك من أهمية في تفعيل تلك الدبلوماسية بما يخدم الأهداف الفلسطينية على المدى المنظور والبعيد.
- من الهام والضروري أن تضع السلطة الفلسطينية خطة تنموية واضحة، تتسجم مع خصوصية الحالة الفلسطينية، والأهداف الخاصة ببناء الدولة المستقلة، وذلك استكمالاً للخطة التنموية الفلسطينية الخاصة بالأعوام 2011-2013، وضرورة أن تشمل تلك الخطة الآليات المناسبة لترجمتها إلى سياسة فعلية، تنعكس في صورة انجازات على أرض الواقع، لما لذلك من أثر في تحقيق استفادة كبرى من الدعم الدولي وبخاصة الأوروبي، ليصب في صميم الأهداف الفلسطينية، المتعلقة بالاستقلال وإقامة الدولة المستقلة.
- العمل الجاد على إزالة وتفكيك مختلف الأسباب والعوامل التي تضعف من فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية، وتؤثر سلباً على أدائها، وفي هذا السياق لا بد من العمل الجاد على إنهاء الانقسام الفلسطيني، الذي يعتبر أحد أهم المعوقات أمام الدبلوماسية الفلسطينية، والعملية التنموية في فلسطين بشكل عام.
- من المهم الإشارة هنا إلى ضرورة تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، لما لها من دور حيوي في التأثير على الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني الأوروبي، والتي بدورها تؤثر على سياسات تلك الدول، بما يخدم الموقف والمصالح الفلسطينية، لتشكل الدبلوماسية الشعبية عامل دعم وإسناد للدبلوماسية الفلسطينية الرسمية، لتفعيل تأثيرها على الاتحاد الأوروبي.
- العمل على تعزيز الشفافية وآليات المراقبة في الأداء العام للمؤسسات الفلسطينية، وتخليصها من مظاهر الترهل والفساد، والعمل على الاستثمار الأنجع للمساعدات الدولية، واستثمارها بطريقة فعالة ذكية، بما يخدم الأهداف الفلسطينية، لما لذلك من انعكاس ايجابي على الدبلوماسية الفلسطينية في نهاية المطاف.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، أحمد السيد، التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية، الإسكندرية، دار الوفاء، 2007.
- أبو شقرا، إبراهيم، الحاج أمين الحسيني وثورة عام 1936، ط1، وزارة الإعلام الفلسطينية، رام الله، 1999.
- الاتحاد الأوروبي، المساعدة في بناء دولة فلسطينية: تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون، المفوضية الأوروبية، منشورات الاتحاد الأوروبي، القدس، 2009.
- الاتحاد الأوروبي، آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، مكتب المفوضية الأوروبية، القدس، 2009.
- الاتحاد الأوروبي، آلية بيغاس: دعم مالي مباشر للمؤسسات الفلسطينية: الحفاظ على استمرارية المؤسسات الفلسطينية، المفوضية الأوروبية، منشورات الاتحاد الأوروبي، القدس، 2009.
- الاتحاد الأوروبي، دعم المجتمع المدني الفلسطيني، إشراك كافة قطاعات المجتمع في التنمية، المفوضية الأوروبية، القدس، 2009.
- الاتحاد الأوروبي، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية، آلية بيغاس التابعة للاتحاد الأوروبي لخدمة السكان الفلسطينيين، دليل إرشادي، القدس، 2009.
- الإقداحي، هشام محمود، علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
- باجس، دلال، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011.
- توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2013.
- جمعة، أحمد محمود، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- حسن، مازن وآخرون، تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه العالم العربي، جامعة الدول العربية، القطاع السياسي، إدارة أوروبا والتعاون العربي الأوروبي، القاهرة، 2014.

- الخطوة، محمد إبراهيم، العلاقات الدولية، في: مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1987.
- الحموي، مأمون، الدبلوماسية، ط2، دون دار نشر، دمشق، 1985.
- خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- الخفاجي، سامي، الدبلوماسية : سلاح فاعل في تحديد مصير الإنسانية والحضارة، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- زهرة، عطا محمد صالح، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي، عمان، 2004.
- السروجي، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية: من الحداثة إلى العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- الشريف، نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- شلبي، السيد أمين، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997.
- الصافي، طلال، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1917-1987، ج1، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، 1987.
- الصرن، رعد حسن، صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي والعشرين، دمشق، دار الرضا، 2002.
- عبد الحي، وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993-2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014.
- عبد الحي، وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية، في: السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسات في التجربة والأداء، 1994-2013، ط1، تحرير: محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015.
- عبد الكريم، نصر، العلاقات الفلسطينية الأوروبية: الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- عثمان، عثمان، وآخرون، دراسات فلسطينية، مكتبة النصر، حياوي، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011.
- العجرمي، محمود عبد ربه، الدبلوماسية (النظرية والممارسة)، دار زهران، عمان، 2011.
- غانم، عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981.
- الفراء، عبد الناصر قاسم، البعد السياسي لفلسطين من عام 1914 - 1948، جامعة القدس المفتوحة، غزة، 2010.

- فياض، هيثم توفيق، الدبلوماسية : المساومة القسرية والسياسة الدولية، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- الكرمي، عبد الكريم، كفاح عرب فلسطين 1917-1948، ط2، دار الأسوار، عكا، 1984
- كنفاني، نعمان، علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2000.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية- ماس-، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد ماس، رام الله، 2005.
- المغيربي، محمد زاهي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998.
- نصر، ممدوح، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.
- وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

الرسائل الجامعية

- إسماعيل، هنادي هاني، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012.
- بني فضل، عصام حمدان، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (2007-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009.
- الخلايلة، هشام سلمان حمد، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.
- طافش، هشام زهير، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
- العجمي، مبارك سعيد عوض، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية- 1980-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.

التقارير والمجلات

- إسماعيل، محمد هاشم، موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013

- بخوش، مصطفى، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2005.
- البشتاوي، عماد رفعت، وإحشيش، باسم، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان: دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد الأول، 2009.
- الجرباوي، علي، حول الأجندة الخارجية للإصلاح: الحالة الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 325، السنة 29، كانون ثاني/يناير 2007.
- حميد، خميس، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الرابع، 2008.
- ديب، ريدا، ومهنا، سليمان، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، برنامج الحكومة الثالثة عشرة، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، رئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني، 2009.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، رام الله، 2011.
- عبد الحي، وليد، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، في: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.
- عبد الكريم، نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية المنعقد في بيروت 3-4 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- فياض، علي، التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد: 118، 1999.
- كلينتون، هيلاري، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، مجلة فورين أفيرز، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- لبد، عماد سعيد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004.

- مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماسترخت 1993، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 4، عمان، 2007.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بيروت، 2012.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، تقرير معلومات رقم 16، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق دولية، وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد: 52، (خريف 2002).
- نوفل، أحمد سعيد، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد الخامس والعشرون، خريف 2003.

القوانين والاتفاقيات

- السلطة الوطنية الفلسطينية، القانون الأساسي المعدل، 2003.
- اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، المادة الثالثة، 18 / 4 / 1961.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار 242، 1967/11/22.

المقابلات الشخصية

- أمل جادو، مساعدة وزير الخارجية الفلسطيني للشؤون الأوروبية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/2/16.
- دافيد جير، نائب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/1/26
- دانا عريقات، المستشار الخاص لوزير التخطيط ومسئولة الإدارة العامة لتنسيق المساعدات، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/10/29
- ماجد بامية، مدير إدارة المعاهدات الدولية في وزارة الخارجية الفلسطينية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/7/1.
- مجدي الخالدي، مستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الدبلوماسية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/11/10.
- محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار " بكدار"، ومحافظ البنك الإسلامي عن فلسطين، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/10/27.

- مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2015/1/14.
- نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض العلاقات الدولية بالحركة، وزير التخطيط والتعاون الدولي سابقاً، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/10/29
- يوسف الزمر، المحاسب العام للسلطة الفلسطينية سابقاً، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/11/11.

المراجع الالكترونية

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 194، 1948/12/11. نص القرار متوفر على الرابط التالي/
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/687fa8cf-97ba-44c2-870a-068033ae29f5>
الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار 242، 1967/11/22/ نص القرار متوفر على الرابط التالي/
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7D35E1F729DF491C85256EE7006861>
36
الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 338، 1973/10/22. نص القرار متوفر على الرابط التالي/
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7FB7C26FCBE80A31852560C50065F878>
الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 128/41، إعلان الحق في التنمية، (1986/12/4)، مقدمة القرار. الإعلان متوفر على الرابط التالي:
<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.html>
حلايسة، عبد الحكيم، الجهود الأوروبية لإحياء مباحثات التسوية، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، (2014/8/4)، متوفر على الرابط/
<http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p1-3.htm>
حمود، سامي، الذكرى السنوية الرابعة لقرار محكمة لاهاي، لماذا لم يستطع القرار منع بناء الجدار العازل، مجلة العودة، العدد: 11، أب/ أغسطس 2008، متوفر على الرابط /
<http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=11&MenuID=15>
خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013/9/26)، الخطاب كامل متوفر على موقع شبكة معاً الإخبارية على الرابط التالي /
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=633591>
السنوطي، طارق، دبلوماسية التنمية، موقع صحيفة الأهرام على شبكة الانترنت، (2012/12/25)، متوفر على الرابط /

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1138063&eid=1398>
شراب، فهمي، أوروبا والقضية الفلسطينية، موقع الكاتب على شبكة الانترنت
(2012/5/24)، متوفر على الرابط/ <http://www.shurab.ps/14707>
صالح، محسن، إشكالية المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، (2014/12/21)،
متوفر على الرابط/

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>
صحيفة الشرق الأوسط، نص وثيقة إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي لتحقيق السلام
في الشرق الأوسط، (2007/12/4)، متوفر على الرابط/
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=497510&issueno=10964#.VCbmVlflmaw>
صحيفة القدس الفلسطينية، الدبلوماسية الفلسطينية تخرج من نمطيتها وتحقق
نجاحات، موقع الصحيفة على شبكة الانترنت (2013/11/3)، متوفر على الرابط
التالي/

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/470821>
الصفدي، طلعت، نحو مؤتمر وطني فلسطيني لرسم إستراتيجية جديدة برعاية
(م.ت.ف)، موقع حزب الشعب الفلسطيني، (2012/10/5)، متوفر على الرابط/
<http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=5552&x=6>
عبد العاطي، محمد، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، موقع الجزيرة
نت (2007/7/31)، متوفر على الرابط/
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/03ca021e-df6b-46ff-a724-84285e448c59>
عبد الله، حسن، نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية، موقع نقطة على شبكة الانترنت،
(2013/11/9)، متوفر على الرابط/

<http://www.noqta.info/page-61775-ar.html>
عبد الواحد، أحمد، التنمية التي يريدها العالم الثالث، مجلة الحوار المتمدن، العدد:
31172، خريف 2010، متوفر على الرابط التالي/
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233790>
عثمان عثمان وآخرون، دراسات فلسطينية، مكتبة النصر، نابلس، 2011.
العطري، عبد الرحيم، مفهوم التنمية، مدونة الكاتب على شبكة الانترنت،
(2007/2/3)، متوفر في/

<http://aelatri.maktoobblog.com/201911/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/>
عوض، معتصم، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، موقع دنيا
الوطن على شبكة الانترنت، (2007/8/27)، متوفر على الرابط/

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/101555.html>
عويس، حنين، الاتحاد الأوروبي يرحب بالدعوة لإقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967، موقع إيلاف على شبكة الانترنت (2011/5/20)، متوفر على الرابط/
<http://www.elaph.com/Web/news/2011/5/656122.html>
عيسى، مجدي، تداعيات تقرير غولدستون، موقع وكالة معا الإخبارية على شبكة الانترنت، (2009/10/14)، متوفر على الرابط/
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=232310>
فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، النص الكامل متوفر على الرابط التالي/
palestineun.org/wp-content/uploads/2013/08/advisory_arabic.pdf
لبد، عماد سعيد، التنمية الاقتصادية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دون تاريخ نشر، متوفر على الرابط/
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3963>
لمعرفة الدول التي أيدت القرار والتي عارضته، والتي امتنعت عن التصويت انظر: موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارات الجمعية العامة للدورة السابعة والستون، وضع دولة فلسطين في الأمم المتحدة، متوفر على الرابط/
<http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/67/PV.44>
المالكي، رياض، تحقيق التنمية المستدامة مستحيل في ظل استمرار الاحتلال، جريدة القدس، (2012/6/22)، متوفر على الرابط /
<http://www.alquds.com/news/article/view/id/365360>
مجلة العلوم الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، موقع المجلة على شبكة الانترنت، (2009/1/9)، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1657>
المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة التاسعة عشر، الجزائر، 12-15/11/1988، موقع المجلس الوطني الفلسطيني، متوفر على الرابط التالي/
http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=559&Itemid=345&lang=ar
مدونة العلوم السياسية على شبكة الانترنت، في مفهوم الدبلوماسية، (2010/11/27)، متوفر على الرابط التالي/
<http://onlypoliticalscience.blogspot.com/2010/11/blog-post.html>
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة: 1-6/9/1974، متوفر على الرابط التالي/
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3789>
مركز كنعان للدراسات والإعلام، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية في فلسطين، موقع المركز على شبكة الانترنت، (2013/12/10)، متوفر على الرابط/

<http://www.pal-monitor.org/Portal/news.php?action=view&id=597>
مركز نماء للبحوث والدراسات، قراءة في الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية
السلمية للقضية الفلسطينية، موقع المركز على شبكة الانترنت، (2013/6/15)،
متوفر على الرابط التالي/

<http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=256>
المصري، هاني، أي تنمية ممكنة في ظل الاحتلال، موقع وكالة معا الإخبارية على
شبكة الانترنت (2013/10/20)، متوفر على الرابط /

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=639411>
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خطاب ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة
التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1988/12/13، موقع
المؤسسة على شبكة الانترنت، متوفر على الرابط/

http://www.palestine-studies.org/ar_documentdb.aspx?keyword=%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%B1%20%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%AA
مؤسسة شهيد فلسطين، محطات المسيرة في حركة فتح، موقع المؤسسة على شبكة
الانترنت، (2013/9/20)، متوفر على الرابط

http://riaaya.org/index_files/faseel30.htm
مؤسسة ياسر عرفات، خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في
1974/11/13، موقع المؤسسة على شبكة الانترنت، متوفر على الرابط التالي/

http://www.yaf.ps/ya/collection_details.php?pid=67
الموسوعة العربية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، موقع الموسوعة على شبكة
الانترنت، دون تاريخ نشر، متوفر على الرابط التالي:

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8104&m=1
موقع المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية الأمريكية، نص خطاب الرئيس باراك
أوباما حول سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
(2011/5/19)، متوفر على الرابط/

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2011/05/20110519180857x0.3721995.html#axzz3EXFBnkfK>
موقع سوريا أون لاين على شبكة الانترنت، الدبلوماسية بين القديم والحديث، دون
تاريخ نشر، متوفر على الرابط

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/328.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/328.htm)
موقع شبكة الجزيرة على الانترنت، نص اتفاقية المعابر بين إسرائيل والسلطة
الفلسطينية 2005، (2007/12/30)، متوفر على الرابط التالي/

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6770972-103F-46B2-9B75-EF03B5C44791.htm>

موقع صحيفة الحياة الجديدة، تل أبيب وواشنطن تعرضان إطلاق صراح الدفعة الرابعة و400 أسير مقابل تمديد المفاوضات سنة أشهر، دون تاريخ نشر، متوفر
http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=231967 على الرابط/
نصري، سميرة، التنمية: أبعادها وأهدافها، مدونة الكاتبة على شبكة الانترنت،
(2010/6/4)، متوفر على الرابط التالي:

<http://0503samira.maktoobblog.com/74/>
وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة التاسعة
عشرة، الجزائر، 1988/11/15، على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3741>
وقائع مؤتمر مدريد، كلمة رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي، مدريد
(1991/10/31)، متوفر على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4187>
وكالة الرأي للإعلام، بيان قمة بروكسل في تشرين ثاني/ نوفمبر 1973، على
الرابط التالي/

<http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=112433>
وكالة الأنباء السعودية، الاتحاد الأوروبي يضاعف مساعداته للتنمية الفلسطينية،
موقع الوكالة على شبكة الانترنت (2012/9/14) متوفر على الرابط/

<http://www.spa.gov.sa/details.php?id=1029870>
وكالة الأنباء السعودية، بيان للمفوضية الأوروبية بشأن مساعدة الفلسطينيين، موقع
الوكالة على شبكة الانترنت (2009/3/1)، متوفر على الرابط

[/http://www.spa.gov.sa/details.php?id=639911](http://www.spa.gov.sa/details.php?id=639911)
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الخارجية: إنهاء الانقسام يعزز من
انجازات الدبلوماسية الفلسطينية، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، _ (2014/6/3)،
متوفر على الرابط/

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=175746>
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، الاتحاد الأوروبي يقر 100 مليون يورو
لدعم السلطة والائتروا للعام 2013، موقع الوكالة على شبكة الانترنت،
(2013/1/15)، متوفر على الرابط/

<http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=146491>
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، نص خطة خارطة الطريق، متوفر على
الرابط/ <http://www.wafainfo.ps/pdf/Roadmap.pdf>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" حق الشعوب في تقرير المصير، قرارات الجمعية العامة، متوفر على الرابط/

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8254>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي يعلن عن تقديم 52 مليون يورو لدعم التنمية في فلسطين، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2013/9/9)، متوفر على الرابط/

<http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=159718>

وكالة الحرية الإخبارية الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي يعلن عن تقديم 52 مليون يورو لدعم مشاريع ومؤسسات فلسطين، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت،

(2013/9/9)، متوفر على الرابط/ <http://hr.ps/ar/news/37812.html>

وكالة أمد للإعلام، سفير الاتحاد الأوروبي: المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية تحمل بعداً سياسياً، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2014/1/29)، متوفر على

الرابط/ <http://www.amad.ps/ar/?Action=DetailLight&ID=13097>

وكالة معاً الإخبارية، تراجع حسابات: على الاتحاد الأوروبي وقف تمويل موظفي غزة، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2013/12/11)، متوفر على الرابط/

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=656559>

وكالة معاً الإخبارية، وزارة المالية: مصروفات الأمن تشكل 28% من موازنة السلطة، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت (2014/2/11)، متوفر على الرابط/

<http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=760888>

وكالة نباء الإخبارية المستقلة، معونة الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين: تساعدهم أم تعرقلهم؟، موقع الوكالة على شبكة الانترنت، (2014/2/20)، متوفر على الرابط/

<http://www.naba.ps/arabic/?Action=Details&ID=35829>

يونس، محمد، وتلحمي، أسعد، الاتحاد الأوروبي يعد السلطة الفلسطينية وإسرائيل بدعم غير مسبوق في حال التوصل إلى اتفاق سلام، موقع الحياة على شبكة الانترنت (2013/12/17)، متوفر على الرابط/

<http://www.alhayat.com/OpinionsDetails/583209>